رؤى المستقبل

مجلة شهرية منوعة تصدر عن مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات

الجمعة 1 أغسطس 2025 م - 7 صفر 1447 هـ

31
2025

Friday 1 August 2025

نبض تحت الأرض

القصة الكاملة لمشروع الإمداد السريع للمياه

الجفاف يهدد الأمن الغذائي والاجتماعي في مدن العراق

اقرأ أيضاً:

- أربيل تخوض معركة المناخ.. مشروع تشجير تاريخي يحيط بالمدينة
- انفجار الصراعات والحروب بعد ٧ أكتوبر في الشرق الأوسط
- تغييرات ديموغرافية جديدة..وسط أحداث دولية وداخلية ساخنة
- المواطن الإيراني .. بين رغيف الخبز وقنبلة اليورانيوم

د.شوان عثمان حسين

أربيل تتحدث بلغة الدولة.. كيف نجح الإقليم في بناء نموذج متماسك؟

العدد 31 - عام 2025

صاحب الامتياز
ورئيس التحرير:
د. سعد الهموندي

هيئة التحرير
حسام الغزالي
د آراس اسماعيل
د. هاوزين عمر
د.نازدار علاء الدين سجادي
نازنيين مندلاوي
د. مهدي نور الدين محمد
د. كاوه ياسين سليم
فراس النجماوي

التدقيق اللغوي
د. هشام فالح حامد

العلاقات العامة
أحمد حسين الجاف
د نادية طلعت سعيد
د. آشنا بابان
سهين مفتي
رزكار لشكري
جنان الطيار
أمير زنكنه
وفا كريم
امنة فاضل القوج

ترسل المقالات على الايميل:
www.ruaafoundation.com
ceo@ruaafoundation.com
info@ruaafoundation.com
009647502471973

مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية

مؤسسة تعمل على مواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل يُعنى أيضاً بإجراء الدراسات والبحوث في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضايا التي تهم المنطقة وتؤثر في مستقبلها، إضافة إلى إجراء استطلاعات الرأي بهدف تزويد الباحثين وصانعي القرار بالبيانات والمعطيات المطلوبة، وتنظيم الفعاليات والأنشطة مثل الندوات والمؤتمرات.

مرخصة من قبل حكومة إقليم كوردستان العراق
رئاسة مجلس الوزراء - رئاسة الديوان - دائرة المنظمات غير الحكومية، رقم -5760- تاريخ 31/10/2022

هيئة المستشارين
د. همام الشماع
د. غازي فيصل
د. هدى النعيمي
د.سلامة الخفاجي
عبد اللطيف كلي
د. كوفند شيرواني
د. فارس الخطاب
د سولاف كاكائي
د أميرة جعفر شريف
هيوا سعاد
د. فرهاد كاكائي
حسين الجاف

العمليات الفنية: مؤسسة مورول

جميع المقالات تعبر عن رأي كاتبها

أربيل وبغداد

بين شراكة متوترة وانفصال صامت

صاحب الامتياز
رئيس التحرير

في قلب جغرافيا هذا البلد مازالت الأرواح لا الحدود هي من تتنازع، نزاع من المفترض أن يكون شراكة في وطن واحد، حيث تحولت هذه العلاقة إلى ساحة اختبار قاس لمفاهيم العدالة، والانتماء، والتعايش، بل وحتى الإنسانية.

لم يعد الخلاف بين حكومتي بغداد وأربيل مجرد نزاع سياسي يحل عبر التفاوض، بل بات يمس اللقمة، يمس كرامة الإنسان في العيش، ويهدد بانفجار صامت في وجدان شعب صبر طويلا على التجاهل والتجويع.

فاليوم ليس سهلا أن أكتب عن شعب يتعرض لقهر سياسة التجويع من حكومة اتحادية من المفترض أنها تنظر بعين المساواة لكل مواطن عراقي، ولا أن تصمت حين ترى موظفا كورديا ينتظر راتبا غائبا منذ أشهر، أو يقف أمام كيس خضروات يشتري الطماطم والبطاطا «بالحبة والحبتين»، ليطعم عائلته لأن راتبه وحقه يدار بعقلية العقاب الجماعي.

فهل يعقل أن تتحول الخلافات السياسية إلى أدوات لتجويع الموظفين؟ هل أصبح الجوع سياسة مقبولة؟

إن إرسال راتب واحد كل ٣ أو ٤ أشهر لا يمكن تسميته دعماً، بل هو محاولة إذلال ممنهج، يراد منه إضعاف الإقليم المزدهر لينحني أمام مطالب غير محقة وغير إنسانية وغير سياسية، ومن المفترض أن الإقليم محمي تحت غطاء الصلاحيات الدستورية أو القوانين المالية، في حين أن الدستور نفسه ينتهك كل يوم من قبل من يفترض بهم أن يحموه.

اليس من المعيب على من يسمون أنفسهم «إخوة الوطن» أن يتعاملوا مع إقليم كوردستان بمنطق الحصار؟

اليس من المخزي أن تكون لقمة الموظف رهينة مكاتب التنازع السياسي؟

إذا كان هناك خلاف سياسي – وهو أمر طبيعي في دولة فدرالية متعددة المكونات – فمكان حله هو طاولة الحوار، لا جيوب الفقراء، ولا موائد الأرامل، ولا أحلام الأطفال الذين ينتظرون كسوة عيد أو دين آبائهم من دكان الحي.

السياسة ليست قوة قسرية لفرض الأمر الواقع، وليست حيلة عقابية لترويض الطرف الأضعف.

السياسة فن إدارة التعدد، واحتواء الخلاف، وبناء الجسور. أما أن تتحول إلى وسيلة للتجويع، فإن ذلك لا يظهر صلابة القرار السياسي، بل يفضح فشله، وعجزه عن التطور والنجاح، ويكشف عن عقلية ما تزال تعيش في زمن الغلبة لا في زمن الدستور. كيف يمكن لحكومة اتحادية أن تدّعي تمثيلها لشعب كامل، وهي تعاقب جزءاً منه بالمال، وتساومه على حقوقه الدستورية؟

هل كتب على إقليم كوردستان أن تدفع دوماً ثمن مزاج العاصمة؟

ومتى كان الراتب «منةً» لا استحقاقا؟ متى أصبح الدستور اختيارا لا التزاما؟

ما يحدث اليوم يعكس أزمة ثقة عميقة بين الطرفين. أربيل لا ترى شريكا حقيقيا في بغداد، وبغداد تتعامل مع الإقليم بعقلية المركز المتسلط، لا الشريك الدستوري.

لكن لا مستقبل للعراق بدون إقليم كوردستان، ولا استقرار للإقليم في ظل سياسات عقابية طويلة الأمد. ما نحتاجه اليوم ليس فقط اتفاقات مالية مؤقتة، بل إعادة صياغة العلاقة على أساس شراكة واقعية:

شراكة تحترم فيها خصوصية الإقليم، وتصان فيها حقوقه، وتفهم فيها حاجاته، وتفعل فيها القوانين بشكل لا انتقائي. إن ما يجري الآن، من تخفيض أو انقطاع أو تأخير في الرواتب، ومن تهميش للإقليم في ملفات اقتصادية وسياسية حيوية، ليس إلا تراكما سيؤدي إلى ما يشبه الانفصال الصامت، فبغداد ومن خلال سياستها العرجاء تبني كل يوم ثقلا جديدا على جدار عدم الثقة، وترفع اعمدة الجفاء السياسي عالية بين بغداد وأربيل وتبني حواجز التجويع المنهجي.

وإن لم تعالج هذه السياسات، فإننا لن نكون أمام وطن متعدد، بل أمام مشروع هش، يتفكك بصمت، وتنهار فيه الجسور بين المكونات، ليس بالسلاح، بل بالتجويع والتهميش.

إقليم كوردستان ليست خارج العراق، لكنه يرفض أن يكون داخله إن كان الثمن هو التجويع والإفقار وسياسة التهميش ضد المواطن...

ويبقى السؤال الذي لطالما حاولت أن لا أطرحه، هل نحن بالفعل أخوة في الوطن، وإذا كنّا كذلك هل من المنطقي ان يعاقب الأخ أخاه بالتجويع.

رئيس الحكومة في ذكرى إبادة البارزانيين

كـــوردســـــتان لـــ

وعلى الحكومة الاتحادية الكـــــ

ـــن تنسى الجرائم
ـــف عن تهميش حقوق الضحايا

أصـــــدر
رئيس حكومة إقليم كوردستان
مسرور بارزاني، بياناً في الذكرى السنوية لإبادة البارزانيين، استذكر فيه فظائع حملات الأنفال، مؤكداً على ضرورة تحمّل الحكومة الاتحادية مسؤولياتها القانونية والدستورية تجاه الضحايا.

وفيما يلي نص البيان:

في الذكرى السنوية للإبادة الجماعية التي طالت البارزانيين، نستحضر بإجلال أرواح ضحايا تلك الجريمة النكراء، ونستذكر معها كل الفظائع الوحشية التي ارتكبها النظام العراقي السابق خلال حملات الأنفال التي عاثت خراباً في أرجاء كوردستان كافة.

وفي هذه الذكرى الحزينة، نحيي بإكبار واعتزاز ذكرى الشهداء البارزانيين، إذ ستبقى ذكراهم منقوشة في وجداننا، خالدةً على مر العصور.

على مدى قرنٍ من الزمن، صمدت منطقة بارزان في وجه هجمات واعتداءات اقترفها أعداء كوردستان، من الحرق والقتلٍ الجماعي إلى التدمير والتنكيل، إلا أن الشعب الأبي والمظلوم في هذه المنطقة، وفي كوردستان عامة، هبوا للذود عن وطنهم ببسالة وثبات، ملحقين الهزيمة بأعداء كوردستان.

لطالما أكدنا ونجدد تأكيدنا على أن تضطلع الحكومة الاتحادية بمسؤوليتها القانونية والدستورية الكاملة تجاه ضحايا الأنفال والهجمات الكيماوية في كوردستان، وجميع ضحايا النظام السابق، وأن تكف عن سياسة تهميش حقوقهم المشروعة.

إن شعب كوردستان الوطني لن ينسى هذه الجرائم مطلقاً، ويجب أن تدرك الأجيال القادمة حقيقة أن شعب كوردستان، بكل مكوناته، قدّم أغلى التضحيات صوناً لهويته الوطنية وحقوقه المشروعة، ولن يتنازل عنها قيد أنملة، وسيقف سداً منيعاً في وجه كل من تسول له نفسه تدنيس أرض كوردستان أو تكرار السياسات والجرائم الشوفينية المقيتة فيها. سلامٌ على الأرواح الطاهرة للشهداء البارزانيين وسائر شهداء كوردستان.

مسرور بارزاني

رئيس حكومة إقليم كوردستان

أربيل تخوض مـــ

مشروع تشجير تاريـــ

في زمن تتسارع فيه المدن نحو الخرسانة وتضيق أنفاسها تحت وطأة التلوث والتمدد العشوائي، اختارت أربيل أن تسلك طريقاً مختلفاً: طريق الأشجار والظلال والمساحات الخضراء.

من على تخوم المدينة، حيث ترتفع أعمدة الحديد وتُبنى الأسوار، بدأت أولى خطوات مشروع «الحزام الأخضر»، مبادرة بيئية وتنموية كبرى طال انتظارها منذ أكثر من عقد، لتصبح اليوم حقيقة على الأرض.

ـــــعركة المـــناخ

ـــــخي يحيط بالمدينة

المشروع لا يقتصر على زرع آلاف الدونمات بالأشجار، بل يرسم ملامح استراتيجية تمتد حتى عام 2050، لتوفير متنفس طبيعي لمئات الآلاف من السكان، وحماية المدينة من التصحر والتلوث والتمدّد العمراني غير المنضبط. وبين الزيتون والفستق، وبين فرص العمل الجديدة والآثار المناخية الإيجابية، يكتب الحزام الأخضر فصلًا جديداً في قصة أربيل، العاصمة التي تريد أن تكون مدينةً صديقة للبيئة والأجيال القادمة.

> يمثل هذا المشروع رؤية استراتيجية طويلة الأمد، إذ يتوقع أن ترتفع نسبة المساحات الخضراء في المدينة لتتجاوز المعايير الدولية بحلول 2050

الحزام الأخضر... مشروع يطوّق أربيل بالأمل ويحميها من الاختناق البيئي

منذ عام ٢٠١٠ ظلّ مشروع «الحزام الأخضر» في أربيل مجرّد مخططات تنتظر التمويل، حتى أُعيد إحياؤه مؤخراً بدعم وتوصيات من رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني. واليوم، بدأت الخطوات العملية تتجسد في محيط المدينة، مع بناء سياج يمتد بعرض كيلومترين حول العاصمة الكوردية، تمهيداً لزراعة آلاف الدونمات بأشجار الزيتون والفستق وأنواع أخرى تتناسب مع طبيعة التربة.

مشروع يمتد حتى ٢٠٥٠

وفقاً لرئيس بلدية أربيل، كارزان عبدالهادي طه، فإن المشروع يغطي مساحة ١٢,٨٠٠ دونم، تبدأ مرحلته الأولى بزراعة ٢,٨٠٠ دونم في منطقة بحركة على طريق الموصل. ويمثل هذا المشروع رؤية استراتيجية طويلة الأمد، إذ يتوقع أن ترتفع نسبة المساحات الخضراء في المدينة لتتجاوز المعايير الدولية بحلول ٢٠٥٠، بما ينعكس على الصحة العامة، نوعية الهواء، وجودة الحياة اليومية للسكان.

بين الحقوق والتنفيذ

الأراضي المخصصة للمشروع مملوكة لوزارة المالية، وبعضها يحتوي على عقود استثمارية أو تجاوزات سكنية. ولتفادي العوائق القانونية والاجتماعية، ستجري تعويضات مالية عادلة للمواطنين وفق القوانين المحلية، بما يضمن حقوق الجميع ويُسهل التنفيذ دون صدامات.

أشجار مدروسة... فرص عمل جديدة

لم يكن اختيار الأشجار عشوائياً؛ فقد أجريت اختبارات للتربة في مختلف أطراف المدينة لتحديد الأنواع الأنسب. وجاء التركيز على الزيتون لما له من قيمة بيئية واقتصادية، إذ يوفّر فرص عمل في الزراعة والإنتاج الغذائي، إلى جانب دوره في تثبيت التربة والحد من التصحر.

كما طُرحت خطط لزراعة الفستق وأنواع أخرى تمنح تنوعاً بيئياً واقتصادياً.

لماذا الحزام الأخضر؟

يرى خبراء البيئة أن زيادة الرقعة الخضراء حول المدن من أبرز مؤشرات التطور الحضري عالمياً. فالأحزمة الخضراء:

تخفّض درجات الحرارة في الصيف.

تقلل من تلوث الهواء وتحمي التنوع الحيوي.

تمنع التمدّد العمراني العشوائي وتحافظ على الأراضي الزراعية.

توفّر متنفساً طبيعياً للسكان ومصدراً لآلاف فرص العمل.

وفي حالة أربيل، التي شهدت نمواً عمرانياً وسكانياً سريعاً، فإن الحزام الأخضر سيكون بمثابة درع طبيعي يحمي المدينة من الاختناق البيئي، ويعيد التوازن بين العمران والطبيعة.

تجارب عالمية ملهمة

لم تكن أربيل وحدها في هذا المسار؛ فمدن كبرى مثل بكين، لندن، فرانكفورت، نيروبي، وسيؤول تبنّت مشاريع أحزمة خضراء أثبتت فعاليتها في مكافحة التصحر وخفض التلوث وتحسين جودة الحياة. تجارب مثل «الحزام الأخضر العظيم» في الصين أو الحزام البيئي حول لندن وفرانكفورت، تشكّل اليوم مرجعيات دولية تسعى أربيل للاقتداء بها، مع مراعاة خصوصيتها الجغرافية والاجتماعية.

نحو مدينة أكثر استدامة

بينما تتسارع الخطوات العملية على الأرض، يبدو أن أربيل تسعى لأن تكون مدينة متوازنة، تواكب النمو العمراني من دون أن تخسر مساحاتها الطبيعية. المشروع لا يمثل فقط مبادرة بيئية، بل استثماراً في المستقبل، يربط بين حماية المناخ، تحسين الصحة العامة، وتوفير فرص اقتصادية جديدة، ليؤكد أن الطريق نحو المدن الحديثة لا يمرّ عبر الإسمنت وحده، بل أيضاً عبر الأشجار والمساحات الخضراء.

مـــن أربيل إلـــى غزة... قلـــــــ الإنســـــ

في لحظة تاريخية مشبعة بالدموع والجوع والخذلان، ارتفع صوت كوردستان ليكسر جدار الصمت والحصار، حاملاً راية التضامن تحت اسم يختزل مجداً عابراً للقرون: «قلوب كوردية لكسر الحصار باسم الإنسانية» فمن أربيل والسليمانية ودهوك وحلبجة، تدفقت التبرعات بالدمع والعرق، من فلاحين باعوا محاصيلهم، إلى أيتام تبرعوا بمدخراتهم، وأرامل قدمن خواتمهن، لتصل رسالتهم إلى غزة: لسنا أغنياء بالمال، لكننا أغنياء بالضمير. إنها حملة غير مسبوقة لا تُقاس بالأرقام وحدها، بل تُقاس بنبض الإنسانية، حيث ينهض الكورد اليوم ليقولوا للعالم إن الجوع في غزة ليس قضية الفلسطينيين وحدهم، بل قضية كل من يعرف معنى الكرامة والعدل والإنسانية والتاريخ.

ففي وقت تخنق فيه غزة تحت وطأة التجويع والحصار ودوامة القصف المتواصل، انطلقت في إقليم كوردستان العراق واحدة من أوسع حملات التبرع الشعبية لمساندة الشعب الفلسطيني بقطاع غزة نقلتها الشاشات ومنصات التواصل الاجتماعي.

تحقيق خاص أعدته مؤسسة رؤى دعماً للجوعى والمظلومين أخوتنا في قطاع غزة المنكوب

ـــــوب كوردية تكسر الحصار

ـــانية تجمعنا

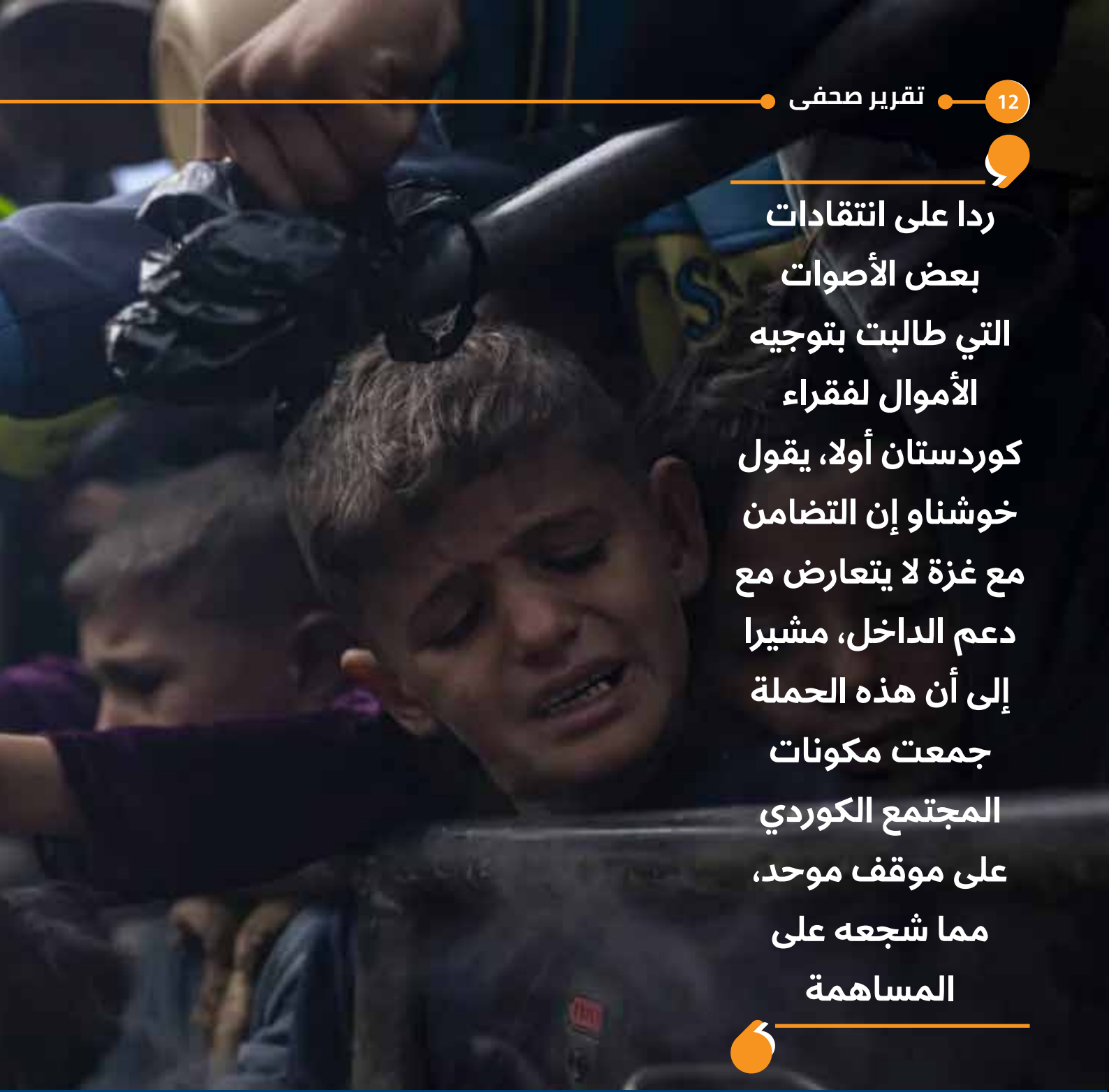

ردا على انتقادات بعض الأصوات التي طالبت بتوجيه الأموال لفقراء كوردستان أولا، يقول خوشناو إن التضامن مع غزة لا يتعارض مع دعم الداخل، مشيرا إلى أن هذه الحملة جمعت مكونات المجتمع الكوردي على موقف موحد، مما شجعه على المساهمة

وتولّت منظمات خيرية محلية، بينها «بخشين» و«بختوري» و«الرابطة الإسلامية» تنسيق جهود جمع التبرعات وتحويلها إلى دعم حقيقي على الأرض.

فقبل تشديد الحصار في مارس/آذار الماضي، نجحت هذه الجمعيات في إرسال طرود غذائية ودوائية عبر مؤسسات وسيطة في المناطق الحدودية، وهي تقدم الدعم اليوم عبر الحوالات المالية بالتنسيق مع جمعيات إنسانية داخل القطاع.

وفي أربيل، يقول حاجي كاروان رئيس منظمة «بختوري» الخيرية التي جمعت نحو ٦ ملايين دولار منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة في لقاء صحفي تابعته مؤسسة رؤى إن حجم التفاعل الشعبي فاق كل التوقعات، سواء في قيمة التبرعات أو تنوع مصادرها.

مساهمات متنوعة

ويشير كاروان إلى أن المساهمات جاءت من مختلف فئات المجتمع: فقد تبرع فلاحون بعائدات محاصيلهم، وباع شباب سياراتهم، وسجناء شاركوا بما لديهم، كما قدم البعض أقل من دولار واحد مقابل متبرع واحد قدم مئة ألف دولار، وأرملة تبرعت بخاتم زوجها المتوفى، في مشاهد إنسانية بالغة التأثير.

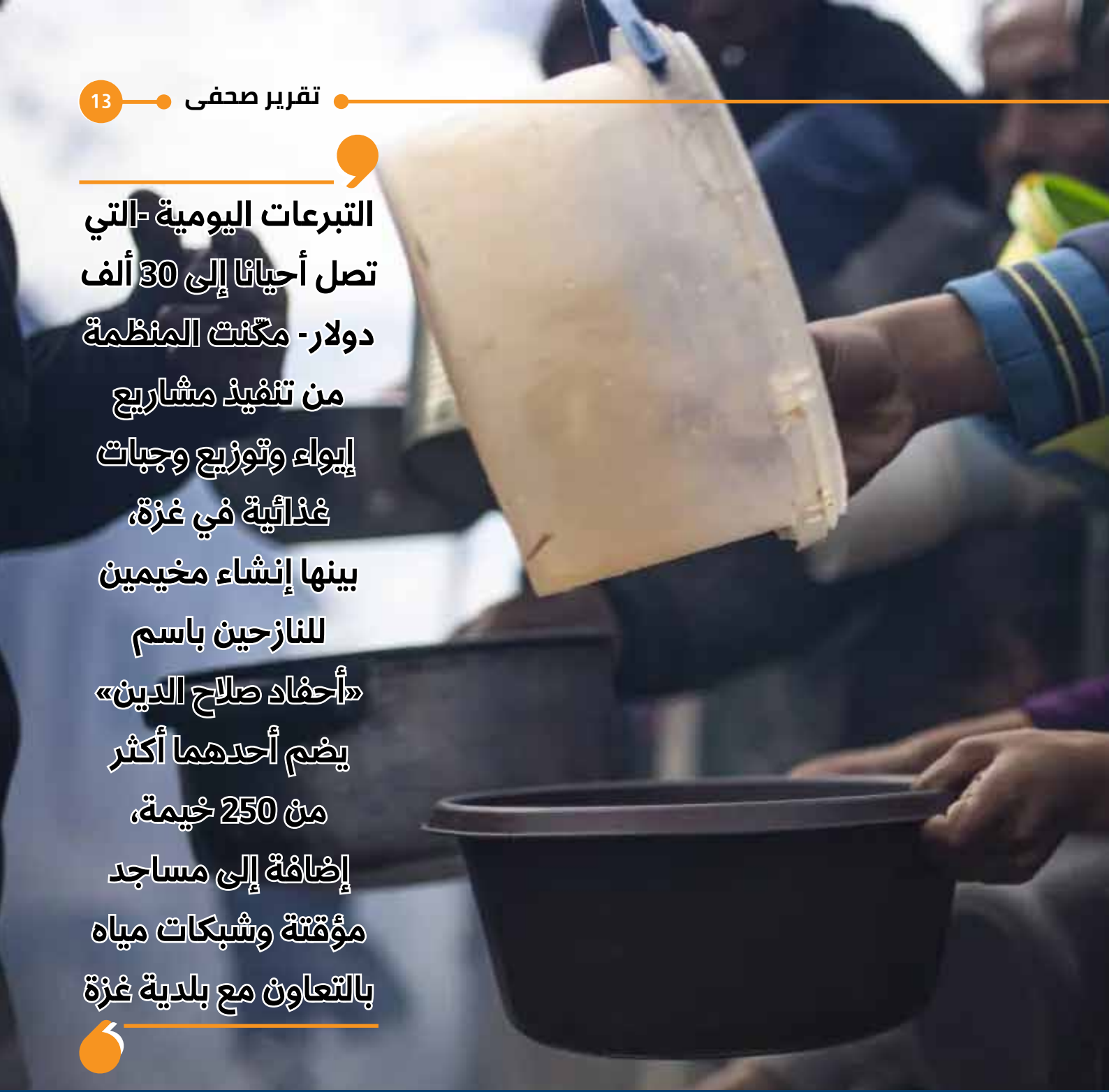

التبرعات اليومية -التي تصل أحيانا إلى 30 ألف دولار- مكّنت المنظمة من تنفيذ مشاريع إيواء وتوزيع وجبات غذائية في غزة، بينها إنشاء مخيمين للنازحين باسم «أحفاد صلاح الدين» يضم أحدهما أكثر من 250 خيمة، إضافة إلى مساجد مؤقتة وشبكات مياه بالتعاون مع بلدية غزة

ويضيف أن التبرعات اليومية -التي تصل أحيانا إلى ٣٠ ألف دولار- مكّنت المنظمة من تنفيذ مشاريع إيواء وتوزيع وجبات غذائية في غزة، بينها إنشاء مخيمين للنازحين باسم «أحفاد صلاح الدين» يضم أحدهما أكثر من ٢٥٠ خيمة، إضافة إلى مساجد مؤقتة وشبكات مياه بالتعاون مع بلدية غزة.

أما المتبرع حاجي محمد خوشناو، فيوضح أن شعوره بالمسؤولية الأخلاقية أمام المأساة الإنسانية في غزة كان دافعه الأول للتبرع، مؤكدا أن التفاعل الشعبي جاء بدافع الضمير لا السياسة.

تجارب سابقة

ويضيف خوشناو أن تضامن الكورد مع غزة يتجاوز الدين إلى مشاعر إنسانية مرتبطة بتجاربهم السابقة مع الحصار والاضطهاد.

وردا على انتقادات بعض الأصوات التي طالبت بتوجيه الأموال لفقراء كوردستان أولا، يقول خوشناو إن التضامن مع غزة لا يتعارض مع دعم الداخل، مشيرا إلى أن هذه الحملة جمعت مكونات المجتمع الكوردي على موقف موحد، مما شجعه على المساهمة.

ومن جانبه، أفاد رحيم حاجي خضر، أحد وجهاء عشيرة نورديني بأن

العشيرة جمعت نحو ١٠٠ مليون دينار عراقي.

ويقول إن مشاهد القصف والمعاناة حرّكت ضمائر الناس، مؤكدا أن التبرعات نابعة من قناعة داخلية وليست استعراضا إعلاميا، وأن واجبهم الأخلاقي يحتم عليهم الوقوف مع أي مظلوم، خصوصا من لا يجد قوت يومه.

وشهدت محافظات أربيل والسليمانية ودهوك وحلبجة تفاعلا واسعا، خصوصا بين الشباب وطلبة الجامعات الذين نظموا حملات مستقلة وأخرى بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، كما شاركت المساجد في إطلاق مبادرات تبرع عقب صلاة الجمعة ركزت على الدعم النقدي.

ويؤكد الدكتور محمد شيخ لطيف، مسؤول العلاقات في منظمة «بهخشين» أن الحملة استقطبت

> مشاهد القصف والمعاناة حرّكت ضمائر الناس، مؤكدا أن التبرعات نابعة من قناعة داخلية

مختلف شرائح المجتمع، حتى الأطفال والمرضى والفقراء، وبعضهم تبرع بممتلكاته الشخصية، في مشاهد إنسانية مؤثرة. ورغم هذه الجهود، يتفق القائمون على الحملات أن الكارثة الإنسانية في غزة تتجاوز إمكانيات الأفراد والمنظمات. ويقول شيخ لطيف «نحاول توفير وجبة يوميا لبعض الأسر حتى لا يموتوا جوعا، لكن المجاعة في غزة أعمق وأخطر، ولا يمكن إنهاؤها بالمبادرات الفردية فقط. وهناك حاجة ملحة لتدخل الدول الإسلامية والمجتمع الدولي قبل أن تكون العواقب كارثية". ويشير كاروان إلى أن منظمته توثق كل عملية تحويل بالأرقام والفيديوهات وتنشر تقارير دورية على منصات التواصل لضمان الشفافية، لكنه يقر بصعوبة التحديات في ظل القصف المستمر ونقص الموارد لدى الشركاء المحليين.

ويرى مراقبون أن هذه المبادرات، التي جمعت بين التبرعات الفردية والحملات العشائرية والمواقف الوجدانية، تعكس نزعة إنسانية تتجاوز حدود الجغرافيا والسياسة، وتؤكد قدرة المجتمعات المحلية على إحداث فارق حين تتحرك بدافع الضمير والمسؤولية الأخلاقية تجاه القضايا الإنسانية.

انفجار الصراعات والحروب بعـ
التحديات المستقبلية واحتـ

د. غازي فيصل حسين

أستاذ العلاقات الدولية
والتنمية السياسية

شهد الشرق الأوسط منذ مطلع القرن الحادي والعشرين موجات متتالية من التوترات والانفجارات السياسية والأمنية، غير أن الأحداث التي أعقبت ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ مثّلت نقطة تحوّل استثنائية، ليس فقط على مستوى الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، بل على مستوى التفاعلات الإقليمية برمتها. فقد فجّرت عملية «طوفان الأقصى» التي قادتها حركة حماس من قطاع غزة سلسلة من التطورات العسكرية والدبلوماسية غير المسبوقة، وأعادت خلط الأوراق في منطقة تعيش

ـد ٧ أكتوبر في الشرق الأوسط

ـمالات التفكـك الإقليمي

أصلاً على صفيح ساخن من الأزمات السياسية والطائفية والاقتصادية. هذا البحث يسعى إلى تحليل ديناميات الانفجار الإقليمي بعد ٧ أكتوبر، من حيث السياقات التي أدت إليه، والتفاعلات التي ترتبت عليه، والتحديات المستقبلية التي تفرض نفسها على صعيد الأمن والسيادة والهوية في الشرق الأوسط. كما يحاول تقديم قراءة استشرافية لاحتمالات التفكك الإقليمي في ظل غياب مشروع عربي موحّد، وتصاعد التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ.

شهدت القضية الفلسطينية تحولات جذرية خلال العقدين الأخيرين، إذ تراجع مركزها في الأجندة الإقليمية والدولية

أولاً: السياق التاريخي والسياسي لانفجار ٧ أكتوبر

شهدت القضية الفلسطينية تحولات جذرية خلال العقدين الأخيرين، إذ تراجع مركزها في الأجندة الإقليمية والدولية، في مقابل صعود أجندات التطبيع وصفقات اقتصادية وأمنية قادتها الولايات المتحدة وبعض الدول الخليجية. غير أن هذا التهميش السياسي ترافق مع تصاعد عنف الاحتلال، واستمرار الحصار على غزة، وغياب أفق سياسي للحل، ما جعل الانفجار مسألة وقت.

من جهة أخرى، كان السياق الإقليمي يعاني من أزمات بنيوية: دول هشة كالعراق ولبنان، حروب طويلة الأمد في سوريا واليمن، وانقسامات طائفية ومذهبية، إلى جانب التدخلات الإيرانية والتركية في الشأن العربي، في ظل تراجع الدور العربي المركزي. هذا المشهد المعقد كان جاهزًا للانفجار، فجاءت عملية ٧ أكتوبر لتفجر ليس فقط الجبهة الفلسطينية-الإسرائيلية، بل تفتح كل الجبهات النائمة أو المؤجلة.

ثانياً: التفاعلات الإقليمية والدولية بعد ٧ أكتوبر

أطلقت إسرائيل حملة عسكرية غير مسبوقة على غزة، تمثلت في قصف مكثف، وتجويع وحصار، وانهيار مؤسساتي كامل للقطاع، ما وصفته منظمات حقوقية بأنه قد يرقى إلى «إبادة جماعية". كما انقسمت التفاعلات العربية بين إدانات شكلية، ودعوات للتهدئة، مقابل ضغط شعبي واسع أعاد الزخم للقضية الفلسطينية، وأربك مشاريع التطبيع مع إسرائيل. طهران من جانبها دعمت حماس و«محور المقاومة» إعلاميًا وسياسيًا، دون دخول مباشر في الحرب، لكنها استخدمت الأزمة لتعزيز موقعها في المنطقة، ورفع سقف التفاوض مع الغرب.

كما قامت الولايات المتحدة الامريكية بدعم إسرائيل سياسيًا وعسكريًا ولوجستيا، وشكلت حاملة ردع دولية في البحر المتوسط والبحر الأحمر بجانب القدرات العسكرية في الخليج العربي والشرق الأوسط حيث تنشر واشنطن ٤٥ قاعدة عسكرية و٥٠ ألف جندي، مع محاولات لضبط توسع الحرب إقليميًا. كما تميز التفاعل التركي والروسي والصيني: بطرح مواقف نقدية للاستراتيجية العسكرية الأميركية، والمطالبة بإيجاد حل سياسي يعيد لفلسطين حقها في إقامة دولة مستقلة وفق ميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الامن الدولي ٢٤٢ في إطار حق تقرير المصير لشعب فلسطين في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

أطلقت إسرائيل حملة عسكرية غير مسبوقة على غزة، تمثلت في قصف مكثف، وتجويع وحصار، وانهيار مؤسساتي كامل

ثالثاً: مسارات النزاعات الموازية بعد ٧ أكتوبر

شهدت الجبهة اللبنانية والجنوب اللبناني تصعيدًا بين حزب الله والجيش الإسرائيلي، دون انزلاق شامل للحرب، في ظل معادلات ردع متبادلة. كما انفتحت الجبهة اليمنية بدخول الحوثيون على خط الصراع من بوابة البحر الأحمر، مستهدفين السفن التجارية المرتبطة بإسرائيل والغرب، وتفعيل جبهة مضيقي باب المندب والبحر العربي، مما دفع واشنطن لتشكيل تحالف دولي من بريطانيا وفرنسا لمواجهة الصواريخ الحوثية واستطاعت البحرية الامريكية شن هجوم واسع النطاق على المواقع الاستراتيجية في صنعاء استهدف مخازن الصواريخ ومقرات القيادة والسيطرة.

وفي نفس الوقت تصاعدت الهجمات الصاروخية والقصف الجوي الأميركية والإسرائيلية على مواقع للفصائل المسلحة العراقية المتحالفة مع الحرس الثوري الايراني والمجموعات المدعومة من إيران، وتكررت الضربات الجوية على البوكمال ودير الزور ودمشق وحمص وطرطوس. وللرد على هذه الهجمات صعدت طهران من خطابها السياسي لكنها حافظت على مستوى محسوب من الردع العسكري عبر عمليات قصف صاروخي استهدفت تل أبيب ردا على اغتيال مجموعة من جنرالات الحرس الثوري في السفارة الإيرانية في دمشق، مع إشارات وتصريحات متضاربة بين العودة لاستئناف الاتفاق النووي أو التصعيد العسكري والقصف الصاروخي والاستمرار في دعم حلفاء إيران. على صعيد آخر، شهدت العديد من الدول العربية احتجاجات شعبية واسعة شاركت فيها منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات، أعادت ربط الشعوب بالقضية الفلسطينية، وكشفت عن عمق الفجوة السياسية بين الرأي العام والأنظمة السياسية العربية.

رابعاً: احتمالات التفكك الإقليمي في ضوء الازمات والحروب

تعاني بلدان الشرق الأوسط من التفكك الوظيفي والاجتماعي والاقتصادي بسبب الازمات السياسية والحروب الداخلية والإقليمية منها بصورة خاصة: سورية، لبنان، العراق، اليمن، ليبيا، التي تعاني من تآكل سلطتها المركزية، وصعود سلطات موازية، تتمثل بالدولة المليشيات المسلحة أي الدولة العميقة التي تهيمن على الدولة وتستحوذ على السلطات والنفوذ المالي والعسكري وتهدد الاستقرار والامن في إطار مشروع ولاية الفقيه الإيرانية التي تستهدف تفكيك الدول الوضعية ونشر واستنساخ نموذج ولاية الفقيه في الشرق الأوسط والعالم الاسلامي.

إعادة بناء الدولة على أسس المواطنة والعدالة وحقوق الانسان

إضافة لما تقدم، تتسع اشكال التدخلات الخارجية، السياسية والاقتصادية والعسكرية بعد ان تحولت منطقة الشرق الأوسط الى مسرح للعمليات العسكرية وأصبحت ساحة مفتوحة للقوى الكبرى والإقليمية، حيث تنتشر القواعد العسكرية الامريكية والروسية والإيرانية بجانب اتساع النفوذ التركي خصوصاً بعد تحرير دمشق من النظام الاستبدادي الفاشي والقمعي. كما أدت الهزيمة العسكرية لحماس في غزة وتدمير ٩٢% من الأبنية السكنية في غزة ونزوح ٨٥% من سكان غزة وضحايا يقدر عددهم بأكثر من ١٦٨ ألف من الأطفال والنساء والرجال منهم ٦٠ ألف قتيل بجانب هزيمة حزب الله اللبناني وتدمير البنية التحتية العسكرية وتصفية قيادات النخبة العسكرية مما اعطى لإسرائيل تفوقا عسكريا واستخباراتيا وتكنولوجيا وسيبرانيا كشف عن عمق الهجمات الامريكية والإسرائيلية على المفاعلات الإيرانية وتدمير مصانع ومخازن الصواريخ والطائرات المسيرة وتصفية قيادات الحرس الثوري والجيش وعلماء الطاقة الذرية مما يعزز ديناميات التفكك في الشرق الأوسط بدل التكامل.

وينعكس التفكك الوظيفي والأمني والاقتصادي لبلدان الشرق الأوسط بسبب الازمات والحروب التي عصفت بالمنطقة الى تعميق الانقسام الشعبي والسياسي في البلدان العربية مع غياب مشروع جامع عربي، وصعود الهويات الفرعية الطائفية والإثنية، مما يعمق الانقسامات الأهلية ويمهد لصراعات وتناقضات مجتمعية تهدد الامن والاستقرار في بلدان الشرق الأوسط. ان هشاشة النظام العربي الرسمي المتمثل بعجز جامعة الدول العربية ومؤسسات التنسيق المشترك عن القيام بأي دور فاعل، والفشل في مجال تطبيق اتفاقية الدفاع المشترك واستراتيجية العمل الاقتصادي المشترك وغيرها من الاتفاقيات مما يفتح النقاش أمام اجراء إصلاحات جذرية بنيوية ووظيفية للجامعة لكي ترتقي الى مستوى التحديات المعاصرة التي تواجه العالم العربي، أو البحث عن أطر بديلة إقليمية قد تهدد الهوية الجامعة. ويبدو ان عواصف الحروب في الشرق الأوسط، قد تفرض تشكيل الجغرافيا المتحولة، عبر طرح مشاريع «الكيانات الصغرى» التي بدأت تطرح بجدية، سواء عبر اشكال من الحكم الذاتي، أو التقسيم الفيدرالي، أو المناطق الآمنة.

خامساً: الدروس المستفادة والمقترحات السياسية

إن فشل الحلول الأمنية المنفردة وعدم نجاح الردع العسكري في تحقيق التوازن في الشرق الأوسط مع عدم التوصل لحلول سياسية بناءة يعمق الأزمات والصراعات البينية والإقليمية. وتبدو اليوم هشاشة الدولة الوطنية التي تأسست بعد الحرب العالمية الأولى، في ضل استمرار غياب دولة المواطنة وحقوق الانسان والتداول السلمي للسلطة والفصل بين السلطات خصوصا بين الديني والسياسي، مما يؤدي إلى انكشاف وفراغ داخلي يفسح المجال أمام الميليشيات والتيارات المتطرفة لحركات الإسلام السياسي الشيعي والسني للانتشار والتدخل في الشؤون السياسية

إعادة الاعتبار لفلسطين كقضية تحرر في إطار حق الشعب في تقرير مصيره

والأمنية للاستحواذ على السلطة بعد تفكيك مؤسسات الدولة كما في ليبيا وسورية واليمن والسودان ولبنان والعراق.

مقترحات:

إعادة بناء الدولة على أسس المواطنة والعدالة وحقوق الانسان والديمقراطية

بلورة مشروع عربي مستقل عن المحاور، وتبني استراتيجية للعمل العربي المشترك.

الاستثمار في الطاقات الشبابية، لبناء وعي علمي عقلاني بعيد عن الخرافات والشعوذة.

إطلاق آلية أمن إقليمي تعتمد الحوار، نحو ضمان الامن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

سادساً: الخاتمة والتوصيات

شكل ٧ أكتوبر لحظة انفجار إقليمي شامل، فجر الأزمات المتراكمة، وأعاد تموضع القضية الفلسطينية كمركز للصراع، وكشف عن اختلالات النظامين العربي والدولي.

التوصيات:

تبني مشروع سياسي عربي جديد يجمع بين السيادة، الديمقراطية، والمصالحة مع الشعوب.

إعادة الاعتبار لفلسطين كقضية تحرر في إطار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره في دولة مستقلة ذات سيادة.

دعم التحول الديمقراطي في الدول الهشة، ووقف التدخلات الخارجية.

لا يمكن بناء مستقبل مستقر في المنطقة دون عدالة سياسية، وإنهاء الاحتلال، وشراكة حقيقية بين الدولة ومواطنيها.

قائمة المراجع

خليفة، جاسم. (٢٠٢٣). التحولات الإقليمية بعد الحرب في غزة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المركز الإقليمي للدراسات. (٢٠٢٥). مستقبل الدولة الوطنية في الشرق الأوسط بعد الحروب الجديدة.

Al-Jazeera. (٢٠٢٤). Analysis: The shifting regional dynamics post-٧ October. Retrieved from https://www.aljazeera.com

Brown, D., & Hamid, S. (٢٠٢٤). The Middle East in Flux: Conflict and State Collapse. Brookings Institution.

Smith, R. (٢٠٢٣). War, Resistance, and Geopolitics in the Middle East. Foreign Affairs.

United Nations. (٢٠٢٤). Report on the Humanitarian Situation in Gaza. UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs.

International Crisis Group. (٢٠٢٤). Avoiding Regional Conflagration in the Middle East.

Barzegar, K. (٢٠٢٤). Iran's Strategic Calculations after Gaza. Middle East Policy, ٣١(٢), ٤٤-٥٩.

Fisk, R. (٢٠٢٣). Chaos and Resistance: Dispatches from the Arab World. London: Independent Press.

من الذي أشـ

تحقيق في انفجـــار الجنوب السـ

في المشرق العربي، لا تُولد الأزمات من العدم، ولا تندلع النيران بفعل شرارة عابرة. فما يبدو «سوء تفاهم» في السويداء، ليس إلا نتاجاً لتراكمات تاريخية من القمع والتهميش والارتجال السياسي، تقاطعت مع حسابات دولية متسرعة، وأطماع إقليمية لا تخبو.

لقد كاد هذا «السوء» أن يفجّر بلاد الشام برمتها، لا لأن حدثاً منفرداً وقع، بل لأن الأرض كانت مشبعة بالشقوق والانقسامات، والواقع هشٌّ بما يكفي ليجعل من أي خطأ في التقدير لعنةً إقليمية الطابع.

ـــعل الفتيـــل؟

ـــوري وتورط القوى الإقليمية والدولية

وبين استعجال الداخل في فرض سلطة لم تُستكمل شرعيتها، وتهور الخارج في رسم خرائط النفوذ بمعزل عن تعقيدات المجتمع السوري، كانت النتيجة كارثة جديدة تضاف إلى سجل طويل من الفشل في إدارة التعدد، وفي فهم خصوصيات الهويات، وفي بناء دولة تستوعب ما تفجره الأنظمة من ألغام طائفية ومناطقية.

تحقيق فريق التحرير مؤسسة رؤى

> انفجرت كوارث الانقسام في العراق بمجرد سقوط القبضة الحديدية لنظام صدام حسين لكنها كانت كامنة

كانت التجربة الأخيرة للصدام في السويداء السورية نموذجاً للفشل وارتداداته، فالدولة السورية الجديدة التي حلت محل النظام العسكري الحديدي الراحل اعتقدت بإمكانية بسط سلطتها بالقوة في مناطق شاركتها الانتفاضة على النظام من دون أن تشاركها رؤاها الاجتماعية والفكرية، وما يصح في السويداء يمكن أن يصح في المناطق السورية الكردية، ولدى أقليات دينية ومناطقية أخرى.

كيف تدار بلداننا؟ وهل ما يجري فيها لا يمهد لمزيد من التشرذم الداخلي ويمهد للتدخلات الأجنبية على أنواعها؟

قبل أي حديث عن تدخل إسرائيلي في سوريا، أو تدخل تركي وإيراني وأميركي وخلافه، يجب النظر في مسؤولية أهل الأرض حكاماً وشعوباً في إيصال بلادهم (بل بلدانهم) إلى ما وصلت إليه.

فالانقسامات قائمة قبل أن يتدخل الآخرون، والآخرون يعبرون في الشقوق والانشقاقات، ومن دونها لا يمكنهم الولوج. القراءة مستحيلة في كتاب مغلق، فقط عندما تفتح الصفحات يمكن متابعة ما هو مكتوب. كذلك في بلداننا، سيصعب على أي طرف خارجي أن يدس أنفه ويمارس سياساته لو أن الدولة والمجتمع محصنان ضد التدخلات.

والتحصين ينبع من الداخل، وهو ما تفتقده دول المشرق العربي منذ عقود. فالأنظمة التي توالت على بغداد ودمشق وجعلت من بيروت تابعاً ومتنفساً، هي من تتحمل المسؤولية عن تعميق الانقسامات المجتمعية القائمة داخلها وتحويلها إلى عبوات متفجرة بدلاً من تفكيك صواعقها على طريق بناء دول المواطنية والقانون والازدهار.

انفجرت كوارث الانقسام في العراق بمجرد سقوط القبضة الحديدية لنظام صدام حسين لكنها كانت كامنة، ولم تسفر نتائج حكم آل الأسد في سوريا خلال نصف قرن سوى عن إبراز أسوأ مظاهر الردة والتخلف والتشتت في مجتمع قيل إنه مثالي في تمسكه بشعارات النهضة والعروبة، ودائماً ما كانت ارتدادات ما يحصل في البلدين

تحتاج سوريا المنتصرة على الديكتاتورية خلال مرحلتها الانتقالية إلى أكثر من استعجال فرض السلطة

تصل إلى الشاطئ اللبناني الجاهز أصلاً في انقساماته ونظامه الطائفي، لتلقي ما يحصل خارج حدوده سلباً وإيجاباً.

كانت التجربة الأخيرة للصدام في السويداء السورية نموذجاً للفشل وارتداداته. فالدولة السورية الجديدة التي حلت محل النظام العسكري الحديدي الراحل اعتقدت بإمكانية بسط سلطتها بالقوة في مناطق شاركتها الانتفاضة على النظام من دون أن تشاركها رؤاها الاجتماعية والفكرية، وما يصح في السويداء يمكن أن يصح في المناطق السورية الكردية، ولدى أقليات دينية ومناطقية أخرى.

والمشكلة ليست في رغبة الدولة في بسط نفوذها فهذا حقها وواجبها، لكن هل الدولة جاهزة؟ وما هي أدواتها المتاحة لبسط نفوذها؟

لقد تبين أن الدولة ليست جاهزة بمعنى استكمالها الاستعدادات السياسية والدستورية عبر الحوارات المعمقة مع مختلف فئات المجتمع، وظهر كذلك أن أدوات بسط السلطة ليست على قدر المسؤولية. فليس سراً أن تركيبة القوى الأمنية الرسمية لا تزال محكومة بالعقل والمنهج الفصائلي التكفيري الذي تمكنت «هيئة تحرير الشام» من قيادته في معركة الاستيلاء على السلطة، وبهذا المعنى يصعب الحديث عن جيش عربي سوري أو عن قوات أمن عام بالمعنى المتعارف عليه، يقومان بمهام نشر الأمن وبسط سلطة القانون.

والمسألة لا تتعلق فقط بالسويداء بوصفها عاصمة الدروز في سوريا، فالأمن الرسمي ذاته واجه مشكلات مماثلة مع فصائل من «فريقه» في درعا، وخاض معارك لفرض السلطة في مناطق العلويين يصعب اعتبارها مثالية. وفي الصدام الأخير داخل السويداء، تكررت مشاهد الفوضى التي لم يكن تتويجها بالاستنفار العشائري موفقاً في تبييض وجه وسلوك السلطات.

تحتاج سوريا المنتصرة على الديكتاتورية خلال مرحلتها الانتقالية إلى أكثر من استعجال فرض السلطة. فاستكمال الحوار الداخلي أمر أساسي،

تجاوبت إدارة الرئيس أحمد الشرع بسرعة، ودفعتها تصريحات باراك عن حصر السلطة في دمشق، ثم تحذيره للبنانيين بأن طرابلس قد تعود إلى «بلاد الشام»،

وبناء الثقة عليه أن يسير سوية مع بناء المؤسسات بما فيها المؤسسة العسكرية التي لم يعرف إلى أي حد استفادت من كفاءات أكثر من ٦ آلاف ضابط، تركوا نظام الأسد والتحقوا بالجيش الحر في حينه وأكثرهم لم يجد مكاناً له في صيغة الجيش الجديدة.

تتيح التشققات الداخلية والتأخير في الاستجابة لموجبات المرحلة الجديدة، للخارج، فرصاً كثيرة للتدخل من أجل تحقيق مصالحه. ولا يتعلق الأمر بإسرائيل وحدها، التي اغتنمت فرصة الحدث السوري لتوسيع نفوذها شمال الجولان والإعلان صراحة أنها تريد منطقة منزوعة السلاح تشمل الجنوب السوري. والاستعجال الإسرائيلي يستند إلى تفكك المشهد السوري الداخلي، بقدر ما يدفع الاستعجال الأميركي القيادة السورية إلى حسابات غير مدروسة. لقد عدت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترمب أن ما جرى في السويداء هو نتيجة «سوء فهم» بين إسرائيل والقيادة السورية، جرى حله في النهاية بتفاهم بين الطرفين ولكن بعد دمار كبير في جبل العرب وسقوط نحو ألف ضحية من أبناء سوريا.

لكن كيف نشأ «سوء التفاهم» هذا الذي كاد يفجر المنطقة؟

إنه على الأرجح نتيجة استعجال جهتين أساسيتين، إسرائيل التي تسعى لتوظيف تفوقها العسكري في إنجازات سياسية ملموسة، والولايات المتحدة التي انخرطت بقوة في دعم النظام السوري الجديد وشجعته على بسط سلطته على الأراضي كافة.

خلال الـ١٣ من مايو (أيار) الماضي أعلن ترمب عزمه رفع العقوبات عن سوريا، وسرعان ما أوفد مبعوثه توم باراك إلى سوريا لمتابعة النقاط الخمس التي آثارها الرئيس الأميركي والتي تشمل، الانضمام إلى اتفاقات أبراهام ومعالجة تحدي المقاتلين الأجانب وطرد الجماعات الفلسطينية «المتطرفة» ومواصلة الحرب ضد «داعش»، والسيطرة على مراكز الاحتجاز التي تضم أعضاء في التنظيم وعائلاتهم.

تجاوبت إدارة الرئيس أحمد الشرع بسرعة، ودفعتها تصريحات باراك عن حصر السلطة في دمشق، ثم تحذيره للبنانيين بأن طرابلس قد تعود إلى «بلاد الشام»، وبعدها اللقاء الأمني مع إسرائيل في باكو، إلى استعجال الدخول في حوران كتوطئة للتوسع في مناطق الأكراد، لكن تلك الخطوة كانت بمثابة الدوس على لغم سينفجر بالجميع. إن «سوء التفاهم» الذي سيتحدث عنه ترمب ووزير خارجيته ماركو روبيو ومبعوثه توم باراك كاد يطيح بلاد الشام، وليس فقط بمهمة إعادة السويداء أو طرابلس الشام إليها. فالنار في الجنوب السوري امتدت إلى كل سوريا ومحيطها، واستنفار العشائر على أسس مذهبية جعل المشرق ساحة عشائر متداخلة، ووضع لبنان تحديداً على محك الانفجار مرة أخرى.

لم تول إدارة ترمب أولوية لإعادة بناء الدولة في سوريا بقدر ما اهتمت بوضع جدول أعمال تمتحن عبره إدارتها الجديدة في قضيتي السلام مع إسرائيل ومكافحة الإرهاب بما في ذلك منع عودة النفوذ الإيراني. وهذا ما تمارسه تقريباً في لبنان عندما يقتصر تركيزها على نزع السلاح لمنع تهديدات مستقبلية لإسرائيل، وليس للضغط من أجل بناء دولة عصرية تتخطى الانقسام والفساد وتدفن عوامل تجدد النزاعات المذهبية والطائفية، وهذه مهمة لا تقتصر على لبنان وسوريا فقط بل تشمل العراق خصوصاً ونقاطاً عربية ساخنة أخرى.

خلال الساعات الأخيرة بدا أن إدارة ترمب تنبهت إلى هذه الحقائق، وساعدها في ذلك الموقف العربي الموحد تجاه دعم سوريا وإدانة التدخل الإسرائيلي وأهدافه المعلنة، وعليه ستعود أولوية المساعدة في بناء الدولة إلى الواجهة قبل أن يطلب من هذه الدولة تنفيذ مهام تنحصر في الاستجابة لمطالب إسرائيلية أو أميركية. وفي هذه النقطة بالذات سيمتحن الموقف الدولي من تحولات سوريا ومستقبلها، ومن مستقبل «بلاد الشام» التي اكتشفها مبعوث ترمب وكادت تنفجر بسبب «سوء التفاهم» وإفرازاته المميتة.

لم تول إدارة ترمب أولوية لإعادة بناء سوريا بقدر ما اهتمت بوضع جدول أعمال تمتحن عبره إدارتها الجديدة في قضيتي السلام مع إسرائيل ومكافحة الإرهاب

فائض القوة

نبيل عمرو

وزير الإعلام في السلطة الفلسطينية

في عالم السياسة، كما في علم الدواء، قد يكون للجرعات الزائدة أثرٌ عكسيٌ قاتل، يحوّل العلاج إلى سُم، والتفوق إلى ورطة. إسرائيل، الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تملك السلاح النووي، والمحاطة بشبكة دعم أميركي وغربي غير مسبوقة، تبدو اليوم – رغم كل تفوقها العسكري والتقني – كمن علق في شَرَك فائض قوته، وتيه حساباته. من غزة المحاصَرة، إلى الضفة التي تعيش تحت ثقل الاستيطان، ومن عرب الداخل الذين لم يُهضَم وجودهم، إلى القدس التي لم تُسلّم بانضمامها، تبدو إسرائيل كدولة تتلقى جرعات مفرطة من السلطة، دون أن تملك القدرة على إدارة نتائجها.

إنها سياسة «الجرعة الزائدة» التي أراد بها المقال أن يكشف كيف يتحوّل الغرور الاستراتيجي إلى عبءٍ داخلي وخارجي، لا تقوى عليه حتى الحليفة الكبرى: أميركا نفسها.

.. وورطة الدولة

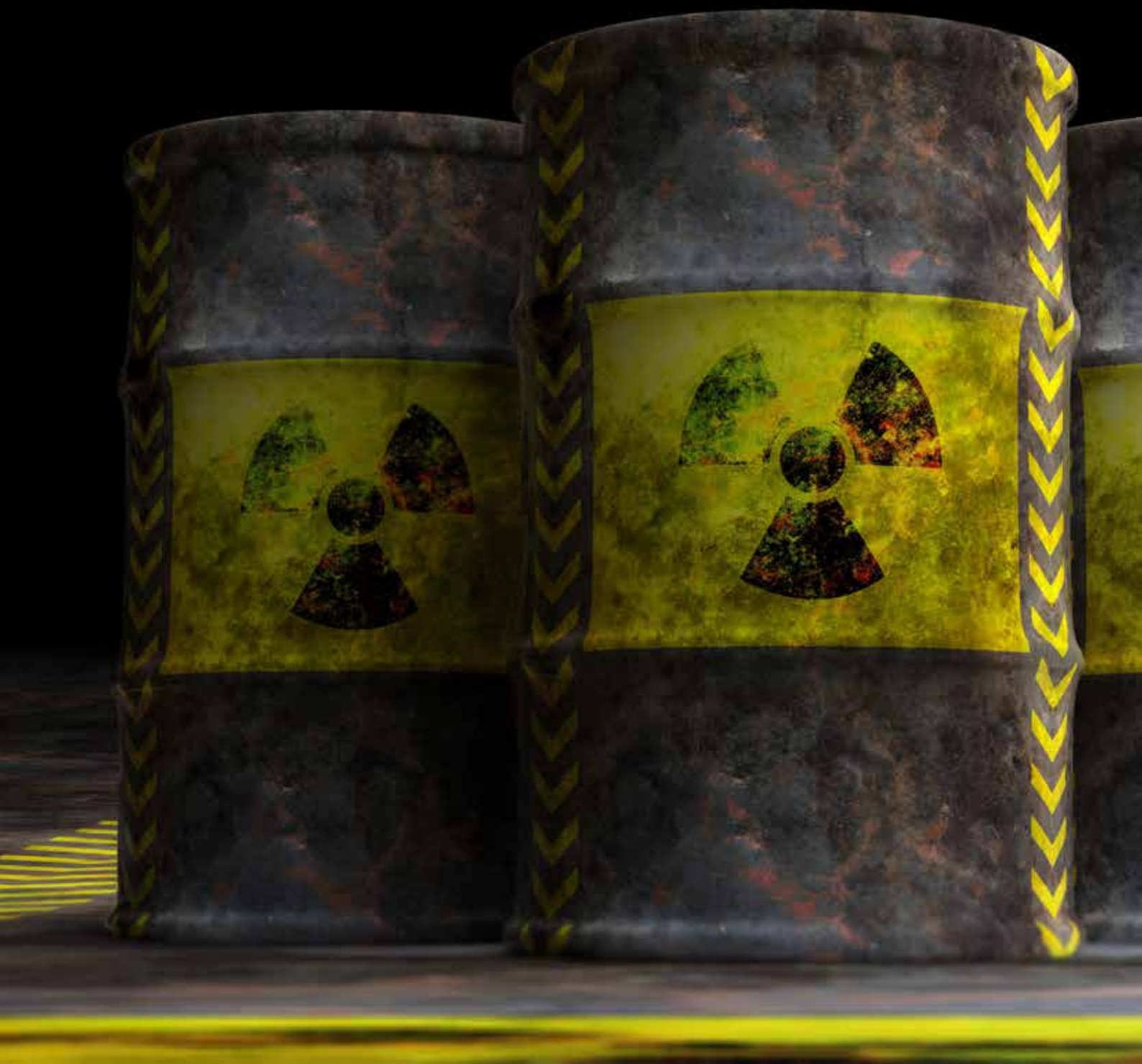

نقرُّ ونعترف، ومن خلال الصراع طويل الأمد مع إسرائيل، بأنَّها دولةٌ قوية، فهي الوحيدة في الشرق الأوسط التي تمتلك سلاحاً نووياً، وهي المتفوّقة في مجال السّلاح التقليدي، وقوامه الطيران الذي يستطيع التحليقَ لساعاتٍ في الأجواء، وأن يقصفَ أي مكانٍ تقرّره غرفة العمليات في تل أبيب، وهي المتفوّقة في تح الفها الشامل مع أقوى دولةٍ في العالم، وفي علاقاتها الراسخة مع دول الغرب والشرق من أوروبا إلى روسيا إلى الصين.

ولقد أثبتت قوتَها وتفوقها من خلال قدرتها على تغيير المفاهيم السائدة عنها؛ مثل أنَّها لا تستطيع خوض حربٍ طويلة الأمد، ولا تتحمل خساراتٍ بشريةً فيها، كما لا تقوى على المحاربة على جبهاتٍ متعددةٍ في وقتٍ واحد، فإذا بها تفعل ذلك كله، وفوقه يجري البحث عن جبهاتٍ جديدة، ليس آخرها جبهة السويداء في سوريا، التي هي أحد عناوين ما تسميه جبهة حماية الأقليات في منطقةٍ تكتظّ بها من كل الصنوف والتسميات.

وعلينا ونحن نقرّ ونعترف بكل ذلك، أن نلقيَ نظرةً على جبهات خصوم إسرائيل ومحاربيها، لنرى ازدواجيةً تبدو غير منطقية في تقويم القوة الإسرائيلية، فهي في بعض الأدبيات أوهَى من خيوط العنكبوت، وهي المهزومة حتماً وفق مبدأ انتصار الدّم على السّيف، وأشياء كثيرةً من هذا القبيل، أقل ما يقال فيها أنَّها غير واقعية في تقويم الخصم، وما ينتجُ من خسائر فادحةٍ على الأرض.

> **امتلكت إسرائيل قوةً عسكريةً متفوقة، دمّرت غزة واستوطنتِ الضفة وأدامتِ الاحتلال عقوداً طويلة، قتلت خلالها مئات الألوف**

غير أنَّ للحقيقة وجهاً آخر يتَّصل بمبدأ القوة المتفوقة، وخساراتها المحققة، بفعل وقوع صنّاع القرار في حالة غرور تعمي البصيرة، وتضلّل الحسابات وتحوّل فائض القوة والتفوق إلى عبءٍ أكثر منه ميزة يُعتد بها ويُبنى عليها، وهذا ما وصفته في مطلع هذه المقالة بالجرعات الزائدة.

فلسطينياً... امتلكت إسرائيل قوةً عسكريةً متفوقة، دمّرت غزة واستوطنتِ الضفة وأدامتِ الاحتلال عقوداً طويلة، قتلت خلالها مئات الألوف واعتقلت أضعافهم، وأعاقت النمو الطبيعي لشعبٍ ومجتمع.

والسؤال: أين هي الجرعة الإسرائيلية الزائدة في كل ذلك؟

إنَّها وفق أدبيات قادتها هي السعي لتصفيةٍ نهائيةٍ لشعبٍ يعد ستةَ عشرَ مليوناً، نصفهم على جغرافيا فلسطين المحتلة والتاريخية، والنصف الآخر ينتشر على سطح الكوكب، ويتحد كل واحدٍ منهم على صفة لاجئ، حتى

لو كان رئيسَ دولةٍ في بلادٍ ما.

وفي ثنايا هذه الجرعة الكبيرة، توجد جرعاتٌ لا قبل للتفوق الإسرائيلي على ابتلاعها، منها مليونا فلسطيني يحملون الجنسية الإسرائيلية، ولم تجدِ الدولةُ المتفوقةُ وسيلةً فعّالة لترتيب علاقةٍ مستقرةٍ معهم، ومنها القدس التي ضمّتها إسرائيل بقرار في أوائل يونيو (حزيران) من عام ٦٧، وسمّتها العاصمة الموحدة للدولة، وأي عاصمة نصف سكانها لا يعترفون بوضعها، ويتحدون مع شعبهم في اعتبار الجزء الشرقي منها عاصمةً لدولتهم الفلسطينية؟ ومنها كذلك التهجير من غزة والضفة، وهو ليس مجرد جرعة زائدة؛ بل هو التحدي الأكبر والدائم الذي أنتجته الملايين التي قررت البقاء على أرضها، حتى لو اضطرت لمكابدة جرائم المستوطنين والجيش واحتوائها وليس الإذعان لها.

الجرعة الفلسطينية الزائدة العصيَّة على الابتلاع فكيف الهضم، تضاف إليها جرعات أكبر بكثير وما هو راهنٌ منها الآن... الجرعة السورية، التي عنوانها حماية الأقليات بتدمير الكيان السوري عبر تقسيمه وتمزيقه، وتشتيت دولته تحت عنوانٍ غير منطقي هو حماية الأقليات؛ والدروز من ضمنها، ذلك دون الانتباه إلى أنَّ الدروز في إسرائيل يعانون كغيرهم من قانون القومية الذي يعدّهم مجردَ سكّانِ أمر واقع ليس أكثر، وكان الدروز هم الأنشط ممن اعترضوا عليه وقاوموه.

> **إسرائيلُ تستند إلى احتياطي أميركي لا غنى عنه في نزاعاتها الداخلية، ولا غنى عن سلاحه في حروبها جميعاً**

غير أنَّ الجرعةَ الأكبر بعد الفلسطينية والسورية هي السيطرة على الشرق الأوسط، ورسم خرائط إسرائيلية لكياناته ومجتمعاته ومصائره، وها نحن نرى بأمّ العين، وعبر معطيات الواقع، أين وصلت أحلام السيطرة على الشرق الأوسط.

فإذا كانت غزة التي بمساحةِ مدينة متوسطة استهلكت عامين من حربٍ كبرى دون حسم، فكم من الوقت تحتاجه إسرائيلُ للسيطرة على الشرق الأوسط؟

إسرائيلُ تستند إلى احتياطي أميركي لا غنى عنه في نزاعاتها الداخلية، ولا غنى عن سلاحه في حروبها جميعاً، ولا غنى عن نجدته حين تتورَّط في معركة صغيرة أو كبيرة، وحتى أميركا الكبيرة والقوية والداعمة، لم تعُد قادرةً على التعايش مع جرعات إسرائيل الزائدة، وإذا ما حكّمنا المنطق في تقويم ما يجري، فأميركا لا بدَّ أن ترى يوماً ما في الجرعات الزائدة ورطةً لها، وعبئاً عليها.

الشرق الأوسط بين تطبيـــ

قـراءة من مـــ

نبيل فهمي

وزير الخارجية المصري السابق

في قاعة تتداخل فيها لغات السياسة، وتتنوع فيها الرؤى بين أميركية وصينية وعربية، كانت فلسطين الغائب الحاضر في مؤتمر دولي احتضنته الصين، اجتمع فيه نخبة من صناع القرار السابقين لمناقشة ملامح النظام العالمي الجديد.

ومن بين المحاور الساخنة، كانت شخصية دونالد ترمب تفرض حضورها الطاغي حتى في غيابه، كرمز لعصر لا يـزال يُحدث اضطرابًا في التوازنات الدولية. أما الصين، فبثقة صاعدة، تعرض تصوراتها لمستقبل العلاقات مع أميركا، وتُطلق إشارات براغماتية عن إدارتها لصراع معقد مع الغرب. لكن ما يدعو إلى القلق - وربما الدهشة - هو تجاهل عمق المأساة الفلسطينية لدى كثير من المشاركين، وانبهار بعضهم بتجربة «آسيان» كمفتاح لحل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي، متغافلين عن طبيعة هذا الصراع الوجودي، وجذوره الممتدة في إنكار الحقوق لا في ضعف الحوار.

ـــــع المصالح وتجذّر الصراع

ـــــؤتمر الصين

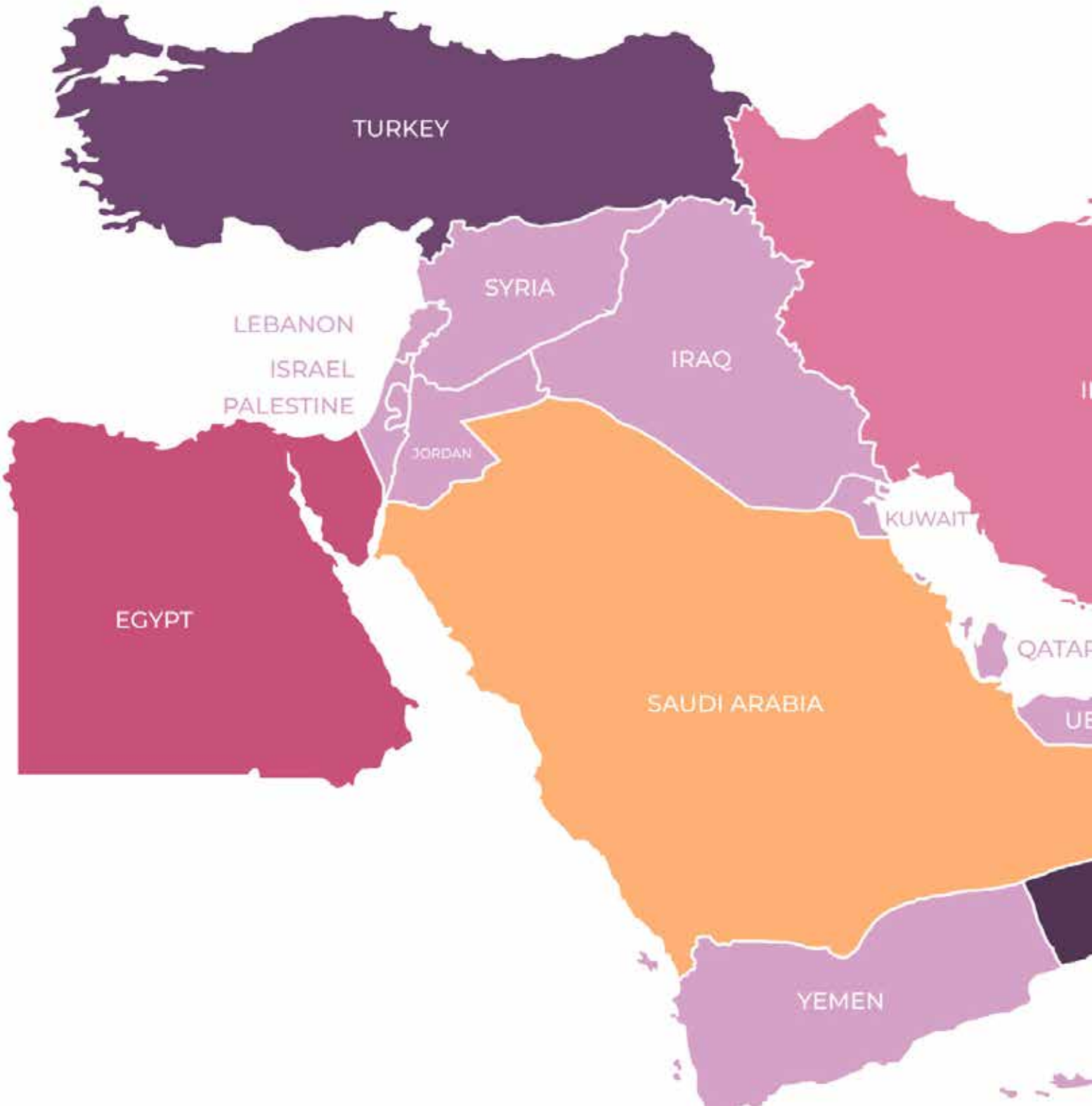

شاركت منذ أسبوع في مؤتمر دولي بالصين نظمته جامعة تشانجوا ومركز الشؤون الخارجية للصين الشعبية، وشارك في بلورته مركز الملك فيصل للدراسات الإسلامية، وحضره أكثر من ١٥ مسؤولاً دولياً سابقاً على مستوى رؤساء الوزراء ووزراء الخارجية السابقين، إضافة إلى مشاركة صينية رفيعة المستوى على رأسها نائب رئيس الحزب الشيوعي، وتناول المؤتمر كثيراً من القضايا الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والتكنولوجية بصورة منهجية وجذابة. كانت تجربة ثرية ومفيدة لفهم الصين والاستماع إلى أصوات الآخرين، وإضفاء صوت ورواية عربية على النقاش في بعض الجلسات، وخرجت من المؤتمر بملاحظات عدة، تحتاج إلى استرسال وتناول أوسع، وإنما على رأسها مجموعة من الملاحظات أرى من الأهمية تسجيلها والتنويه بها، من دون الدخول في التفاصيل التي تحتاج إلى عرض متطور ومعالجة مستقلة.

أولى الملاحظات كانت أن دونالد ترمب كان الغائب الحاضر في معظم الجلسات والمداخلات، مع تركيز كبير على شخصيته حتى قبل السياسات الأميركية، على رغم أنه لا يمكن الفصل بينهما، إذ إن ثقل ووزن الولايات المتحدة هما الرادع والحافز الرئيس للاهتمام الدولي بترمب، وأعتقد بأن الرئيس الأميركي نجح في فرض شخصيته وما يرتبط بها من تساؤلات وتقلبات على الحسابات الدولية، وفقاً لمنهجية سبق وتباهى بها في كتابه عن أسلوبه التفاوضي، وهو بذلك أضاف عنصراً شخصياً مهماً في حسابات الدول، بما يتجاوز مواقف المؤسسات الأميركية المفترض أن تكون لها مواقف مستقلة وموضوعية في كثير من الأحيان، قبل أن يعين الرئيس الأميركي قيادات لها صفتهم الأساسية الولاء الشخصي الفريد له شخصياً، وكان لافتاً للغاية الاهتمام سلباً وإيجاباً بالـ Trumpism على رغم أن عدد المشاركين الأميركيين كان محدوداً للغاية وبصورة لافتة للنظر.

والملاحظة الثانية البارزة في المؤتمر كانت تنامي الثقة الصينية بالتعامل مع ترمب والولايات المتحدة والعالم، ومن أهم ملاحظاتهم أن المواقف الأميركية تجاه الصين خلال ولاية ترمب الأولى وأثناء تولي بايدن الرئاسة كان لها توجه سلبي من الحزبين، فاعتُبرت الصين أهم تحدٍّ استراتيجي للمصالح الأميركية وخطراً على أمنها القومي، وهي مجالات يصعب التوصل إلى حلول وسط في شأنها، أما في الولاية الجديدة لترمب فالاهتمام الرئيس يقع على الجانب التجاري والاقتصادي الذي يوفر فرصاً أوسع للتفاهم. وأكد المسؤولون الصينيون أنهم استعدوا لهذه المعادلة جيداً، لذا لن يتضرروا كثيراً من حرب الجمارك والضرائب.

واستطرد المسؤولون الصينيون أن ممارسات إدارة ترمب الثانية بدأت بعراك سياسي والتهديدات التجارية وفرض الجمارك، ثم انتقلت إلى مرحلة الحوار حول المواضيع الاقتصادية والتجارية خلال اجتماعات المسؤولين الأميركيين والصينيين في جنيف ولندن، ويجري الآن التمهيد للقاء قمة يتحمس ترمب لعقده في بكين استجابة لدعوة الرئيس الصيني شي جينبينغ.

وهناك شعور صيني عام بأن المحادثات الاقتصادية صعبة، إنما تتطور بإيجابية، ويلفتون النظر إلى أن المتخصصين في قضايا الأمن القومي في البلدين لم يجتمعا خلال الولاية

الجديدة، مما يترك فجوة كبيرة في العلاقات، ويطالبون ترمب خلال زيارته بتأكيد تأييده لسياسة الصين الواحدة والقبول باستكمال وحدة الأراضي الصينية بالطرق السلمية والإعلان عن اعتبار الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، وهي طلبات طموحة تعكس الثقة الصينية بالنسبة إلى علاقاتها مع الولايات المتحدة، وتحقيقاً لذلك، من الاقتراحات الصينية المطروحة أيضاً تنشيط الاتصالات بين مؤسسات الأمن القومي في البلدين، إضافة إلى التوسع في الاتصالات والعلاقات الثقافية ومراكز البحث والمنظمات غير الحكومية والجامعات والطلبة. أما الملاحظة المهمة الثالثة التي تتطلب اهتماماً خاصاً من العالم العربي، فكانت أن عامة الحضور من الصينيين والمؤيدين رسمياً للسلام العربي-الإسرائيلي، لم يكونوا على دراية كافية بعمق الخلاف الفلسطيني- الإسرائيلي وخطورة التوجهات الإسرائيلية عامة، خصوصاً من الحكومة الحالية، على رغم موقف الصين المؤيد للسلام العربي-الإسرائيلي الشامل، بما يعني إنهاء الاحتلال والسماح للفلسطينيين بتقرير مصيرهم في دولة مستقلة.

واستلفت نظري تكرار إشارة بعض الأكاديميين الصينيين إلى تجارب مجموعة «آسيان» وحوارات دول تلك المجموعة لحل النزاعات بالطرق السلمية والحوار، مما جعلني أوضح بجلاء وصراحة تامة أن العالم العربي قدم مبادرات سلام عدة عبر السنين معظمها من مصر والسعودية، في حين لم تقدم إسرائيل مبادرة واحدة، بل لم تتجاوب مع المبادرات العربية، بعد أول اتفاق سلام أو مع قرارات القمة العربية لعام ٢٠٠٢ في بيروت. وأشرت إلى أن العالم العربي تعامل بإيجابية في محادثات عدة حول الأمن الإقليمي، منذ المفاوضات متعددة الأطراف المنبثقة من «مؤتمر مدريد للسلام» في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وإنني شخصياً أسهمت عبر الأعوام في كتابات واقتراحات عدة حول مفاهيم ومتطلبات إنشاء منظمة أمن إقليمي في الشرق الأوسط، وعليه فهناك خبرات وأفكار عربية متعددة ومتنوعة حول هذا الموضوع.

وإنما أوضحت أيضاً وبصراحة شديدة أن من يدعو إلى تطبيق تجربة مجموعة «آسيان» في الشرق الأوسط بين الإسرائيليين والفلسطينيين واهم وغير مقدر لجسامة الموقف الإسرائيلي لأن دول «آسيان» تقرّ بضرورة وأهمية التعايش معاً، في حين أن الحكومة الإسرائيلية اليمينية الحالية ترفض الهوية الفلسطينية كاملة، وأوضح مسؤولوها بجلاء أن الخيارات الفلسطينية بين الهجرة ومواجهة إعصار مثلما شهدنا في غزة، أو الاستمرار تحت السيادة الإسرائيلية كمواطنين من دون حقوق سياسية، وهي مواقف تعني أن النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني وجودي ومحصلته صفرية، تجعل أي نقاش حول منظومة أمن إقليمي غير مجدية، بالغ الخطورة.

ومن المؤشرات المكررة على تأكيد ذلك، مطالبة بعضهم بضم الضفة الغربية إلى نهر الأردن، وما يتردد عن بلورة خطط لفرض سيادة إسرائيلية على معظم الضفة والقطاع، وبلورة منظومة أمنية شرق أوسطية من المنظور الإسرائيلي ستكون على حساب مصلحة الفلسطينيين والأمن القومي العربي، مما يستدعي وقفة عربية قوية ورفضاً واضحاً وقاطعاً.

مخالب التجارة الأميركية

كيف تفرض واشنطن

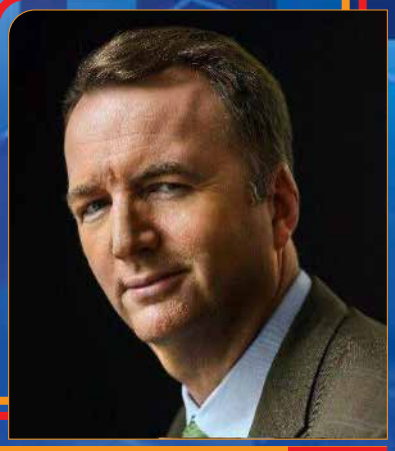

دانيال موس

المدير المشارك في صندوق
أغريكولوجي فاند

في عالم تُشبَّه فيه الاقتصادات بالدوران في سلسلة غذائية، تتربع الولايات المتحدة على القمة كمفترس أعلى، يفرض شروطه على اللاعبين الأصغر ويجبرهم على دفع «أموال الحماية» لضمان دخول سوقها. ومع عودة التعريفات الجمركية إلى مستويات غير مسبوقة منذ ثلاثينات القرن الماضي، تجد الدول - من اليابان والاتحاد الأوروبي إلى الفلبين وفيتنام - نفسها أمام معادلة قاسية: إما الانصياع لإملاءات البيت الأبيض، أو مواجهة عزلة مؤلمة عن أكبر سوق استهلاكية في العالم. إنها مواجهة اقتصادية تحمل في طياتها مزيجاً من الإذلال والواقعية، وتعيد رسم خرائط التجارة الدولية على وقع قرارات واشنطن ومسرحياتها السياسية،

ـــن شروطها التجارية؟

وبالنسبة لمنطقة يُشاد بها كثيراً باعتبارها مستقبل الاقتصاد العالمي، كانت التجربة مخيّبة للآمال، واحد تلو آخر، إذ وافق زعماء آسيا على اتفاقيات تجارية مع الولايات المتحدة، قد تكون أفضل قليلاً مما كان متوقعاً قبل أشهر، لكنها في المجمل أكثر صرامة من الصيغ التي كانوا يأملون بها حين راهنوا، قبل عقود، على الوصول إلى السوق الأميركية كركيزة لاستراتيجياتهم التنموية.

ترجمة ونشر بتصرف من «بلومبرغ» لصالح مؤسسة رؤى

الاقتصادات الرئيسية التي لم تُبرم اتفاقاً بعد، مثل كوريا الجنوبية والهند، فهي تواجه خطر فرض شروط أشد قسوة من تلك التي رضخت لها الدول التي اختارت «الانسجام لتفادي المواجهة»

أما اليوم، فقد باتت أيام ازدهار سلاسل الإمداد تبدو وكأنها تنتمي إلى عصر ما قبل التاريخ، على الأقل في نظر الدول التي اضطرت إلى الاصطفاف وتقديم التنازلات أمام مطالب البيت الأبيض بفرض تعريفات جمركية مشددة. إنها، بلا شك، عودة إلى حقبة أقل ازدهاراً، إذ تشير تقديرات «بلومبرغ إيكونوميكس» إلى أن مستوى التعريفات الجمركية الأميركية بلغ اليوم أعلى مستوياته منذ ثلاثينات القرن الماضي.

وكان رئيس الوزراء الياباني شيغيرو إيشيبا في وقت سابق مصمماً على رفض أي تعريفات، خاصة على السيارات، لكنه انتهى بقبول غرامة بنسبة ١٥ في المائة. أما رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، أعلى مسؤولة في الاتحاد الأوروبي، فقد صرّحت يوم الأحد أن نسبة الـ١٥ في المائة التي اتفقت عليها الكتلة مع الرئيس الأميركي دونالد ترمب كانت أفضل ما تمكنوا من تحقيقه.

أما الاقتصادات الرئيسية التي لم تُبرم اتفاقاً بعد، مثل كوريا الجنوبية والهند، فهي تواجه خطر فرض شروط أشد قسوة من تلك التي رضخت لها الدول التي اختارت «الانسجام لتفادي المواجهة».

ويصرّ ترمب على إظهار الخضوع، وهو بالفعل يحصل عليه في جوانب مهمة، إذ تتربع الولايات المتحدة على قمة السلسلة الغذائية التجارية، ولا تزال الاقتصاد الأكبر بفارق كبير. ورغم أن التعريفات الجمركية قد لا تنعش مجتمعات الطبقة العاملة التي يدّعي ترمب دعمها، فإنها تقدم له عرضاً مرضياً من الناحية العاطفية. أما الدول التي رضخت لمطالبه، فبذلك تخفف الضغط عن نفسها، عاقدة آمالها على تحسن

> يبدو أن التعريفات الجمركية التي تبلغ نحو 20 في المائة أصبحت هي المعيار المُعتمد في جنوب شرقي آسيا، استناداً إلى الاتفاقيات المُعلنة مع الفلبين وإندونيسيا وفيتنام

الأوضاع خلال عهد الرئيس الأميركي المقبل.

وفي هذا السياق، من المفيد النظر إلى المسألة من زاوية الدول التي تشبه «المفترسات الأعلى» في السلسلة الغذائية، تلك التي تتربع على القمة، ولديها القدرة على افتراس اللاعبين الأصغر، كما أوضح ديمتري غروزوبينسكي، المفاوض التجاري الأسترالي السابق، حين قال: «هم يدفعون، إلى حد كبير، ما يشبه أموال الحماية».

ويبدو أن التعريفات الجمركية التي تبلغ نحو ٢٠ في المائة أصبحت هي المعيار المعتمد في جنوب شرقي آسيا، استناداً إلى الاتفاقيات المعلنة مع الفلبين وإندونيسيا وفيتنام.

وفي ما يتعلق بالأخيرتين، فقد تمكنتا من التفاوض مع الولايات المتحدة لتخفيض النسبة مقارنةً بما كان مطروحاً في أبريل (نيسان) الماضي، إلا أن التعريفات لا تزال مؤلمة.

فبالنسبة لفيتنام، التي تحولت إلى قوة تصديرية صاعدة، قد تنخفض صادراتها إلى السوق الأميركية بنسبة تصل إلى الثلث، وتشير الاتفاقات كذلك إلى جهود أميركية للضغط على الصين، إذ تسعى واشنطن إلى تقييد قدرة الشركات الصينية على إعادة تصدير منتجاتها عبر دول ثالثة. أما الفلبين فقد بدا وكأنها تعرضت لما يشبه الإذلال، إذ التعريفات الجمركية المفروضة على صادراتها كانت أقل بفارق طفيف فقط مما أعلنه ترمب قبل بضعة أسابيع.

ولا يزال العديد من التفاصيل غير محسوم، كما أن الدول لم تتخلَّ بعد عن مساعيها لتحسين الشروط. غير أن القاسم المشترك بين جميع هذه الاتفاقات، إلى جانب مجرد إنجاز

صرّح ستيفن ميران : الدول في نهاية المطاف ليس أمامها خيار سوى البيع للسوق الأميركية، وعليها أن تدفع الثمن للاحتفاظ بهذا الامتياز

صفقة بأي شكل، هو إتاحة الفرصة لترمب للحصول على قدر من المسرح السياسي الذي يطمح إليه، عبر الثناء على الاتفاقات والإشادة بشاغل البيت الأبيض.

وربما عندما يتحول الانتباه إلى ساحات أخرى، تتاح الفرصة للحصول على صفقة أفضل قليلاً. فالرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس الابن أوضح أنه لم يفقد الأمل. وقبيل لقائه الأخير مع ترمب في البيت الأبيض، حرص فريقه على التأكيد على الروابط التاريخية الوثيقة بين البلدين، إذ كانت الفلبين مستعمرة أميركية سابقاً، وتخوض اليوم مواجهات متكررة مع السفن الصينية في بحر الصين الجنوبي.

وعلى الرغم من ذلك، لم تحصد مانيلا مكاسب تُذكر من الاتفاق، ويبدو أن أفضل رهان أمام ماركوس هو مواصلة العمل مع المفاوضين، بينما ينشغل ترمب بملفات أخرى. وقد ألمح وزير الدفاع الأميركي، بيت هيغسيث، إلى احتمال وجود بعد عسكري ضمن الاتفاق.

وقال غروزوبينسكي، مؤلف كتاب «لماذا يكذب السياسيون بشأن التجارة»: «الذئب بات الآن يطرق أبواباً أخرى»، مضيفاً: «الذل أقل إيلاماً من خوض المعركة».

وفي المقابل، تحظى الدول ببعض اليقين بشأن تكلفة الدخول إلى السوق الأميركية، وهي ميزة حيوية في سباق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وقد يُعدّ الهروب بحدّ ذاته شكلاً من أشكال الانتصار. ففي حالة فيتنام، على سبيل المثال، لا تزال البلاد تتمتع بقدر معقول من التنافسية

السؤال الذي يطرح نفسه أمام الرئيس الصيني شي جينبينغ الآن هو؛ هل تستحق هذه المواجهة الثمن؟ وإلى أي مدى يستطيع اقتصاد بلاده الصمود؟ وفي ظل تعقيد المشهد

حتى مع فرض رسوم بنسبة ٢٠ في المائة، وصحيح أن هذه النسبة مؤلمة، لكنها قد لا تكون كافية لدفع المصنّعين إلى نقل أنشطتهم إلى دول أخرى، وقد يكون الثمن مقبولاً مقابل الحفاظ على الوصول إلى المستهلك الأميركي.

وكانت الإدارة الأميركية قد لمّحت إلى هذا المنطق مسبقاً، قبل ما أسمته بـ«يوم التحرير». ففي مارس (آذار) الماضي، صرّح ستيفن ميران، رئيس مجلس المستشارين الاقتصاديين في إدارة ترمب، لقناة «بلومبرغ» بأن الدول في نهاية المطاف ليس أمامها خيار سوى البيع للسوق الأميركية، وعليها أن تدفع الثمن للاحتفاظ بهذا الامتياز.

سيول ونيودلهي على الموعد التالي، فقد طرح المسؤولون الكوريون عرضاً يتضمن شراكة في مجال بناء السفن، ضمن إطار اتفاق محتمل مع واشنطن. أما المحادثات مع الصين، التي تُجرى حالياً في السويد، فتبدو قصة مختلفة تماماً، ونأمل أن يتجنب الاقتصاد العالمي أضراراً جسيمة نتيجة هذه التوترات.

والسؤال الذي يطرح نفسه أمام الرئيس الصيني شي جينبينغ الآن هو؛ هل تستحق هذه المواجهة الثمن؟ وإلى أي مدى يستطيع اقتصاد بلاده الصمود؟ وفي ظل تعقيد المشهد، قد تكون مشاهدة فيلم وثائقي يعلّق عليه ديفيد أتينبورو، الإعلامي البريطاني الشهير بصوته المميز وسجله الحافل في تقديم وثائقيات الحياة البرية، تجربة لا غنى عنها لفهم أبعاد هذه المعركة الاقتصادية.

المواطن الإيراني

بين رغيف الخبز وقـــ

في عالم السياسة لا يمكن فصل طموحات الدولة في تعزيز سيادتها عن الحاجات الحياتية لمواطنيها، وحيث تحدد الحكومات أولوياتها على الساحة الدولية يبقى المواطن/ الإنسان يعايش تحديات يومية تؤثر في استقراره، وهنا تكمن المعضلة الحقيقية التي تواجه النظام الإيراني اليوم، فبينما تواصل طهران تأكيد حقها المشروع في امتلاك برنامج نووي سلمي وترى فيه مصدر قوة استراتيجية عظمى تظهر على الجانب الآخر كثير من

ـــــنبلة اليـــورانيـــوم

التساؤلات العالقة في سياق (ماذا بعد؟ وإلى أين؟) أن هذا لا يقرأ فقط من زاوية الأحداث القائمة بل ينعكس مباشرة على الداخل، حيث يواجه المواطن تحديات متفاقمة في حياته اليومية من تأمين أساسات المعيشة إلى القلق المستمر من تداعيات العقوبات.

تحقيق فريق التحرير مؤسسة رؤى

وهنا لا تكمن الإشكالية في مشروع الدولة ذاته بل في الفجوة المتزايدة بين رمزية الخطاب السياسي وواقعية الحاجات الاجتماعية. فبينما تتقدم ملفات التخصيب في فيينا تتراجع قدرة المواطن على مواجهة موجات التضخم والبطالة وانعدام الأفق.

في سياسات السياقات الدولية تقاس قوة الدول غالباً بمفاعلاتها لا بمخابزها، هكذا يبدو المشهد ولكن وفي طهران حيث تتقاطع حسابات الأمن القومي مع نبض الشارع يواجه المواطن معادلة بالغة القسوة أن يحيا في ظل مشروع نووي طموح، بينما يتقلص مشروعه الشخصي إلى مجرد تأمين غاز الطبخ أو عبور اليوم من دون انقطاع للكهرباء.

بعد الحرب الأخيرة لم تعد الأسئلة الكبرى تدور حول من انتصر ومن خسر بل عما تبقى من الحياة بين الركام. فالدولة تستأنف خطابها الاستراتيجي بلغة السيادة والتخصيب والتحدي الدولي بينما يتحسس المواطن الخبز في يده ويتساءل: متى تصبح حياته كريمة وملموسة في معيشته وخبزه اليومي لا فقط في خطب الجمعة؟

تحت سقف هذا التناقض تتشكل الحياة اليومية للإيرانيين. دولة تسعى إلى تثبيت وزنها في موازين القوة الإقليمية وشعب يحاول ألا يترنح تحت ثقل سعر صرف العملة اليومي. وإذا كانت الحروب تعيد صياغة توازنات الدول فهي في إيران تعيد أيضاً طرح السؤال المؤجل، ماذا يعني أن تكون قوياً في الخارج وضعيفاً في الداخل؟

في طهران لا يعود الصباح كما كان، الضوء يدخل البيوت متردداً كأنه يسأل الإذن، أصوات الشوارع مبحوحة والناس يمشون بخطى محسوبة كأنهم يسيرون فوق جهاز إنذار. هذا ليس توصيفاً أدبياً لحال حرب، بل هو واقع مدينة خرجت للتو من مواجهة مباشرة مع إسرائيل ولا تزال آثارها تقطر من الجدران والأرواح.

الحرب لم تعلن نهايتها، لا بيان رسمي أعلن توقفها ولا نفس شعبي شعر بأنها انتهت. كل ما في الأمر أن الطائرات هدأت

في طهران لا يعود الصباح كما كان، الضوء يدخل البيوت متردداً كأنه يسأل الإذن أصوات الشوارع مبحوحة والناس يمشون بخطى محسوبة

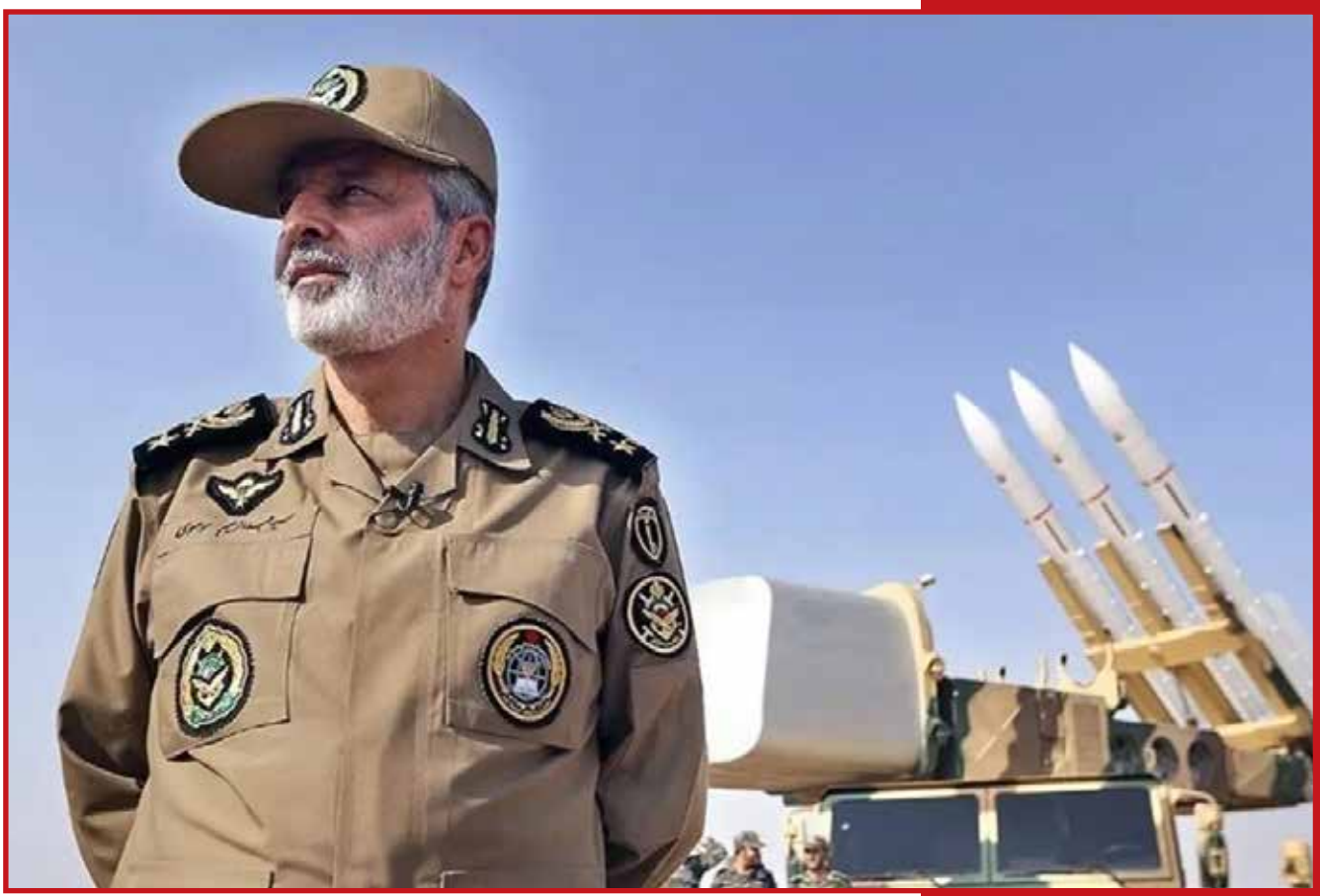

والغارات خفت وبدأ الناس يعودون إلى أعمالهم أو ما تبقى منها. تبدو طهران اليوم كمن نجا من حريق هائل لكنه لا يزال يشم رائحة الدخان في رئتيه، المدينة لم تعد تخاف الحرب بل تخاف العيش بعدها.

في الأحياء الوسطى من طهران يعيش المواطن الإيراني بين سؤالين متناقضين، كيف سأوفر الغاز هذا الشتاء؟ ومتى ستعلن الدولة عن نسبة التخصيب الجديدة؟ يبدو الفارق شاسعاً لكنه في الحقيقة متصل على نحو ساخر. الدولة تمضي قدماً في مشروعها النووي بينما يتراجع مشروع الحياة لدى الإنسان الإيراني إلى مجرد بقاء اقتصادي ومعيشي. في كل خطوة استراتيجية تقوم بها الدولة في فيينا أو نطنز يولد سؤال صغير في حياة المواطن، هل هذه المفاوضات ستجلب لي دواء مفقوداً؟ وهل رفع أجهزة الطرد المركزي سيؤدي إلى رفع الحصار أم إلى تشديده؟ وهل بلادي في حاجة فعلاً إلى يورانيوم مخصب بنسبة ٩٠ في المئة بينما لا تستطيع تأمين مياه نظيفة لحي شعبي؟

لقد صارت كلمة (البرنامج النووي) مرادفاً للزمن المؤجل. أما الحاضر فهو ملك الناس بكل ما فيه من قلق وأسئلة لا تجد صدى في خطابات الدولة. توقفت الغارات لكن أسعار الخبز لم تتوقف عن الارتفاع. الكهرباء عادت لكن أيام الانقطاع تركت خوفاً لا يمحى من قلب كل أسرة. الناس يديرون يومهم كما يدار مخيم لاجئين: اقتصد في الغاز، لا تترك الهاتف يشحن أكثر من اللازم، خفف من الخروج، لا تتوقع شيئاً.

كلما خرج مسؤول ليعلن تقدماً في الملف النووي ازداد انكماش الناس داخل واقعهم. فالمفاعلات لا تضيء البيوت والطموحات الكبيرة لا تشتري حليب الأطفال. في هذه الحال يصبح المشروع النووي أقرب إلى لغز وجودي، ليس لأنه بلا أهمية بل لأنه ينتمي إلى زمن آخر، زمن الدولة ككيان مهووس بالرمزية يراهن على القنبلة بينما شعبه يراهن على بقاء المخبز مفتوحاً صباح الغد. نعم هناك ما هو أقسى من الحرب، النجاة منها

الدولة تستأنف خطابها الاستراتيجي بلغة السيادة والتخصيب والتحدي الدولي بينما يتحسس المواطن الخبز في يده

من دون إحساس بالانتصار. حين تنتهي الحرب يفترض أن تعود الحفلات الصغيرة وتزداد الزيجات وترتفع الضحكات، لكن في إيران ٢٠٢٥ لا يحتفل الناس لأنهم لا يعرفون إن كانت هذه نهاية الحرب أم مجرد هدنة بين قصفين.

الأسر التي فقدت أبناءها والعمال الذين فصلوا بحجة الانهيار الاقتصادي يعيشون ارتجاجاً مدنياً. صدمة لا تهدأ وفقدان توازن بين ما يقال رسمياً وما يعاش فعلياً. عندما تمر قوافل الحياة اليومية من أمام المباني المتصدعة يدرك الناس أن الأشياء لم تعد تنكسر من الخارج فقط بل من الداخل أيضاً، لأنه منذ عقود لم يكن المشروع النووي الإيراني مجرد خطة طاقة، لقد تحول إلى عقيدة وطنية تماماً كفكرة الصمود. مشروع تؤمن به الدولة بوصفه ضمانة سيادية بينما يتحمله الشعب بوصفه قدراً، وهنا تكمن المفارقة. الإنسان الإيراني ليس ضد التكنولوجيا ولا ضد الطموح الوطني لكنه فقط لم يعد يرى نفسه جزءاً منه، كيف يمكنه أن يكون شريكاً في حلم نووي بينما لا يستطيع تأمين كرسي في مستشفى؟ كيف يطلب منه الصبر لأجل هيبة الجمهورية بينما لا أحد يصبر على معاناته الفردية؟

بات التخصيب أقرب إلى ترياق رمزي للسلطة بينما يبحث المواطن عن دافع لحياته اليومية ببعض الأمل أو حتى بإنترنت غير منقطع. وحين يتحول المشروع النووي إلى بند دائم في كل خطاب بينما لا يجد المواطن بنداً يضم صوته تبدأ الفجوة بين الدولة ومجتمعها بالاتساع لا أيديولوجياً فقط بل وجدانياً أيضاً.

المجتمع الإيراني اليوم يشبه رجلاً خرج من تحت الأنقاض لكنه لا يعرف إلى أين يذهب. هناك خوف من المستقبل لا لأنه غامض بل لأنه يشبه الماضي كثيراً.

بات التخصيب أقرب إلى ترياق رمزي للسلطة بينما يبحث المواطن عن دافع لحياته اليومية ببعض الأمل أو حتى بإنترنت غير منقطع

المجتمع الإيراني اليوم يشبه رجلاً خرج من تحت الأنقاض لكنه لا يعرف إلى أين يذهب. هناك خوف من المستقبل لا لأنه غامض بل لأنه يشبه الماضي كثيراً

الشباب الذين كانوا يحلمون بالهجرة صاروا يحلمون فقط بالمغادرة، والعائلات التي كانت تدخر لتعليم أبنائها باتت تدخر ليوم انقطاع الخبز، أما الخطاب الرسمي فلا يزال يتحدث عن الصمود وكأنه يطلب من الناس أن يكونوا شهداء في زمن السلم، وهذا ما حدث في احتجاجات أصحاب المخابز قبل أيام وتصاعد الغضب الشعبي من السياسات التي تحمل المواطن كلفة وثمن الحرب.

ليس من السهل أن تعيد دولة تعريف أولوياتها بعد الحرب لكن الأهم دائماً هو قدرتها على المواءمة بين حاجات السيادة وضرورات المعيشة، فالتحديات الجيوسياسية التي تواجه إيران لا يمكن إنكارها لكن اختزال القوة الوطنية في البرامج النووية وحدها يجعل المجتمع عرضة لفقدان التوازن بين ما يبنى على الورق وما يعاش في الواقع.

إن أي مشروع استراتيجي لا يمر عبر الإنسان سيبقى ناقصاً وغير مستدام، فالاستثمار في البنى النووية يجب أن يقابله استثمار حقيقي في البنى الاجتماعية، والرهان على الصراع الخارجي لا يغني عن الحاجة إلى بناء ثقة داخلية بين الدولة والمواطن. المواطن الإيراني لا يرفض الطموح الوطني لكنه يسعى إلى طموح معيشته أولاً، وإلى سياسة تدرك أن الأمن ليس مفهوماً أمنياً فقط بل هو أيضاً رغيف الخبز وكهرباء مستقرة وخدمات أساسية لا ترتبط بتحولات في فيينا أو مفاعل فوردو. وإذا كانت طهران تسعى إلى تثبيت موقعها في معادلات القوة الدولية فإن الخطوة الأهم تبدأ من الداخل، فقبل تخصيب اليورانيوم ينبغي تمكين المواطن الإيراني من الحد الأدنى من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، لأن استقرار الدول يبدأ من قوة مجتمعها لا من نواتها الذرية.

أي مشروع استراتيجي لا يمر عبر الإنسان سيبقى ناقصاً وغير مستدام، فالاستثمار في البنى النووية يجب أن يقابله استثمار حقيقي في البنى الاجتماعية

ليس من السهل أن تعيد دولة تعريف أولوياتها بعد الحرب لكن الأهم دائماً هو قدرتها على المواءمة بين حاجات السيادة وضرورات المعيشة

الغاز مقابل السيادة
كيف أشعلت أنابيب الغاز صـ

في زمن لم تعد تخاض فيه الحروب بالمدافع والدبابات فقط، ظهر الغاز المسال كسلاح جديد في معركة النفوذ العالمي. من أعماق البحر الأسود إلى أقطاب الأرض المتجمدة، ومن أنابيب نوردستريم المعطّلة إلى ناقلات الغاز التي تطوف القارات، تخوض واشنطن وموسكو حربًا غير معلنة على مستقبل الطاقة العالمي.

تقرير فريق التحرير مؤسسة رؤى

بعد ضم شبه جزيرة القرم عام 2014، تحول الغاز من سلعة اقتصادية إلى أداة سياسية خطرة. الولايات المتحدة، مدفوعة بثورة الصخري، سعت لإزاحة الهيمنة الروسية على أوروبا، بينما حاول بوتين تثبيت أقدامه بخطوط أنابيب جديدة وعقود طويلة الأمد.

لكن اللعبة لم تتوقف عند حدود الأنابيب: تفجير غامض، تحالفات سرية، حظر مفروض، وشحنات تهرَّب عبر دول وسيطة... كل هذا يجري بينما تراقب آسيا، وتعيد واشنطن رسم خريطة الطاقة العالمية.

فهل نحن أمام حرب غاز باردة جديدة؟ أم أمام حقبة يعاد فيها تشكيل النظام الدولي على أساس من يضخ أكثر؟ هذا التحقيق يكشف أسرارًا صادمة من كواليس حرب الغاز العالمية، حيث تتقاطع المصالح والخرائط، وحيث الغاز ليس مجرد وقود... بل سلاح للهيمنة.

أدرك بوتين ما يريده الأميركيون منذ

ـــراعات الجغرافيا والسياسة؟

أصبح الغاز المسال جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأميركية، وتستخدمه الولايات المتحدة كسلاح سياسي واقتصادي. مكنت ثورة الصخري الولايات المتحدة من قلب أسواق الطاقة العالمية رأساً على عقب، لهذا فهي ثورة

عام 2014، فقرر أن تقوم الشركات الروسية بإنهاء خط نوردستيريم 2 إلى ألمانيا بدلاً من انتظار مشاركة شركات النفط والطاقة الغربية، وهكذا بدأ سباق محموم بين الولايات المتحدة وروسيا.

أصبح الغاز المسال جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية الأميركية، وتستخدمه الولايات المتحدة كسلاح سياسي واقتصادي. مكنت ثورة الصخري الولايات المتحدة من قلب أسواق الطاقة العالمية رأساً على عقب، لهذا فهي ثورة. فكل الاتجاهات الصعودية أصبحت هابطة، وكل الاتجاهات النازلة أصبحت صاعدة، وحولت الولايات المتحدة من أكبر مستورد متوقع للغاز المسال إلى أكبر مصدر له، وأصبحت أكبر منتج للنفط في العالم، وأحد أكبر مصدري النفط.

في بداية الألفية، أعلن عدد من رؤساء الشركات والمحللين والسياسيين الأميركيين أن عصر الغاز الأميركي انتهى، وعلى الولايات المتحدة أن تستورد

> أدرك بوتين ما يريده الأميركيون منذ عام 2014، فقرر أن تقوم الشركات الروسية بإنهاء خط نوردستيريم 2 إلى ألمانيا بدلاً من انتظار مشاركة شركات النفط والطاقة

الغاز المسال. وبناء على ذلك استثمرت الشركات الأميركية في قطر، وجرى بناء عدد من محطات إعادة التغويز في الموانئ الأميركية استعداداً لفيضان من واردات الغاز المسال. إلا أن ثورة الصخري غيرت ذلك وجاءت بكميات هائلة من الغاز، التي لا يمكن تسويقها إلا عن طريق الغاز المسال لأنه لا يمكن بناء أنابيب إلى أوروبا وآسيا.

بعد ضم بوتين لجزيرة القرم، قررت الدولة العميقة في الولايات المتحدة دعم صناعة الغاز المسال، بهدف إحلال الغاز الأميركي محل الروسي في أوروبا. خلال تلك الفترة، لم تكن أوروبا معتمدة على الغاز الروسي بصورة كبيرة فقط، ولكن اعتمادها يزيد بصورة كبيرة. هذا الاعتماد الكبير يعني، من وجهة النظر الأميركية، أن بوتين يستطيع الضغط على أوروبا لتحقيق ما يريد، أو يمنع الدول الأوروبية من اتخاذ أي إجراءات ضد روسيا.

أدرك بوتين ما يريده الأميركيون منذ عام 2014، فقرر أن تقوم الشركات الروسية بإنهاء خط نوردستيريم 2 إلى ألمانيا بدلاً من انتظار مشاركة شركات النفط والطاقة الغربية، وهكذا بدأ سباق محموم بين الولايات المتحدة وروسيا. نجح كلاهما في بناء البنية التحتية، إذ أصبحت الولايات المتحدة تصدر الغاز المسال إلى أوروبا، وبنى بوتين أنبوب نوردستريم 2، ولكن لم يدرك مدى سيطرة الأميركيين على السياسات الألمانية، إذ قرروا عدم استلام أي غاز عبر الأنبوب، ومن ثم انتهى مشروع بوتين.

ولاحقاً جرى تفجير أنبوب نوردستريم 1 في قاع البحر، وبالتالي توقف ضخ الغاز الروسي إلى أوروبا عبر هذا الأنبوب أيضاً. مع انخفاض ضخ الغاز الروسي أفسح المجال أمام الغاز المسال الأميركي، وزيادة اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز المسال، لدرجة أنه شكل 51 في المئة من إجمالي واردات الغاز في يونيو (حزيران) الماضي.

خلال فترة السباق المحموم، حصلت «معارك جانبية» كثيرة في مجال الغاز. فهناك عقود طويلة الأمد بين «غازبروم» والشركات الأوروبية لإمداد

الغاز عبر الأنابيب، بينما كانت روسيا تبني محطات الغاز المسال، ووقعت عقود طويلة المدة مع ألمانيا. الشركات الروسية تحقق أرباحاً أكثر من بيع الغاز المسال لأوروبا بدلاً من بيع الغاز عبر الأنابيب، فقام بوتين بالإصرار على دفع الشركات الأوروبية ثمن الغاز عبر الأنابيب بالروبل الروسي، فقرر الاتحاد الأوروبي معاقبة أية شركة تدفع بالروبل، ولما لم تدفع، أوقف بوتين ضخ الغاز بالأنابيب «قانونياً»، وأجبر الأوروبيين على شراء الغاز المسال المرتفع الثمن، لأنه لم يكن هناك بديل.

العقد طويل المدة أوقع ألمانيا في ورطة، فحتى لا تظهر علناً أنها تستهلك الغاز الروسي وتمول حرب بوتين في أوكرانيا، نسقت مع الروس وفرنسا لإرسال الشحنات إلى فرنسا، حيث يجري إعادة تغويزها وإرسالها عبر الأنابيب إلى ألمانيا. بعبارة أخرى، ألمانيا ما زالت تعتمد على الغاز الروسي حتى يومنا هذا.

تقوم ثلاث دول أوروبية في الاتحاد الأوربي باستيراد الغاز المسال الروسي، وهي فرنسا وإسبانيا وبلجيكا، وترفض هذه الدول كل محاولات الاتحاد الأوروبي حظر استيراد الغاز المسال الروسي. المثير في الأمر أن هذه الدول تستورد الغاز الروسي نيابة عن دول أخرى. فأوروبا موصولة بشبكة عنكبوتية من أنابيب الغاز، وبمجرد وضع الغاز في أنابيب دولة ما، يمكن أن يذهب إلى أية دولة. عندما رفضت أوكرانيا تجديد عقد مرور الغاز في أنابيب عبر أراضيها إلى أوروبا بضغوط أميركية - أوروبية، حصل عجز في إمدادات الغاز في أوكرانيا التي كانت تحصل على جزء من الغاز الروسي. حصلت أوكرانيا على الغاز الأميركي عن طريق شحن الغاز المسال الأميركي إلى موانئ يونانية، وجرى إعادة تغويزه هناك، ثم إرساله عبر شبكة معقدة من الأنابيب إلى أوكرانيا.

> استثمرت الشركات الأميركية في قطر، وجرى بناء عدد من محطات إعادة التغويز في الموانئ الأميركية استعداداً لفيضان من واردات الغاز المسال

الغاز المسال والبحر الأحمر

أقرت مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي حظراً على استيراد النفط الخام الروسي

حالياً توجد ثلاث سفن محملة بالغاز المسال الروسي من محطة يمال، القريبة من محطة أركتيك إل إن جي 2، تعبر الممر الشمالي إلى آسيا

والمنتجات النفطية، ولكنها لم تحظر الغاز على الإطلاق. إلا أن بعض الدول توقفت عن شراء الغاز الروسي، بينما أوقفت روسيا الضخ إلى دول أخرى. نتيجة لذلك، جرى تصريف الغاز الروسي عن طريق بناء أنابيب على الصين، والتوسع في صادرات الغاز المسال. الحظر على النفط الروسي جعل روسيا تصدر النفط إلى آسيا عبر البحر الأحمر حيث تضاعفت الشحنات أكثر من 10 مرات، كما بدأت بشحن الغاز المسال إلى آسيا أيضاً.

روسيا ليس لديها أية مشكلات مع الحوثيين، لذلك تمر شحنات نفط الأورال والقطبي الروسي عبر البحر الأحمر ومن باب المندب من دون أية مشكلات. إذا لم يكن هناك أية مشكلات بين روسيا والحوثيين، لماذا يمر النفط الروسي من البحر الأحمر ولا يمر الغاز المسال الروسي؟ شحنات الغاز المسال الروسي تخرج من الدائرة القطبية شمال روسيا، تدور حول أوروبا الشمالية ثم تذهب جنوباً وتدور حول أفريقيا لتذهب إلى آسيا. ولماذا لا تمر في البحر الأحمر؟ الأمر نفسه ينطبق على الغاز المسال القطري. قطر ليس لديها مشكلة مع الحوثيين، لماذا تدور حاملات الغاز المسال القطرية حول أفريقيا ولا تذهب عبر البحر الأحمر إلى أوروبا؟ لأنها حرب الغاز بين الولايات المتحدة وروسيا.

ولكن الحرب لا تقتصر على الغاز المسال الروسي، الضجة الإعلامية التي رافقت الحرب الإسرائيلية - الإيرانية بأن طهران ستغلق مضيق هرمز لم تكن عادية على الإطلاق. كانت رسالة للدول الآسيوية أن الغاز المسال من قطر والإمارات، حيث أكبر التوسعات في العالم تحصل فيهما، «غير آمن»، لذلك يجب توقيع عقود مع الشركات الأميركية لضمان الإمدادات.

وبلعت بعض وسائل الإعلام العربية مع كبار المؤثرين في وسائل التواصل الاجتماعي الطعم وبدأوا بالترويج لفكرة إغلاق إيران لمضيق هرمز، مع أنها لا تستطيع ذلك، غير مدركين أنهم يطعنون بلادهم بالظهر، عن طريق

فرضت الولايات المتحدة حظراً على محطة أركتيك إل إن جي 2، كما فرضت حظراً على عدد من نقالات الغاز المسال وكاسحات الجليد الروسية

الترويج لما ينشره إعلام عدو.

المعبر الشمالي

فرضت الولايات المتحدة حظراً على محطة أركتيك إل إن جي 2، كما فرضت حظراً على عدد من نقالات الغاز المسال وكاسحات الجليد الروسية.

هذا الحظر، ظاهره على أنه متعلق بأوكرانيا ولكنه لاعلاقة له بكييف على الإطلاق. هو قرار استراتيجي مستقل متعلق بـ«حرب الغاز» بين الدولتين، وهذا واضح من فرض الولايات المتحدة حظراً على شركات حلفائها الذي يشاركون في بناء المحطة، وعلى تصدير التقنية لها، وحظرت كل ما يتعلق بشحن الغاز منها.

السبب هو الممر الشمالي!

حالياً توجد ثلاث سفن محملة بالغاز المسال الروسي من محطة يمال، القريبة من محطة أركتيك إل إن جي 2، تعبر الممر الشمالي إلى آسيا، كما أوضحت منصة الطاقة المتخصصة في تقرير لها منشور أخيراً. الممر الشمالي متجمد غالب العام ولكن يذوب الجليد أو يصبح خفيفاً في فصل الصيف، ومن ثم يمكن استخدام كاسحات الجليد ووراءها حاملات الغاز المسال. الطريق إلى آسيا أقصر بكثير من العبور عبر البحر الأحمر، لهذا يعد الممر الشمالي خطراً على قناة السويس. إلا أن أكبر خطر هو على الولايات المتحدة، لأن المسافة إلى آسيا أقصر بكثير من المسافة بين الولايات المتحدة إلى آسيا.

مشروع أركتيك إل إن جي 2 مرتبط بنوع مهم من التقنية: للمرة الأولى طورت روسيا حاملات غاز مسال هي نفسها كاسحات جليد، ومن ثم تخفض التكاليف بصورة كبيرة. لهذا تحارب الولايات المتحدة هذا المشروع، لأنها لا يمكن أن تنافس روسيا في أسواق الغاز المسال الآسيوية. بعبارة أخرى، المسافة أقصر، والتكاليف أقل لعدم الحاجة إلى كاسحات جليد ترافق حاملات الغاز المسال، وإذا جرى فرض ضريبة كربون على الوقود المستخدم في السفن، فإن التكاليف الروسية ستكون أقل لقصر المسافة.

إنها حروب الغاز يا عزيزي.

مخاوف أردنية من «لبننة» الجنوب السوري

هل يتسرب الصراع إلى الأردن؟

في ظل اشتعال نيران المواجهة في محافظة السويداء السورية، تتجلى تداعيات هذه الأزمة على بوابة الأردن الجنوبية، حيث لا تفصل بين حدود البلدين سوى أقل من 60 كيلومتراً تفصل مدينة الأزرق الأردنية ذات الغالبية الدرزية عن بؤرة الصراع المتأجج. هذا القرب الجغرافي لا يعكس فقط مسافةً على الخارطة، بل يرمز إلى مفترق سياسي وأمني حرج، يضع الأردن أمام تحديات عميقة تتجاوز مجرد مراقبة الأزمة من بعيد إلى الانخراط المباشر في تفكيكها.

تتداخل في هذه المعادلة رهانات أمنية قومية وإقليمية، وتتصاعد المخاوف من تسرب النزاع السوري إلى داخل الأردن، عبر خطوط درزية تمتد بين الجنوب السوري والأزرق الأردني، وسط تحركات إسرائيلية تهدف إلى إعادة رسم خرائط النفوذ في المشرق العربي. وعلى وقع هذه التوترات، يبرز الأردن كلاعب دبلوماسي يسعى للحفاظ على استقرار حدوده، في ظل خشية من تحول الجنوب السوري إلى ممر للصراعات الطائفية والتهديدات الأمنية التي قد ترتد على أمن المملكة واستقرارها الداخلي.

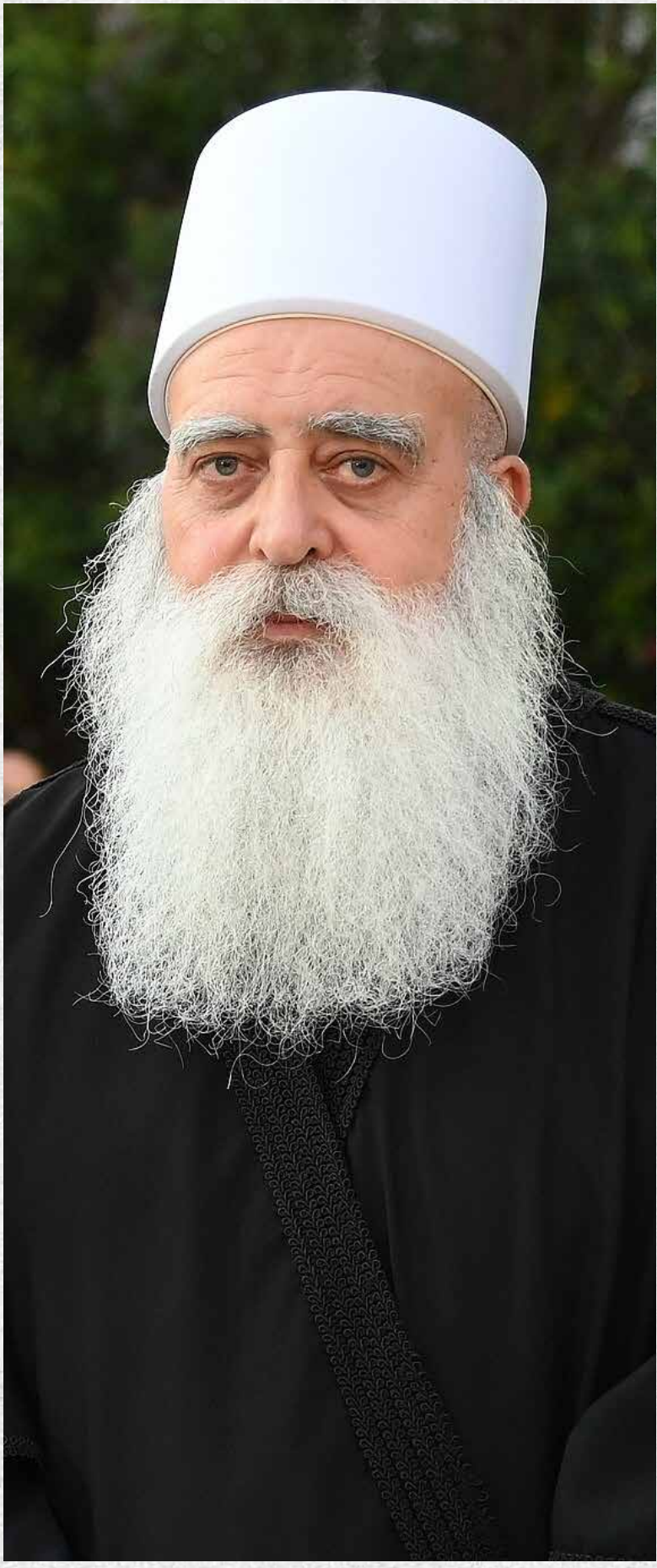

تتداخل في هذه المعادلة رهانات أمنية قومية وإقليمية، وتتصاعد المخاوف من تسرب النزاع السوري إلى داخل الأردن، عبر خطوط درزية تمتد بين الجنوب السوري والأزرق الأردني، وسط تحركات إسرائيلية تهدف إلى إعادة رسم خرائط النفوذ في المشرق العربي

أرخى تمدد نيران المواجهة في محافظة السويداء السورية، بظلاله الثقيلة نحو الجنوب، حيث يقف الأردن على مسافة جغرافية قصيرة، ولكن على مفترق سياسي وأمني حساس.

فمدينة الأزرق الأردنية، ذات الغالبية الدرزية، التي تلاصق السويداء وتقع على بعد أقل من ٦٠ كيلومتراً منها، لم تعد تراقب الحدث من بعيد، بل باتت شريكة في القلق، ومرآة لانفعالات اجتماعية تنذر باهتزازات داخلية أردنية.

وعلى وقع هذه المخاوف، برز بعض المؤشرات المقلقة في عمان كان من أبرزها احتجاج سريع ومحصور في مدينة الأزرق، قابله بيان منسوب للعشائر الأردنية لم تتبنه أي جهة رسمية، ولم يتم التأكد من صحته، في وقت ينظر فيه الأردن الرسمي إلى كل ما يحدث بحذر وقلق في موازاة دور دبلوماسي أردني نشيط، في مساع لعزل حدوده عن عدوى التقاتل السوري.

مخاوف داخلية

منذ بداية الأزمة عزز الأردن وجوده

> **توجهت أصوات درزية بارزة من الداخل السوري بنداء عاجل إلى الصفدي والدولة الأردنية، تطلب فيه فتح ممر آمن وإنساني عبر الحدود لاستقبال النازحين وتأمين حماية للطائفة**

الأمني على الشريط الحدودي مع سوريا وخصوصاً في المناطق المقابلة للسويداء، وقيد حركة العبور لمنع امتداد النزاع إليه. وتحدثت تقارير محلية عن منع السلطات العشائر البدوية الأردنية من دخول الأراضي السورية والحيلولة دون حدوث توتر مجتمعي في مدينة الأزرق التي تقطنها غالبية من الدروز الأردنيين، وبعضهم ينحدر من عائلات لها أصول سورية من جبل العرب.

وقام وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، الذي ينتمي للطائفة الدرزية في الأردن، بدور نشط في الوساطات الثلاثية بين الأردن وسوريا والولايات المتحدة على صعيد تثبيت وقف إطلاق النار وتقديم مساعدات إنسانية وضمان إطلاق سراح المحتجزين وتعزيز السلم الأهلي. كما توجهت أصوات درزية بارزة من الداخل السوري بنداء عاجل إلى الصفدي والدولة الأردنية، تطلب فيه فتح ممر آمن وإنساني عبر الحدود لاستقبال النازحين وتأمين

حماية للطائفة. لكن موقف الصفدي كان واضحاً ومباشراً، ويعبر عن موقف الدولة الأردنية التي دانت، بقوة، الضربات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية، معتبراً أنها تنتهك القانون الدولي وأنها تهدف إلى تجاوز السيادة السورية وزعزعة الاستقرار في المنطقة.

في حين صدر بيان عن الديوان الملكي الأردني جاء فيه أن الأردن يدعم أمن سوريا واستقرارها ووحدة أراضيها بما يضمن سيادتها وسلامة مواطنيها.

وعلى رغم بعض المخاوف فإن مراقبين يقللون من أي تأثيرات داخلية بخاصة أن المجتمع الأردني متماسك وبعيد من انقسام الهويات الطائفية، كما أن دروز الأردن مندمجون، تماماً، في المجتمع الأردني ومؤسساته وقريبون للدولة الأردنية ولا يشكلون خطراً انفصالياً كما يخشى في لبنان أو سوريا، فضلاً عن خبرة الأردن المتراكمة والعميقة في احتواء «الحرائق السورية".

فخ إسرائيلي ناعم

في هذا الوقت، وصفت الكاتبة والباحثة السياسية ميساء المصري ما يحدث

> مشروع إسرائيلي جيوسياسي بالغ الخطورة عند الخاصرة الشمالية الأردنية تحت تسميات عديدة كمنطقة منزوعة السلاح وممرات آمنة إنسانياً

بأنه «مشروع إسرائيلي جيوسياسي بالغ الخطورة عند الخاصرة الشمالية الأردنية، تحت تسميات عديدة كمنطقة منزوعة السلاح وممرات آمنة إنسانياً»، وأضافت «أن الهدف هو حدود الأردن، وبنيته، وسحبه من دوره التاريخي المركزي، تمهيداً لخرائط نفوذ جديدة، تعيد إنتاج المشرق على أسس أمنية وظيفية مغايرة هدفها إعادة ترتيب التوازنات الديموغرافية والسياسية عبر أدوات الحرب الأمنية الناعمة»، وحذرت المصري من إطلاق نداءات إنسانية تبدو على السطح وكأنها دعوات مساعدات عاجلة، لكنها، في جوهرها، طلبات مبطنة لإقحام الأردن في الأزمة.

وتعد مدينة الأزرق الأردنية المجاورة للسويداء ذات أهمية استراتيجية وبيئية، مع تركيبة ديموغرافية متنوعة، حيث تقطنها غالبية درزية إلى جانب مكونات أخرى. وتقع المدينة في محافظة الزرقاء شرق المملكة، وهي من أهم المناطق البيئية والاستراتيجية

ثمة منظوراً استراتيجياً أردنياً لأحداث السويداء، خصوصاً بعد المؤتمر الصحافي الذي جمع وزير الخارجية أيمن الصفدي والمبعوث الأميركي إلى سوريا توم براك ووزير الخارجية السوري أسعد الشيباني

في البلاد، إذ تشتهر بـ«واحة الأزرق»، كما تضم قاعدة جوية، مما يمنح المدينة أهمية أمنية واستراتيجية كبيرة، كما أنها كانت مركزاً لأحد أبرز مخيمات اللاجئين السوريين.

أمن قومي واقليمي

من جهته، أكد الباحث والمتخصص في مجال العلوم السياسية محمد أبورمان أن «ثمة منظوراً استراتيجياً أردنياً لأحداث السويداء، خصوصاً بعد المؤتمر الصحافي الذي جمع وزير الخارجية أيمن الصفدي والمبعوث الأميركي إلى سوريا توم براك ووزير الخارجية السوري أسعد الشيباني»، وأضاف أبورمان «اللقاء كان بمثابة رسالة مهمة على صعيد الديناميكيات الجديدة في المنطقة، فالأردن معني، بصورة كبيرة، بما يحدث في السويداء، ويعد ذلك مرتبطاً بأمنه القومي من جهة، وبدوره الإقليمي في المنطقة».

وعبر أبورمان عن قلقه من وجهة نظر أردنية بسبب أحداث السويداء، «على قاعدة أن ثمة تحولاً خطراً في الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية بالانتقال من الدفاع إلى الهيمنة الإقليمية، والطموح بأن تكون إسرائيل القوة الأولى، بل شرطية المنطقة الوحيدة في المرحلة المقبلة، وأن كل ذلك لا ينفصل عما يحدث في غزة وحتى في الضفة الغربية»، وأشار أبورمان إلى أن السلوك الإسرائيلي في سوريا يهدد الأردن، «وأن المصلحة الاستراتيجية الأردنية في سوريا هي وحدة الدولة السورية، وضمان أمن الحدود، وعدم تفجر النزاع الداخلي إلى حرب أهلية، لأن ذلك لا يعني فقط انهيار الأمن السوري، بل هو تهديد خطر للأمن القومي الأردني، سواء عبر عودة موجات اللجوء وازدهار 'داعش' مرة أخرى، فضلاً عن الإضرار الشديد

موقع محافظة السويداء على بعد ٦٠ كيلومتراً من مناطق أردنية يقطنها دروز يضع الأردن في مرمى التأثير وثمة مخاوف أردنية من أن يكون الجنوب السوري مقبلاً على سيناريو لبننة درزية

بمصالح استراتيجية أردنية مثل المياه وتهريب المخدرات والإرهاب»، وتابع «ثمة تخوف أردني من وجود أجندة لدى الحكومة اليمينية الإسرائيلية بإيجاد دويلة درزية في الجنوب السوري موالية لإسرائيل على غرار جيش لحد الجنوبي (الجنرال أنطوان لحد) سابقاً في لبنان، لأن ذلك يعني محاصرة الأردن شمالاً وغرباً من قبل إسرائيل، وتحول تل أبيب إلى وحش إقليمي يهدد الجوار بصورة فاعلة".

اعتبارات أمنية وجغرافية

ويستند الكاتب والصحافي عدنان البدارين إلى اعتبارات أمنية وجغرافية واجتماعية تجعل استقرار الجنوب السوري مسألة بالغة الأهمية للأردن، ويقول «الموقع الجغرافي لمحافظة السويداء على بعد أقل من ٦٠ كيلومتراً من مناطق أردنية يقطنها دروز، أبرزها الأزرق، يضع الأردن في مرمى التأثير المباشر»، مضيفاً «ثمة مخاوف أردنية مشروعة من أن يكون الجنوب السوري مقبلاً على سيناريو لبننة درزية جديدة، عبر فصائل محلية تنادي بالإدارة الذاتية أو الحكم الذاتي، مدعومة بغطاء إسرائيلي معلن. وفي حال تحقق ذلك، سيواجه الأردن تحدياً أمنياً مباشراً قد يتمثل في تسلل عناصر أو أسلحة عبر الحدود، أو بروز نزعات طائفية داخل مكوناته".

وتتداخل هذه المخاوف مع مشروع إسرائيلي أوسع يعرف باسم «ممر داوود»، الذي يحظى باهتمام كبير لدى دوائر صنع القرار في تل أبيب، والذي يحمل أهدافاً استراتيجية لإسرائيل أبرزها إعادة تشكيل سوريا بما يخدم مصالحها بشريط جغرافي ضيق يبدأ من مرتفعات الجولان ويمر بالمحافظات السورية الجنوبية المحاذية لإسرائيل والأردن (القنيطرة ودرعا)، ثم يتسع شرقاً عبر السويداء.

محطة انتقال كوردستـــ

إلى محور التـــ

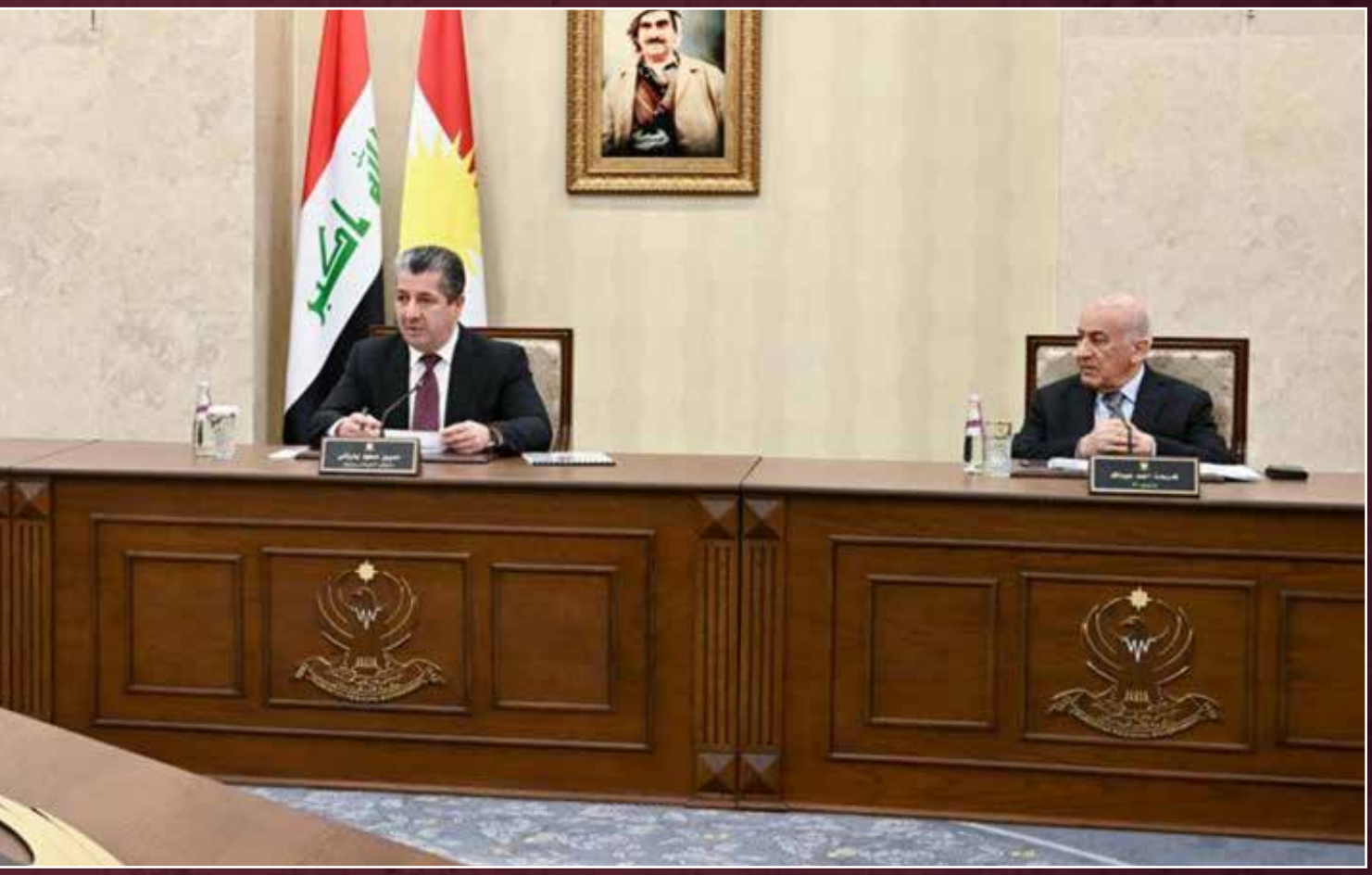

في لحظةٍ مفصليةٍ من التاريخ الحديث للشرق الأوسط، حيث تشهد المنطقة إعادة رسمٍ للخرائط السياسية وتبدّلًا في تحالفات القوى، تبرز كوردستان العراق ككيانٍ سياسي يتقدم بخطى واثقة نحو ترسيخ مكانته كمكوّن قيادي وشريك استراتيجي في المعادلة الوطنية العراقية، وتسعى، في هذا الإطار، إلى بلورة دورٍ جديدٍ يجمع بين الاستقلالية النسبية والقدرة على التأثير والمناورة، مستندةً إلى إرثٍ سياسي متماسك ورؤيةٍ منفتحة على آفاقٍ تتجاوز الجغرافيا الضيقة نحو فضاء وطني وإقليمي أوسع.

ـــان من الهامش الوطني

ـــأثير الإقليمي

يسرى خليل

أستاذة في القانون الدولي

إن ما يقوده اليوم كلٌّ من السيد نيجيرفان بارزاني، رئيس الإقليم، والسيد مسرور بارزاني، رئيس الحكومة، لا يندرج فقط ضمن إطار إدارة شؤون الحكم المحلي، بل يعكس مشروعًا سياسيًا متقدمًا لإعادة تعريف الحضور الكوردي، ليس كمكوّن داخلي فحسب، بل كعنصر فاعل في معادلات الاستقرار والشراكة الإقليمية. إنه مسعى مدروس لتفعيل الطاقات الكوردية ضمن رؤيةٍ تتسق مع التحديات الجيوسياسية، وتسعى لتكامل الأدوار بدل تصادمها، ولشراكةٍ متوازنة بدل التبعية أو العزلة.

منذ عام ٢٠٠٣، حظي إقليم كوردستان بموقعٍ دستوري مميز ضمن العراق الاتحادي، مكّنه من ترسيخ مؤسساته وحماية مكتسباته في إطار الدولة. إلا أن التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة بعد عام ٢٠١١ – بدءًا من تداعيات الربيع العربي، مرورًا بتصاعد التهديدات الأمنية وتنامي تدخلات القوى الإقليمية والدولية، وانتهاءً بتراجع مركزية الدولة العراقية – دفعت قيادة الإقليم إلى إعادة تقييم موقعه ودوره في المشهدين الوطني والإقليمي.

أمام تفكك مراكز القرار في بغداد، وتصاعد التنافس الإقليمي بين إيران وتركيا والخليج، إلى جانب انحسار الدور الأميركي التقليدي في المنطقة، لم يعد من المجدي أن يقتصر حضور كوردستان على الإطار الداخلي العراقي. لقد أصبح من الضروري – بل من المشروع – أن يبلور الإقليم هويةً سياسيةً فاعلةً تتجاوز حدوده الجغرافية، بما يؤهله للعب أدوارٍ محورية كوسيط ومصدر وموازن في ملفات استراتيجية تمس عمق الاستقرار الإقليمي، كملف النفط والطاقة، والأمن الحدودي، وملفات الحوار الإقليمي والدولي.

إن هذا التوجه لا يعكس انسلاخًا عن العراق، بل يعبر عن رؤيةٍ حديثة لدور كوردستان كجسر تواصلٍ بين المكوّنات العراقية من جهة، والبيئة الإقليمية المتشابكة من جهة أخرى. إنها مقاربة جديدة تصوغها القيادة الكوردية من موقع الشراكة، والمسؤولية، والطموح المشروع نحو دورٍ يتكافأ مع وزنها الجغرافي والسياسي والاقتصادي.

ويُسجَّل في هذا السياق أن رئيس إقليم كوردستان، السيد نيجيرفان بارزاني، ودولة رئيس حكومة الإقليم، السيد مسرور بارزاني، يضطلعان بأدوارٍ متكاملة ومتكافئة في رسم ملامح هذا التحول الاستراتيجي؛ حيث يشكل السيد نيجيرفان بارزاني الواجهة الدبلوماسية الناعمة للإقليم، متقنًا الخطاب المتوازن مع كلٍّ من بغداد وطهران وأنقرة وواشنطن، مقدمًا كوردستان كعنصر استقرارٍ ومصدر ثقةٍ في بيئةٍ إقليمية معقدة. في المقابل، يمثل السيد مسرور بارزاني رجل القرار والسياسات الاقتصادية والأمنية، مدفوعًا برؤيةٍ واضحة لبناء قدراتٍ مستقلة في مجالات الطاقة والتكنولوجيا والاستخبارات والمنافذ الحدودية.

هذا التوزيع المتقن للأدوار لا يعكس صراعًا على النفوذ، بل هو تنظيمٌ مدروس ومقصود يرسخ الشرعية الخارجية من جهة، ويعزز السيطرة الداخلية من جهة أخرى، مما يعكس نضج القيادة ورؤيةً استراتيجيةً متكاملةً لمستقبل الإقليم.

تعتبر أربيل، عاصمة إقليم كوردستان، ليست مجرد مركز إداري للإقليم، بل تقع في موقعٍ جغرافي وسياسي حيوي في قلب نزاعٍ ثلاثي الأطراف؛ حيث

> **تشكل العلاقة مع بغداد حجر الأساس في المشروع الكردي الجديد، إذ إن نجاح أربيل في إدارة التناقضات العراقية هو ما سيحدد مدى قدرتها على أن تكون فاعلًا مستقلًا، أو أن تُسحب مجددًا إلى دوامة النزاعات**

تنظر الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الإقليم كمنطقة نفوذٍ محتملة أو تهديدٍ حدودي، في حين تراه تركيا شريكًا تجاريًا استراتيجيًا، لكنه في الوقت ذاته يمثل مصدر قلقٍ أمني مرتبطًا بنشاطات حزب العمال الكردستاني. وعلى الصعيد الداخلي، تتعامل حكومة بغداد مع الإقليم بحذر، إذ يتمتع الإقليم بمرونةٍ سياسية وإدارية تفوق تلك التي تتمتع بها بقية المحافظات العراقية.

وفي ضوء هذه التعقيدات، تسعى القيادة الكوردية إلى تحويل هذه الحساسية الجغرافية إلى رافعة نفوذٍ سياسي واقتصادي، عبر تفعيل دور الإقليم كممرٍّ استراتيجي للطاقة نحو الأسواق الأوروبية، وتقديم نفسها كوسيطٍ موثوق في مسارات التقارب الإقليمي، خصوصًا في ملفات الحوار السعودي-الإيراني، إلى جانب جذب الاستثمارات الغربية التي تتطلع إلى بيئةٍ أكثر استقرارًا بعيدًا عن المركز العراقي المتقلب.

ولا شك أن الطموح الإقليمي يتطلب في المقام الأول إدارةً فعالةً ومستقرةً للبيت الداخلي. وفي هذا السياق، تدرك القيادة الكوردية أهمية التعامل مع بعض القضايا المعقدة التي تمثل فرصًا للنمو والتطوير، منها الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتفاهم البنّاء مع الاتحاد الوطني الكردستاني، خاصةً فيما يتعلق بالأمن المشترك، بالإضافة إلى بناء جسور الثقة مع محافظات مثل السليمانية في علاقتها مع بغداد وطهران.

> المشروع الذي يتشكل في أربيل اليوم لا يقتصر على نموذج الحكم الذاتي، بل يسعى لأن يكون نموذجًا أكثر مرونةً واستقلالية

كما تضع القيادة نصب عينيها التحديات الاجتماعية والاقتصادية، ومنها ضرورة مواجهة مستويات البطالة والفساد، والعمل على تحسين جودة الخدمات العامة، بهدف الحفاظ على الشرعية الاجتماعية وتعزيز ثقة الجمهور. وتدرك أيضًا أهمية تعزيز المؤسسات المستقلة لتوفير بيئةٍ شفافة وقادرة على تحقيق الإنجازات المرجوة.

في ضوء ذلك، تتبنى القيادة مسارًا إصلاحيًا تدريجيًا يرتكز على تطوير البنية التحتية، وتقديم خطابٍ سياسي يعكس تطلعات الشباب والنخب الصاعدة، مع الحرص على تعزيز مشاركة الجميع في صياغة مستقبل الإقليم، ما يعزز من قدرة كوردستان على تحقيق طموحاتها الإقليمية على أساسٍ متين ومستدام.

تشكل العلاقة مع بغداد حجر الأساس في المشروع الكردي الجديد، إذ إن نجاح أربيل في إدارة التناقضات العراقية هو ما سيحدد مدى قدرتها على أن تكون فاعلًا مستقلًا، أو أن تُسحب مجددًا إلى دوامة النزاعات المركزية. وفي هذا الإطار، يقدم السيد نيجيرفان بارزاني الإقليم كشريكٍ عقلاني ملتزم بالدستور، بينما يبرز السيد مسرور بارزاني استعدادًا واضحًا للتصعيد في حال تعرضت الحقوق المالية والدستورية للإقليم لأي تهديد.

هذا التوازن الاستراتيجي يُراد منه بناء معادلةٍ معقدة تستفيد من هشاشة المركز، دون الانخراط في صراعاته الداخلية، وهو تعبير عن وعي رصين بحساسية الواقع السياسي العراقي.

المشروع الذي يتشكل في أربيل اليوم لا يقتصر على نموذج الحكم الذاتي التقليدي، بل يسعى لأن يكون نموذجًا أكثر مرونةً واستقلالية، يرتكز على لامركزيةٍ واقعية تمتلك فيها السلطة الإقليمية مواردها الخاصة التي لا تنتظر توجيهات بغداد. ويقوم على تمثيلٍ متعدد الأصوات، يحمل خطابًا موجهًا إلى الداخل والخارج، يخاطب المجتمع الدولي بلغة المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

كما يتميز هذا المشروع بالحياد الإيجابي، حيث يرفض الانحياز إلى أي محورٍ إقليمي، ويختار أن يتحرك كجسرٍ للتواصل بين الأطراف المتنازعة. ويعتبر التنمية الاقتصادية والأمنية أداة نفوذٍ فعالة، عبر تحويل كوردستان إلى بيئةٍ جاذبةٍ للاستثمارات، ومستقرةٍ أمنيًا، مقارنةً ببقية مناطق العراق، مما يعزز من مكانتها ودورها في المشهدين الوطني والإقليمي.

ما يجري اليوم في أربيل يتجاوز حدود إدارة حكومة محلية بالمعنى التقليدي، ليشكّل في جوهره محاولةً واعيةً لإنتاج نموذج كوردي جديد، طموح في رؤيته، مستقلٍّ في توجهه، يسعى ليكون فاعلًا مؤثرًا في معادلات الإقليم، لا مجرد تابعٍ لها. إنه مشروعٌ سياسي يعكس إدراكًا عميقًا لتحولات اللحظة التاريخية، ورغبةً صريحةً في تثبيت كوردستان كحقيقةٍ سياسية واقتصادية راسخة في حسابات المنطقة.

ومع إدراكها لحجم التحديات، تدرك هذه الإدارة أن النجاح في الداخل هو شرطٌ لازم للنجاح في الخارج، وأن الانزلاق في تعقيدات التحالفات الإقليمية المتقلبة قد يهدد هذا الطموح. ومع ذلك، فإن ما نشهده هو محاولةٌ مدروسة لالتقاط لحظةٍ تاريخيةٍ حافلة بالتحولات، واستثمارها لترسيخ مكانة الإقليم، ليس فقط في بغداد، بل في أنقرة وطهران أيضًا، بوصفه طرفًا ناضجًا وموثوقًا في معادلات الاستقرار والتنمية.

الكارثة الصامتة

الجفاف يهدد الأمن الغذائي والاج

في الوقت الذي تنهمك فيه الحكومات حول العالم بوضع استراتيجيات للتكيف مع التغيرات المناخية المتسارعة، يواجه العراق ما يوصف بأنه أسوأ موجة جفاف تضرب البلاد منذ ما يقرب من قرن. جنوب البلاد، حيث تمتد البصرة والناصرية وذي قار وميسان، يعيش حالة إنذار بيئي واجتماعي واقتصادي، بينما ترتفع نداءات الاستغاثة من الأرض والمزارعين والسكان على حد سواء.

مؤسسة رؤى، عبر هذا التحقيق الصحفي الموسع، تسلط الضوء على حيثيات الكارثة الجارية بصمت، مستندة إلى شهادات ميدانية، بيانات رسمية، وتحليلات لخبراء محليين ودوليين في البيئة والمياه. أعلنت وزارة الموارد المائية العراقية أن العام الجاري هو الأكثر جفافًا منذ عام 1933، مع وصول إيرادات نهري دجلة والفرات إلى 27% فقط من معدلات العام الماضي.

ـــتماعي في مدن العراق الجنوبية

أما السدود، فقد انخفض مخزونها المائي إلى 8% فقط من طاقتها الاستيعابية، مع تراجع بلغ 57% مقارنة بالعام السابق. وتشهد مدن الجنوب، خصوصًا البصرة، أعلى درجات حرارة مسجلة عالميًا، مع انقطاع متكرر في مياه الشرب، مما يضطر السكان إلى استخدام مضخات كهربائية وشراء مياه بأسعار باهظة، في بلدٍ كان يُسمى يومًا «أرض الرافدين". من المزارع إلى المقبرة... الزراعة تحتضر بحسب تقديرات وزارة الزراعة، تقلصت المساحات المزروعة في العراق بنسبة 50% خلال السنوات الأخيرة. لكن الواقع الميداني في جنوب البلاد، خصوصًا في المناطق التي تعتمد على الأنهر الفرعية، يكشف عن انهيار شبه كلي للقطاع الزراعي.

تحقيق صحفي صادر عن قسم التحقيقات الاستقصائية
بمؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية

المزارع أحمد البدراني وهو عضو الاتحاد المحلي للجمعيات الفلاحية، يصف الوضع ب»الكارثي»، قائلاً:

"لم تصل المياه منذ أكثر من 4 أشهر... أشجار النخيل تموت، المواشي تنفق، والأراضي تتحول إلى مقابر خضراء."

وأضاف أن الجفاف لم يكن وحده هو المتهم، بل إن غياب إدارة مائية حقيقية، وانعدام الخطط الزراعية الصيفية، عمق المأساة إلى حد غير مسبوق.

سوء الإدارة... القاتل الصامت

على الرغم من أن السلطات تُحمّل تغير المناخ وخفض الإطلاقات المائية من دول المنبع (تركيا وإيران) مسؤولية الجفاف، إلا أن خبراء، من بينهم الخبير البيئي عادل المختار، يرون أن «سوء الإدارة هو الجاني الحقيقي".

يقول مختار أحد قرى الأهوار في الجبايش: "في صيف العام الماضي، كان لدينا 21 مليار متر مكعب مخزونة في السدود، وهي كميات كافية لو تم التعامل معها بحكمة. لكن ما حدث هو إهدار للمياه، وسوء تخطيط وتوزيع، بل وغياب الرؤية الاستراتيجية."

وتؤكد تحليلات مؤسسة رؤى أن العراق يفتقر إلى قاعدة بيانات مائية رقمية، أو أي نظام إدارة ذكي للموارد، وهو ما يُصعّب عملية التنبؤ، التوزيع، أو المعالجة الفعالة للأزمات.

تداعيات أمنية وغذائية واجتماعية

لا يقتصر تأثير الجفاف على القطاع الزراعي فقط. وفقاً لتقديرات وزارة التخطيط، فإن نصيب الفرد العراقي من المياه سيتراجع إلى 479 متر مكعب سنوياً بحلول عام 2030، بينما الحد الأدنى الذي حددته منظمة الصحة العالمية يبلغ 1700 متر مكعب.

هذا الانخفاض الخطير يحمل في طياته تهديدات:

أمن غذائي هش: انخفاض حاد في إنتاج الحنطة والشعير والخضروات.

نمو البطالة: أكثر من 40% من سكان الجنوب يعتمدون على الزراعة والصيد والرعي.

نزوح داخلي محتمل: مئات العوائل بدأت تغادر المناطق الزراعية نحو المدن بحثًا عن مصدر حياة.

توترات محلية: نزاعات على مصادر المياه، واحتجاجات تتكرر في الأهوار والقرى.

مدن تختنق تحت الشمس

تعاني البصرة وميسان وذي قار من انقطاع متواصل لمياه الشرب لعدة ساعات في اليوم، فيما باتت خزانات السطح الوسيلة الوحيدة لتوفير الحد الأدنى من المياه.

رعد الأسدي، رئيس منظمة الجبايش للسياحة البيئية، أشار إلى أن الجفاف أتى على الثروة السمكية في جنوب العراق، وقال لمؤسسة رؤى:

"انخفض منسوب المياه إلى حد إزالة البحيرات الصغيرة التي كانت مصدرًا رئيسًا للرزق. الأهوار تموت... وهذا إعلان وفاة للتنوع البيئي في الجنوب."

التوصيات الاستراتيجية من مؤسسة رؤى

استنادًا إلى نتائج التحقيق، تقدم مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية المقترحات التالية:

إطلاق استراتيجية وطنية لإدارة المياه تتضمن التحول إلى أنظمة ري ذكية، والاستثمار في تحلية المياه على سواحل

> لم تصل المياه منذ أكثر من ٤ أشهر... أشجار النخيل تموت، المواشي تنفق، والأراضي تتحول إلى مقابر خضراء

البصرة. إعادة التفاوض مع دول الجوار حول الإطلاقات المائية وفق اتفاقيات دولية مائية ملزمة.

إطلاق مشروع وطني لزراعة محاصيل قليلة الاستهلاك المائي بدلاً من المحاصيل التقليدية المستنزفة.

إنشاء هيئة مستقلة لإدارة الأزمات المناخية والمائية تكون مسؤولة عن التخطيط والرقابة والإنذار المبكر.

إدماج الذكاء الاصطناعي في مراقبة الاستهلاك والتسرب والتوزيع، وتطوير قاعدة بيانات رقمية تشمل السدود والأنهر والاحتياطات المائية.

إدخال مفاهيم التعليم البيئي والمائي في المناهج الدراسية لبناء وعي مستدام لدى الأجيال القادمة.

ففي بلدٍ تحفر الأنهار مجراه منذ آلاف السنين، وتتناقل حضاراته تراتيل الماء من سومر إلى بابل، ومن دجلة إلى الفرات، يقف العراق اليوم على حافة عطش وجودي. لم تعد الأزمة المائية مجرّد موسم سيّئ أو عام شحيح المطر، بل أصبحت مشهداً متكرراً، أكثر خطورة، وأكثر رسوخاً، في زمن تغيرت فيه السماء وتصلبت فيه الأرض.

الجفاف في العراق لم يعد ظاهرة طبيعية فحسب، بل تحول إلى كاشف فاضح لأزمة عميقة في الإدارة والتخطيط والرؤية المستقبلية. بين انخفاض منسوب المياه، وتلاشي الزراعات، ونفوق المواشي، وتراجع إنتاج النخيل، وتصحّر الأهوار، صار الحديث عن الأمن المائي هو حديث عن مصير وطن، لا عن مجرد خدمات عامة.

وما بين سوء الإدارة وغياب الحلول الاستباقية، تتفاقم التحديات، ويدفع ثمنها المزارع الفقير، والسكان في الأحياء الشعبية، والأجيال القادمة التي ستولد في وطن مهدد بالعطش من جوفه. ليس تغير المناخ وحده هو الملام، بل العقل الرسمي الذي لم يع أن المياه أصبحت سلعة استراتيجية تفوق في أهميتها النفط والغاز.

الجنوب العراقي، الذي طالما كان

> في صيف العام الماضي، كان لدينا ٢١ مليار متر مكعب مخزونة في السدود، وهي كميات كافية لو تم التعامل معها بحكمة

الخزان الأخضر والقلعة الزراعية، يُنهك اليوم تحت حرارة قاسية، وجفاف خانق، وإهمال مؤسسي قاتل. أما الأهوار التي كانت يوماً تُلقب بـ«جنة عدن»، فهي الآن تئنّ تحت رمال التشقّق، وصمت العالم، وتواطؤ القرارات.

إن ما يحدث في العراق اليوم ليس سوى إرهاصات لعاصفة أعنف قادمة. فإذا لم تتحرك الدولة بإرادة سياسية شجاعة، وخطة وطنية غير خاضعة للحسابات الحزبية والمناطقية، فإن خطر الصراع على الماء لن يكون مستبعداً، وسيصبح الماء ليس حقاً مشروعاً، بل مادة نزاع محتدمة بين القرى، وربما بين المحافظات. ولأن الحلول موجودة – من المفاوضات الإقليمية إلى التحول نحو تحلية المياه، من تطوير شبكات التوزيع إلى اعتماد التكنولوجيا الذكية، من إعادة هيكلة السياسات الزراعية إلى توعية المواطن باستهلاك رشيد – فإن السؤال لم يعد: هل نستطيع؟ بل أصبح: هل نملك الإرادة لنفعل؟

إنه اختبارٌ وجودي للدولة العراقية، واختبار للضمير الجمعي للأمة.

أن تنقذ الماء... يعني أن تنقذ الوطن.

أن تؤمن قطرة الحياة... يعني أن تحفظ الكرامة والسيادة والغد.

الجنوب يصرخ الآن، فلا تسمحوا بأن يصبح الصراخ جماعيًا.

الماء ليس رفاهًا... إنه شريان بقاء.

نبض تحـــ

القصـــة الكـــــاملة لمشـــــ

في لحظة كانت فيها أربيل على حافة العطش، بعد سنوات من المعاناة بين شتاء كارثي وصيف جاف، قررت حكومة إقليم كردستان أن تفعل ما لم يُفعل من قبل. مشروعٌ وُلد من رحم الأزمة، ونُفّذ بأيدٍ محلية، وبأعلى المواصفات العالمية، ليتحول

ـــت الأرض

ـــــروع الإمداد السريع للمياه

من فكرة طارئة إلى أسطورة هندسية. هنا، في هذا التحقيق الاستقصائي، نفتح السجلات، نتتبع الأنابيب، نحفر في الأرقام، ونرصد ما لم يُعلن بعد، لنسجل القصة الكاملة لمشروع أربيل العملاق لإمداد المياه، المشروع الذي غيّر مجرى المدينة حرفياً.

من الألم إلى الأمل

شهدت أربيل خلال السنوات الأخيرة موجات متلاحقة من شح المياه، خصوصاً بعد شتاء ٢٠٢١ الذي ترك خلفه ضحايا، ثم تلاه صيفٌ قاتل جاف، جعل المدينة تواجه خيارين لا ثالث لهما: إما استمرار المعاناة أو قفزة استراتيجية تنقذ الحاضر وتؤمن المستقبل.

اختارت حكومة إقليم كردستان القفز، وأعلنت عن مشروع طارئ واستراتيجي غير مسبوق. مشروع الإمداد السريع لمياه الشرب، الذي تحول لاحقاً إلى ما يمكن وصفه بـ«المعجزة الهندسية".

ففي ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، وقف رئيس حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني، أمام عدسات الكاميرات ليضع حجر الأساس لمشروع بدا للوهلة الأولى كخطوة إنقاذ مؤقتة، لكنّه سرعان ما تبين أنه ركيزة لرؤية استراتيجية بعيدة المدى. لم يكن هذا المشروع وليد اللحظة أو نتاج أزمة مؤقتة، بل كان خلاصة دراسات وأبحاث ومشاورات امتدت لسنوات، وضعت أخيرًا موضع التنفيذ نتيجة ضغط الواقع، وشبح العطش الذي كان يخيم على مدينة أربيل.

المشاريع السابقة، مثل «الإفراز ١ و٢ و٣»، ورغم جهودها، لم تكن قادرة على سد الفجوة بين الطلب المتزايد والإنتاج المحدود. في صيف ٢٠٢٢، بلغت معدلات استهلاك المياه ذروتها، وترافق ذلك مع تراجع كبير في منسوب المياه الجوفية،

مما دفع السلطات إلى إعلان خطط طوارئ شملت تقنين المياه في بعض الأحياء، وحفر آبار جديدة كحل مؤقت، وهي إجراءات كشفت عن هشاشة المنظومة السابقة.

في هذا السياق، جاء مشروع الإمداد السريع للمياه كتحوّل نوعي في التفكير الإداري والتخطيط الحكومي. فبدلاً من الترقيع والحلول المرحلية، تم إطلاق مشروع استراتيجي يعيد رسم خريطة توزيع المياه بالكامل، ليس فقط عبر إنشاء شبكة أنابيب جديدة، بل عبر إعادة بناء النظام من المصدر حتى نقطة الاستهلاك، ضمن منظومة ذكية وشاملة.

الرؤية التي تبناها مسرور بارزاني

> جاء مشروع الإمداد السريع للمياه كتحوّل نوعي في التفكير الإداري والتخطيط الحكومي

تم إنشاء خطين رئيسيين A و B)، كل منهما قادر على ضخ ١٠ آلاف متر مكعب من المياه في الساعة

كانت تقوم على مبدأ «أمن المياه هو أساس الأمن القومي»، وهي فلسفة بدأت تتبناها العديد من دول العالم في مواجهة الأزمات البيئية المستقبلية. وبالفعل، تضمن المشروع دراسات استشرافية لتحديد احتياجات المدينة حتى عام ٢٠٥٥، مع مراعاة كل من:

النمو السكاني المتوقع.

توسع الأحياء والمجمعات السكنية.

تغير نمط الاستهلاك الفردي والمؤسساتي.

دمج الأنظمة الذكية لمراقبة التوزيع والتسريب في الشبكة.

لم يكن المشروع مجرد بناء هندسي، بل نموذجاً متقدماً من التخطيط الحضري والمائي المتكامل. وتم إشراك العديد من الجهات، منها وزارات التخطيط،

البلديات، الموارد المائية، بالإضافة إلى جامعات محلية وخبراء من داخل الإقليم وخارجه.

كما أن المشروع تموضع أيضًا في إطار سياسي أوسع. إذ اعتبره البعض جزءاً من حملة حكومة الإقليم لتعزيز الاستقلال الخدمي وتحقيق نوع من السيادة الإدارية على الموارد المحلية، وتقليل الاعتماد على المساعدات المركزية من بغداد، خاصة في ملف المياه الذي يُعد من أكثر الملفات حساسية في العلاقة بين المركز والإقليم.

وهكذا، لم يكن يوم ٨ أيلول ٢٠٢٤ يوماً عادياً، بل لحظة إعلان عن ولادة مشروع لم يولد من وفرة، بل من شُح، لم يولد من رفاه، بل من تحد. مشروع كُتب في دفتر العطش، لكنّه يُقرأ اليوم في لغة الأمل والاستدامة.

الهندسة في وجه الجفاف

يقوم المشروع على قسمين رئيسيين:

الجزء الأول: معالجة المياه وسحبها من مصادرها الطبيعية.

الجزء الثاني: تخزين المياه وضخّها إلى مختلف الأحياء في المدينة.

تم إنشاء خطين رئيسيين A و B)، كل منهما قادر على ضخ ١٠ آلاف متر مكعب من المياه في الساعة. ومع اكتمال المشروع، تصل القدرة اليومية إلى ٤٨٠ ألف متر مكعب، وهو ما يغطي نحو ٦٠% من حاجة المدينة. وتوزع المياه على ٢٠ حياً في المرحلة الأولى، بينما تغطي باقي الأحياء في المرحلة الثانية المتوقع إكمالها في نوفمبر ٢٠٢٥.

شركة محلية تصنع الفرق

في سابقة غير متوقعة، تم تنفيذ المشروع بالكامل من قبل شركة محلية «هيمن كروب»، التي تولت كل مراحل التصميم والتنفيذ، باستخدام كوادر محلية ومهندسين من داخل الإقليم. ويعتبر هذا أول مشروع بهذا الحجم يتم تنفيذه من دون الاعتماد على الشركات الأجنبية. وقال المهندس هيمن نظيف، المشرف على المشروع، في تصريح صحفي تابعته مؤسسة رؤى: "نحن لا نضخ المياه فقط، بل نضخ الثقة في القدرات المحلية."

أرقام تتحدث عن نفسها

التكلفة الكاملة: ٤٨٠ مليون دولار

مدة التنفيذ: سنة ونصف (مع احتمالية الانتهاء قبل الموعد)

عدد خطوط الأنابيب: ٦٠٠ كيلومتر (٢٠٠ كيلومتر كربون ستيل + ٤٠٠ كيلومتر بولي إيثيلين)

قطر الأنابيب: يصل إلى ١٦٠٠ ملم

خطوط الكهرباء: ٣٠ ألف كيلومتر

الطرق التي تم تعبيدها: ٢٠ ألف كيلومتر

القدرة الإنتاجية: ٢٠ ألف متر مكعب في الساعة

عدد الأحياء المغطاة في المرحلة الأولى: ٢٠

تقدير عدد المستفيدين: أكثر من ١,٥ مليون نسمة

ما لم يعلن بعد

رغم الأرقام الرسمية، تشير مصادر مطلعة إلى أن المشروع تضمن جوانب غير مُعلنة منها:

إنشاء مركز رقمي متكامل للتحكم بالمياه ومراقبة الجودة لحظة بلحظة.

تضمين تقنيات الذكاء الاصطناعي في التوزيع التلقائي وفق الحاجة الفعلية لكل حي.

دراسة إنشاء مركز أبحاث مائي تابع

للمشروع لتدريب الكوادر ومراقبة الأداء.
دمج المشروع بشبكة المياه الذكية في كردستان مستقبلاً.

دعم حكومي غير مسبوق

خلال مراسم افتتاح المرحلة الأولى، قال محافظ أربيل أوميد خوشناو:
"بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٥ أنفقنا أكثر من ٢٣٠ مليار دينار على بدائل مؤقتة، مثل حفر الآبار وبناء السدود. أما اليوم، فنحن نؤسس لحل جذري يدوم ثلاثة عقود قادمة."
وأشار إلى السدود الأربعة التي دعمت المشروع، وساهمت في تقليل خطر الفيضانات وتحسين تغذية المياه الجوفية.

التحديات والمستقبل

رغم كل النجاح، يواجه المشروع تحديات متوقعة، منها:
التوسع السكاني في أربيل بعد ٢٠٣٥، مما يتطلب مضاعفة الإنتاجية.
التأثيرات البيئية لتغيير أنماط سحب المياه الجوفية.
الحاجة إلى صيانة دورية عالية الدقة للشبكة الحديثة.
لكن حكومة الإقليم أعلنت عن خطط مستقبلية لربط المشروع بمصادر مياه إضافية، وزيادة القدرة إلى ٦٠٠ ألف متر مكعب يومياً بحلول ٢٠٣٠.
«ماء للحياة... ومشروع للأجيال"
لا يمكن النظر إلى مشروع إمداد المياه في أربيل كمجرد بنية تحتية، بل هو نقطة تحول استراتيجية في ملف الخدمات والإدارة في إقليم كوردستان. إنه المشروع الذي واجه الكارثة بالأمل، وواجه العطش بالعلم، وربط الأرض بالثقة، ليروي ليس فقط بيوت أربيل، بل روحها ومستقبلها.
في زمن تختنق فيه المدن تحت أزمات متتالية، كتبت أربيل فصلًا جديداً عنوانه: «نحن نصنع الحل... بأيدينا".

كافين

FROM OUR FARM WITH CARE
KAVIN
كافين

مزرعة ألبان عملاقة غيّرت خارطة الإنتاج الغذائي في العراق

صناعة
غذائية وطنية
بمعايير عالمية: منتجات كافين الطازجة، من الحليب واللبن والعيران والجبنة، تُنتج يوميا بأيد عراقية ماهرة، وبإشراف تقني فائق الدقة يراعي أعلى معايير الجودة والسلامة الصحية. ويعكس هذا المشروع الطموح إرادة عراقية صادقة في النهوض بالصناعة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

في
قلب مدينة دهوك
وعلى مساحات شاسعة من الأراضي الخضراء الممتدة، تقف «كافين فارم» كواحدة من أضخم وأهم المزارع المتخصصة بإنتاج الحليب ومشتقاته، ليس فقط في العراق، بل على مستوى الشرق الأوسط. إنها ليست مجرد معمل لإنتاج الألبان، بل منظومة متكاملة تجمع بين الزراعة، والثروة الحيوانية، والتكنولوجيا الحديثة في آنٍ واحد.

إنتاج
بمواصفات عالمية:
تُعد كافين أحد مشاريع شركة KAVIN LTD الرائدة، وقد تمكنت من إرساء معايير جديدة في إنتاج مشتقات الحليب عبر الاعتماد على أحدث الأساليب في تربية الأبقار العالمية عالية الإنتاج، وتوفير بيئة صحية متكاملة لها، ما انعكس إيجابًا على جودة المنتجات ونقائها.

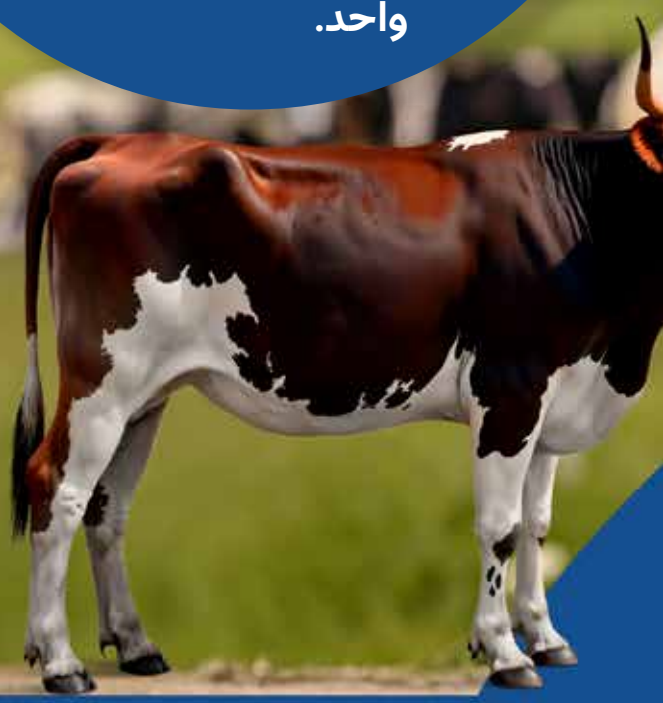

العراق، دهوك، سيمل

info@kavinfarm.com | kavingroup.com | www.kavin.ltd | +964 750 400 7775 | +964 750 400 7776

كافين

من الأرض إلى المائدة:

تمتد مزرعة كافين على مساحة ضخمة تُزرع فيها مختلف أنواع الأعلاف الخاصة التي تُستخدم حصريًا لتغذية الأبقار، ما يضمن نقاء الحليب وخلوّه من أي مواد صناعية أو إضافات ضارة. وتمتلك الشركة معملًا متطورًا لإنتاج هذه الأعلاف داخليًا، مما يجعل دورة الإنتاج مكتملة ومستقلة.

أثر اقتصادي وصحي:

لا تقتصر أهمية كافين على منتجاتها الغذائية، بل تتعدى ذلك إلى خلق فرص عمل واسعة، وتنشيط سوق الزراعة وتربية المواشي في كردستان والعراق عمومًا. كما تسهم منتجاتها الصحية في دعم الأمن الغذائي والحد من الاعتماد على المنتجات المستوردة.

العراق، دهوك، سيمل

info@kavinfarm.com | kavingroup.com | www.kavin.ltd | +964 750 400 7775 | +964 750 400 7776

FROM OUR FARM WITH CARE
KAVIN
كاڤين
100%
Natural - طبيعي - سروشلي
MOZZARELLA CHEESE
FRESH MILK
LOW FAT
WHOLE MILK CREAMY
YOGURT
ماست | لين
FROM OUR FARM WITH CARE
KAVIN
كاڤين

العـــراق يســـتضيـ
ضباط نظام الأسد فـــي العـ

في واحدة من أكثر الملفات حساسية في العلاقات الإقليمية، يحتضن العراق على أراضيه منذ أكثر من سبعة أشهر عشرات الضباط السوريين من كبار قادة نظام بشار الأسد، الذين لجأوا إليه عشية سقوط النظام السوري في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. ووسط صمت رسمي وتحفظ شديد، تم نقل هؤلاء الضباط إلى موقع مغلق في شمال بغداد، مع فرض إجراءات أمنية صارمة تحد من حركتهم وتمنعهم من مغادرة الموقع، بينما تظل طلباتهم للجوء في بلدان أخرى دون استجابة، لتبقى قضيتهم ملفاً عالقاً لا يخضع فقط لحسابات القانون، بل لتوازنات السياسة والتاريخ.

ـف «الملف الثقيل»

ـراق لا عودة... ورفض دولي

التحقيق الصحفي الكامل:

بين حدود البوكمال ومعسكر التاجي: بدايات اللجوء العسكري

في السابع من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، وبينما كانت ملامح نظام بشار الأسد تترنح أمام تسارع الأحداث، اجتاز المئات من أفراد جيشه الحدود السورية العراقية، عبر معبر البوكمال الحدودي، بعد نزع أسلحتهم.

وافقت السلطات العراقية على دخولهم لأسباب إنسانية، كما أعلنت وزارة الدفاع آنذاك، وجرى إنشاء مخيم مؤقت لهم في بلدة القائم غربي الأنبار.

وخلال الأيام والأسابيع التالية، عاد عدد كبير من هؤلاء الضباط والجنود إلى سوريا بعد «تسويات أمنية»، لكن بقي العشرات من رتب عالية مثل «عميد ولواء وقادة ألوية»، رافضين العودة، مما دفع الحكومة العراقية إلى نقلهم في التاسع عشر من ديسمبر إلى موقع مؤقت في بغداد، ضمن إجراءات أمنية مشددة.

إقامة دائمة في التاجي: الموقع الذي لا يغادرونه

بحسب معلومات حصلت عليها مؤسسة رؤى من مصادر أمنية وسياسية، جرى مؤخراً نقل نحو ١٣٠ ضابطاً ومسؤولاً أمنياً سورياً من قادة النظام السابق إلى مدرسة للتدريب العسكري داخل معسكر التاجي شمال بغداد، على بعد ٢٥ كيلومتراً من مركز العاصمة.

المدرسة العسكرية التي أصبحت الآن مركز إقامة شبه دائم لهؤلاء،

كانت قد خُصصت سابقاً لإيواء الجنود العراقيين المتدربين، وتتكون من ثلاثة مبانٍ متجاورة، خُصص أحدها لإقامة الضباط السوريين بعد إخلائه. وتم تخصيص ٤ مليارات دينار عراقي (نحو ٢,٨ مليون دولار) لإعادة تأهيل هذا المرفق، لتوفير الظروف الأساسية للسكن والخدمات.

رقابة مشددة وخدمات محدودة

ووفقاً للمصادر، فإن تحركات الضباط السوريين داخل الموقع تخضع لرقابة صارمة، ولا يُسمح لهم بالخروج إلا بإذن خاص ومرافقة أمنية.

ويتولى جهاز المخابرات الوطني العراقي ومديرية الاستخبارات العسكرية ملف الإشراف الكامل عليهم، في حين تقدم لهم بعض الخدمات الصحية والطبية داخل الموقع. وبرغم أنهم لا يُعتبرون «معتقلين رسميًا»، فإن ظروفهم أقرب إلى الإقامة الجبرية، حيث لا يُسمح لهم بالاختلاط بالمجتمع أو الانتقال إلى مناطق سكنية، كما رُفضت جميع طلباتهم للحصول على إقامة دائمة أو لم شمل مع عائلاتهم.

طلبات لجوء مرفوضة... وأبواب مغلقة

كشفت مصادر من داخل البرلمان العراقي لـ«رؤى» أن بعض هؤلاء الضباط قدّموا طلبات لجوء إلى عدة دول، من بينها روسيا، وبيلاروسيا،

> بعض هؤلاء الضباط قدّموا طلبات لجوء إلى عدة دول، من بينها روسيا، وبيلاروسيا، والجزائر، واليونان، إلا أن جميع هذه الطلبات لم تلقَ استجابة

> العراق لم يكن يسعى لاستقبال هؤلاء، لكنه وجد نفسه ملزماً بالتعامل مع وجودهم في اللحظة الحرجة من انهيار النظام السوري. وهذا ما جعلهم ورقة تفاوض مستقبلية، لكنها ثقيلة ومحرجة

والجزائر، واليونان، إلا أن جميع هذه الطلبات لم تلق استجابة.

ويرجّح أن ارتباط بعضهم بجرائم حرب وانتهاكات إنسانية خلال سنوات الثورة السورية، ما بين عامي ٢٠١١ و٢٠٢٤، قد شكّل عائقاً أمام قبولهم في الدول المضيفة.

وزير الدفاع العراقي: نبحث عن مخرج قانوني

في تصريح نادر، أقرّ وزير الدفاع العراقي ثابت العباسي في فبراير/شباط الماضي بوجود ١٣٠ ضابطاً سورياً داخل العراق، مؤكداً أن بلاده «خيّرتهم بين العودة والبقاء، لكنهم يرفضون العودة حالياً»، مضيفاً أن «العراق يبحث عن صيغة قانونية للتعامل مع وجودهم".

وأكد الوزير أنه لا يوجد أي تنسيق مباشر مع وزارة الدفاع السورية بخصوص إعادتهم، مما يعكس حجم التعقيد القانوني والسياسي المحيط بهذا الملف.

قراءة أمنية: العراق وضع أمام أمر واقع

الخبير الأمني العراقي أحمد النعيمي يرى أن الملف فرض نفسه على العراق بشكل مفاجئ، قائلاً: "العراق لم يكن يسعى لاستقبال هؤلاء، لكنه وجد نفسه ملزماً بالتعامل مع وجودهم في اللحظة الحرجة من انهيار النظام السوري. وهذا ما جعلهم ورقة تفاوض مستقبلية، لكنها ثقيلة ومحرجة."

"لا توجد نية لتسليمهم للنظام السوري الحالي، لكنهم في الوقت نفسه غير مرحب بهم كلاجئين دائمين. إنها معادلة معقدة، تتعلق بالعدالة، والسيادة، والمصالح الجيوسياسية".

بين ضبابية المستقبل وتعقيد الجغرافيا

ما بين رفض العودة إلى سوريا وخذلان اللجوء الدولي، وبين قلق بغداد من إشارات سياسية قد تُفسّر دعماً للنظام السابق، يبقى ضباط الأسد في العراق ملفًا شائكًا مفتوحًا على احتمالات غير واضحة.

وحتى إشعار آخر، سيبقى معسكر التاجي شاهداً على واحد من أكثر مشاهد «اللجوء العسكري» غموضًا في المنطقة.

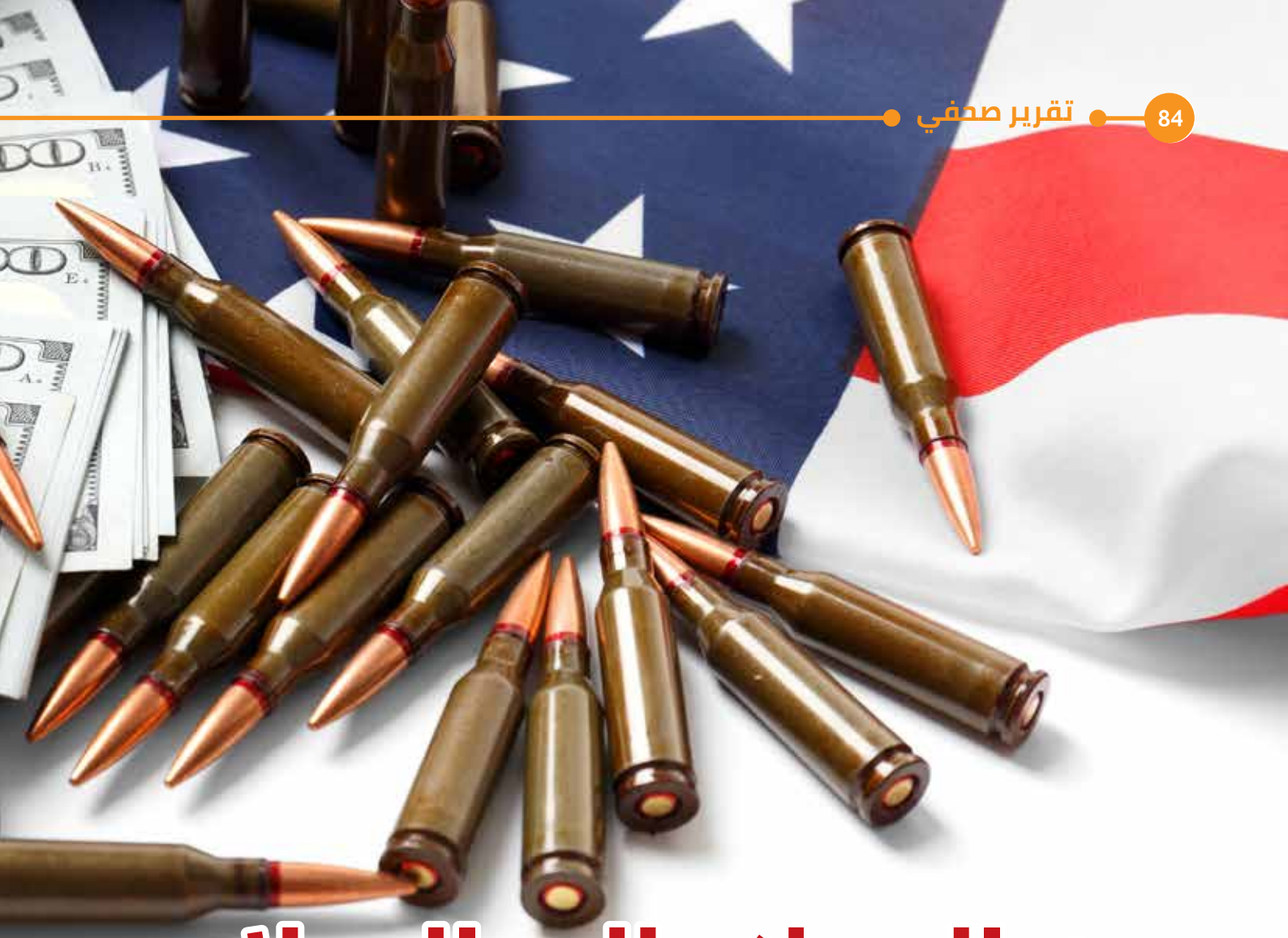

من الدولار إلى السلاح

محاولة أميركا الأخيرة لفرض نظـ

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت الهيمنة الأميركية تقوم على مزيج دقيق من التفوق العسكري والازدهار الاقتصادي، وعلى صورة راسخة عن «العملة المستقرة» و«السوق الحر». لكن مع ترمب، بدأت هذه الصورة بالتشقق. فالرئيس الأميركي السابق لم يكن مجرد حالة شاذة، بل تعبير صارخ عن أزمة بنيوية تعاني منها الولايات المتحدة: عجز تجاري مزمن، دين خارجي هائل، ونموذج اقتصادي غير قابل للاستمرار. شعار «أميركا أولاً» لم يكن سوى ستار كثيف يخفي انحدار القوة الأميركية من موقع الريادة المالية إلى موقع الدفاع العصبي عن مكتسبات قديمة، بات الحفاظ عليها يتطلب الهيمنة لا الحوار، والتهديد لا

ـــام عالمي يخدم اقتصاداً مأزوماً

التفاهم. وفي خضم هذه الأزمة، يعاد رسم ملامح النظام العالمي، حيث لم تعد أوروبا مرتاحة في موقع التابع، ولم تعد دول الجنوب تقبل بالمعادلة القديمة.

فهل نحن على أعتاب نهاية الريادة الأميركية؟ وهل تكون ردة الفعل الترمبية، بما فيها من عدوانية وابتزاز للحلفاء، هي الدليل الأقوى على أن العالم يتغيّر... رغما عن واشنطن؟

تقرير فريق التحرير مؤسسة رؤى

وقت خروج أوروبا من مواقفها الرخوة والمهادنة حان، وعليها المبادرة إلى التحالف مع ديموقراطيات الجنوب، والتعاون على إرساء النظام التجاري

"-تتهاوى فكرة تبادل حر، متوازن ومتناغم، عند عرضها على الوقائع. فمنذ 1800، تظهر اختلالات ضخمة ومتكررة، ويظهر نازع القوى المسيطرة الملح إلى سوء استعمال قوتها لأجل فرض تبادل غير متكافئ يخدم مصالحها، على حساب البلدان الفقيرة".

والحق أن جديد الأزمة الحالية هو أن سيطرة الولايات المتحدة على العالم في طريقها إلى الزوال والانحسار، وتتخبط في ضعف مالي غير مسبوق. وهذه الحال هي علة عدوانية السلطة الترمبية.

والرضوخ للفرمانات الهمايونية، على ما صنع الأوروبيون في مسألة الموازنات العسكرية (وجوهر هذه المسألة هو شراء الأوروبيين منتجات الصناعات العسكرية الأميركية)، أو في مسألة جباية رسم على أرباح الشركات المتعددة الجنسيات- هذا الرضوخ هو أسوأ الاستراتيجيات. وينبه مراقبون ومنهم بيكيتي أن وقت خروج أوروبا من مواقفها الرخوة والمهادنة حان، وعليها المبادرة إلى التحالف مع ديموقراطيات الجنوب، والتعاون على إرساء النظام التجاري والمالي على ركن جديد هو خدمة نموذج نمو آخر. ويذكر بيكيتي بأن العمليات التجارية لم تبلغ يوماً الحجم الضخم الذي بلغته اليوم. فمجموع قيمة الصادرات، (وقيمة الواردات) يبلغ الآن 30 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي على صعيد العالم، 7 في المئة منها هي قيمة المواد الأولية (الزراعية والمعدنية والأحفورية)، و17 في المئة قيمة السلع المصنّعة، و7 في المئة قيمة الخدمات (السياحة، والمواصلات، والاستشارات، إلخ).

عجز تجاري مزمن

على سبيل المقارنة، بلغت قيمة التدفقات التجارية، في عام 1800، 7 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي على صعيد العالم، و15 في المئة عام 1914، و12 في المئة عام 1970 (4 في المئة منها قيمة المواد الأولية، و5 في المئة قيمة السلع المصنّعة، و3 في المئة قيمة الخدمات). وتصيب الزيادة الملاحظة لعام 1970، في المجالات كلها، المراقب بالدوار- وتترتب عليها تلقائياً أضرار مادية وبيئية فادحة لم ينتبه الخبراء عليها إلا من وقت قريب. ويلاحظ أن التجارة العالمية استقرت، قياساً على نسبة ثابتة من الناتج الإجمالي المحلي العالمي، منذ أزمة 2008. وهذا صحيح، على شرط التنبيه إلى أن هذا الاستقرار راسٍ على أعلى مستوى شهده التاريخ.

والواقعة الأولى والأساس، في شأن اختلالات، معروفة: بلغ العجز التجاري الأميركي المتوسط (في بابي السلع والخدمات)، بين 1990 و2025 نحو 2 إلى 4 في المئة من ناتج الولايات المتحدة. وفائض حساب الخدمات ضعيف على نحو لا يعوض ضخامة العجز في حساب السلع المصنّعة.

وتبعث هذه الواقعة، في بعض الأحيان، على عدم التصديق: كيف يسع قوة مسيطرة أن تشكو، على الدوام، عجزاً تجارياً بالغاً؟ الحق أن هذه الحال هي المعيار التاريخي السائد. من 1800 إلى 1914، كان عجز القوى الأوروبية- وعلى رأسها المملكة المتحدة- التجاري مزمناً.

وفوائض حسابي السلع المصنعة والنقل كانت أقل كثيراً من تدفقات المواد الأولية الهائلة والصادرة عن بقية بلدان العالم (من قطب، وخشب، وسكر، إلخ)، على رغم شراء هذه بأثمان بخسة. فمن 1880 إلى 1914، بلغ عجز القوى الأوروبية البارزة (المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا) السنوي المتوسط مستوى عجز الولايات المتحدة بين 1990 و2025.

والفرق هو أن القوى الأوروبية كانت يومها تحوز ممتلكات خارجية تعود عليها، في السنة الواحدة، بتدفقات ومداخيل هائلة- تساوي 10 في المئة من ناتج بريطانيا الإجمالي المحلي و5 في المئة من الناتج الفرنسي. وأمكن هذا هذه القوى من تمويل العجز التجاري ومراكمة الديون على البلدان الأخرى في الوقت نفسه.

وعلى خلاف هذه الحال، لم تنتج أصول الولايات المتحدة الخارجية يوماً مداخيل تكفي تعويض عجزها. وهي تنوء اليوم بدين خارجي هائل، ولا يقاس على سابقة من قبل. وقد تضطر القوة العسكرية الأولى إلى تسديد فوائد ضخمة إلى دائنيها من بلدان العالم الأخرى، وهذا غير مسبوق كذلك، وهو مصدر عصبية السياسيين من طاقم دونالد ترمب وأنصاره، ومصدر محاولاتهم اليائسة استخراج الثروات من بقية العالم، وبالقوة إذا اقتضت الحاجة. وهذا من مشكلات العولمة.

تمويل نموذج يتمتع بالديمومة

ويحتج الترمبيون في سبيل تبرير مصادراتهم هذه بتوفير الولايات المتحدة، مجاناً، سلعة عمومية عالمية هي العملة المستقرة والنظام المالي

> **كيف يسع قوة مسيطرة أن تشكو على الدوام، عجزاً تجارياً بالغاً؟ الحق أن هذه الحال هي المعيار التاريخي السائد**

المتين. وعلى هذا، تراكم بقية بلدان العالم أصولا مقومة بالدولار- على صورة دين عام أو أسهم في البورصة. ويغذي هذا ارتفاع سعر الدولار، ويعظم عجز الولايات المتحدة التجاري. والحق أن الدولار عاد على الولايات المتحدة بما يفوق كثيراً ما يحق لها. وقد يقود التدقيق في المسألة إلى حلول تختلف عن تلك التي يروج لها طاقم ترمب وأنصاره.

ويخلص بيكيتي إلى أن المعمورة حيال الاختلالات العالمية، قد تلجأ إلى إصدار عملة مشتركة، مقومة على العملات الأخرى الأساسية، ومتحررة من قيد الدولار، تتيح للبلدان الفقيرة تحسين ميزان التبادل، وتفضي في المطاف الأخير إلى تمويل نموذج نمو أكثر توازناً وقابلية للدوام. والأمل معلق على أن تؤدي فظاظة سياسة ترمب إلى تسريع التنبه على إلحاح الحلول المبتكرة.

ولكن هل يطوي العالم صفحة الريادة الأميركية وتضطر واشنطن إلى سداد ديونها؟ وتشير «وول ستريت جورنل» في افتتاحية لها إلى أن أحادية ترمب تقوض الأسواق وشبكة الحلفاء على حد سواء. ولا شك أن رؤساء أميركيين سابقين رفعوا لواء التجرة الحرة ووراء سياساتهم تلك هو ما تجنيه الولايات المتحدة من نفوذ وثمار سياسية تفوق حسابات الربح المالي. والمسألة هذه لا تزال تشق صفوف الحزب الجمهوري نفسه بين التمسك بالنظام الدولي وبين الأرباح من دون نفوذ «ناعم".

انقلاب في موازيـــ

حلـــــم البلدان الناميـــ

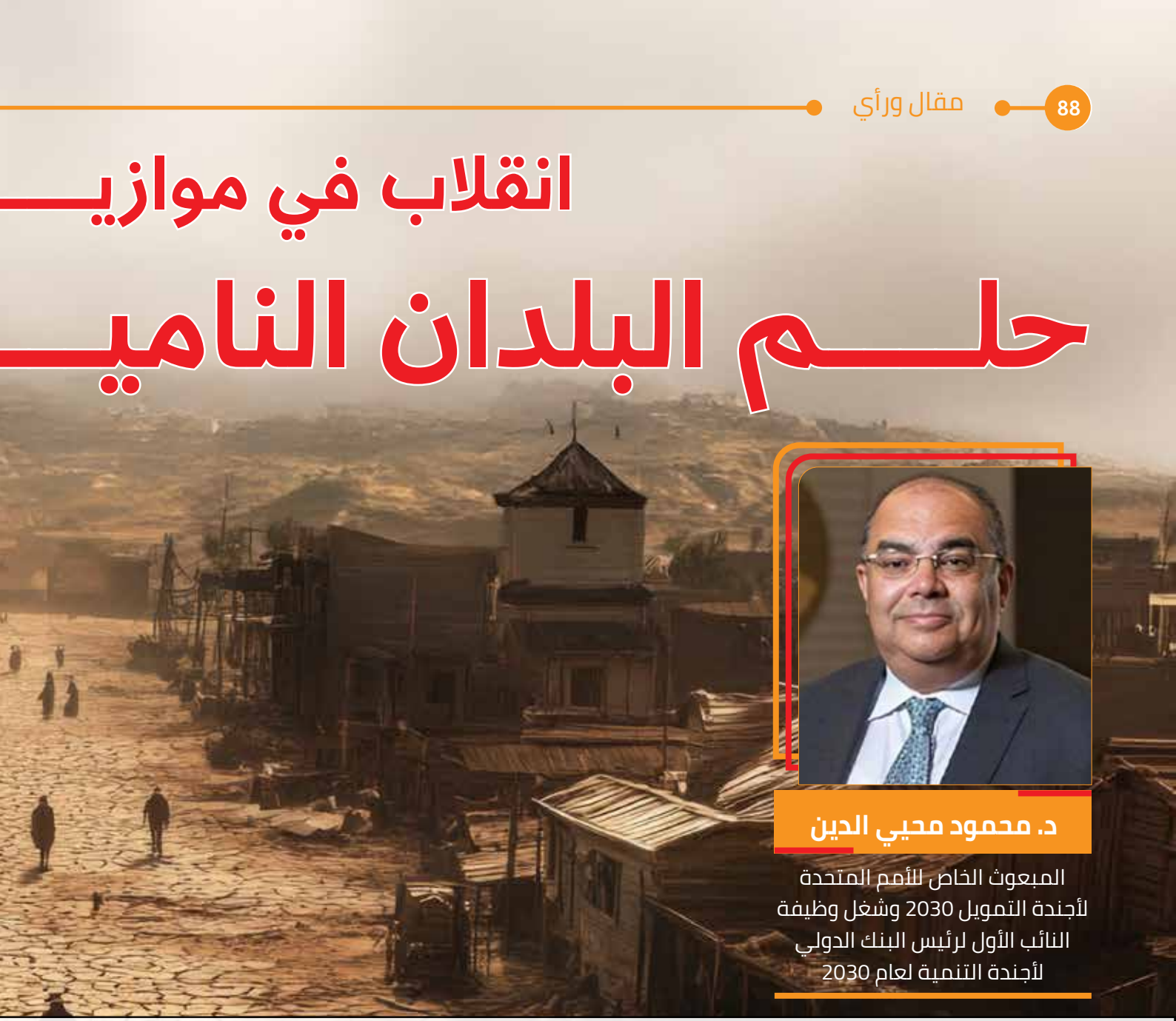

د. محمود محيي الدين

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لأجندة التمويل 2030 وشغل وظيفة النائب الأول لرئيس البنك الدولي لأجندة التنمية لعام 2030

في عالم سريع التحوّلات، أصبحت الديون عبئاً يهدد استقرار الدول النامية ويقوّض أحلامها في التنمية المستدامة. فبينما ترتفع كلفة الاقتراض وتتراجع معدلات النمو، يجد أكثر من نصف بلدان الدخل المنخفض نفسها أمام أزمةٍ صامتة تُقايض فيها خدمات التعليم والصحة بفوائد القروض المتراكمة. وفي الوقت الذي يتكتّل فيه الدائنون داخل مؤسسات راسخة مثل نادي باريس، لا يزال المقترضون يتخبّطون في عزلة تفاوضية وتشتت مؤسسي. فهل آن الأوان لإطلاق «نادي الجنوب» ليكون منصة نديّة لصوت المدين؟ وهل يستطيع العالم النامي تحويل أزمته إلى فرصة لإعادة صياغة قواعد اللعبة

ـــن الديون العالمية

ـــة لفك قيد المديونية

المالية الدولية؟ من أهم ما أثير في المؤتمر الأخير لتمويل التنمية المستدامة الذي عقد في مدينة إشبيلية الإسبانية الشهر الماضي قضية المديونية الدولية؛ التي كانت تعد أزمة صامتة يعاني من تبعاتها كثير من البلدان النامية. فنصف البلدان منخفضة الدخل إما تعاني بالفعل من ضوائق المديونية الخارجية، وإما تزداد أخطار تعرضها لمحنة سداد مديونيات تتجاوز طاقتها على السداد. ففي السنوات السبع الأخيرة ارتفعت تكلفة خدمة ديون البلدان ذات الأسواق الناشئة بمتوسط سنوي زاد على 12 في المائة سنوياً، بما يتجاوز ضعف متوسط نمو صادراتها والتحويلات القادمة إليها.

ويعيش اليوم أكثر من ٣,٣ مليار إنسان في بلدان يتجاوز ما تنفقه على فوائد القروض ما تنفقه على التعليم أو الرعاية الصحية، وفي حالات كثيرة ما تنفقه عليهما مجتمعين. فأي مستقبل ينتظر هذه البلدان وقد تجنبت أزمة التخلف عن سداد ديونها في وقوعها بتخلفها عن التنمية؟ وفي هذه الأزمة الصامتة، يتستر المدين بالتقشف في الإنفاق العام على أولويات رئيسية، ويعتصره لسداد فوائد الديون وأقساطها؛ ولا يريد أن يبوح بتكلفة أزمته ليستمر في استقدام مزيد من القروض الجديدة، التي يوجه جلّها لتمويل أقساط قروض قديمة. والدائن صامت ما دامت تدفقت أقساط السداد في مواقيتها، وإن هي تخلفت فقد استعد لها بمخصصات مناسبة فلن يعضله تأخرها، كما أن الدائن؛ مستفيداً من خبرات أزمات سابقة، تحوّط برفع مبالغ فيه لتكلفة الإقراض الذي يقدمه لهذه البلدان لتعويضً ما يعده من مخاطر التعثر.

وبين صمت المدين خشية الحرمان من مزيد من الديون، واطمئنان الدائن على أوضاع مديونياته، انتهى الأمر إلى أن صافي التدفقات للبلدان النامية صار سالباً، إذ تجاوز ما تسدده هذه البلدان لدائنيها كل ما يتدفق منهم بمقدار ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٤.

وتزداد تحديات سداد الديون، ومعها زيادة احتمالات التخلف عن السداد، مع ارتفاع تكلفة التمويل من ناحية، وتقلبات أسعار الصرف، وتراجع متوسط معدلات النمو الاقتصادي للبلدان النامية خلال السنوات الخمس الماضية إلى نحو ٣,٧ في المائة، وهو الأدنى على مدار ثلاثة عقود.

وكما أوضحت في المقال السابق، فقد نظم المقرضون تجمعاتهم وأحسنوا تنسيق مواقفهم، ومن أفضل ترتيباتهم ما كان في إطار نادي باريس الذي تطور على مدار العقود السبعة الماضية. وافتقر المقترضون لمثل هذا الترتيب بينهم رغم محاولات لم تحظ بالتوفيق، إما لمناصبتها المعوقات من خارجها، وإما لافتقارها لأصول التنسيق المؤسسي والمثابرة داخلها.

وقد امتدت المطالبات بتأسيس تجمع للمقترضين بأهداف مختلفة، كان منها ما اقتُرح منذ عامين للبلدان الأفريقية للتنسيق بينها، وتبادل المعلومات، وتحسين الشروط التفاوضية والتعاقدية بتدعيم كفة المدين مقابل كفة الدائن التي لطالما رجحت فرصها، خصوصاً في إطار ترتيبات للمؤسسات المالية الدولية جعلتها منذ نشأتها تميل موضوعياً وعملياً تجاه البلدان الدائنة صاحبة الغلبة في رؤوس أموالها، ومقاليد حوكمتها. كما كان من الأهداف المقترحة أن يتجاوز دور هذا التجمع المقترح للمقترضين مواضيع مثل التعاون الفني

والتنسيق وتبادل المعلومات إلى الاقتراض الجماعي. بما يذكّرك بنموذج بنك «غرامين» في بنغلاديش المتخصص في القروض الصغيرة، من خلال تجميع ذوي الدخول الأقل معاً ليشكّلوا كتلة متماسكة يدعم بعضها بعضاً فتقلل تكلفة الاقتراض بتخفيضها مخاطر التعثر.

كما تستند هذه الفكرة إلى ما شرحه الاقتصادي جوزيف ستيغليتز الحائز جائزة نوبل في الاقتصاد بمفهوم «رقابة النظراء»، أي قيام مجموعات متماثلة من المقترضين بمتابعة سلوكها وأدائها في التمويل والاقتراض والسداد فيما بينها لتقليل مخاطر عدم السداد بما يخفض التكلفة، ويحسّن شروط التمويل عملياً.

وإن كانت هذه الفكرة قد وجدت فرصاً في النجاح في تمويل الأفراد على النحو الذي صار في تجربة بنك «غرامين» فإن صعوبات جمّة تعترضها في حالة الاقتراض الجماعي لبلدان متفرقة كل منها ذات سيادة. قد تتبادر إلى الذهن حالة الاقتراض الجماعي للاتحاد الأوروبي بعد أزمة «كورونا»؛ للتعافي من آثارها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال إصدار سندات بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٦ بمقدار ٨٠٠ مليار يورو بضمان والتزام بالسداد من خلال موازنة الاتحاد الأوروبي لصالح أعضائه، بزيادة متفق عليها في إيراداتها لهذا الغرض حتى تمام السداد في عام ٢٠٥٨.

هذه الفكرة شديدة الطموح وتتجاوز الترتيبات المؤسسية وحدود التعاون القائمة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، فأمام البلدان الأفريقية أشواط تجتازها للتوصل إلى مستوى تعاون فعلي واندماج اقتصادي ومالي يسمح لها بالتمويل الجماعي من خلال سندات أو ترتيبات ائتمانية مشتركة. ولكن ما لا يؤخذ كله لا يُترك جُلّه، كما تذهب القاعدة المتعارف عليها. وما يجب ألا يُترك في هذه الحالة هو تأسيس تجمع، فلنطلق عليه نادي الجنوب، يكون منصة للبلدان المقترضة بتصنيفاتها، كمقابل لنادي باريس للبلدان الدائنة.

آخذين في الاعتبار أن نادي الجنوب ليس نادياً لمواجهة دول الشمال أو الغرب. فساحة الديون قد تبدلت ولم تعد القروض الثنائية لدول نادي باريس كما كانت من حيث النسبة والتأثير، خصوصاً مع ازدياد دور دائني القطاع الخاص والصين ودول أخرى ذات أسواق ناشئة ومرتفعة الدخل من غير الأعضاء في نادي باريس.

وتبرز أسئلة ملحّة عن أولويات عمل «نادي الجنوب» ومؤسسيه، وحوكمته وإدارته، وعلاقته بالمؤسسات المالية والمنظمات الدولية وتكلفة أعماله، ومن يتحملها، وضمانات نجاحه، وسبل تقييم أدائه. ويتناول المقال القادم محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة.

حين تصبح الطائفة عبئًا

قراءة في مصير الأقليات في العالم العربي

فهد سليمان الشقيران

كاتب ومحلل سياسي مهتم
بشؤون الشرق الأوسط

لم تكن الأقليات يومًا جزءًا مكمّلًا للهويات الكبرى فقط، بل كانت دومًا جرس إنذار حضاري، يُقاس من خلاله مدى عدالة الدول، ورقي المجتمعات، واتساع الوعي السياسي والديني. عبر التاريخ، واجهت الطوائف الصغيرة قلقًا دائمًا على وجودها، لا لضعف في ذواتها، بل لأن الانتماء المختلف ـ دينيًا كان أو إثنيًا ـ غالبًا ما جُعل تهمة في أزمنة الفوضى والاحتقان. فكلما علا صوتُ التطرف أو ساد منطقُ الإقصاء، كانت الأقليات أول من يدفع الثمن. اليوم، وفي ظلّ التحوّلات العميقة التي تشهدها المنطقة، يعلو من جديد صوت القلق الأقلوي: من المسيحيين في العراق، إلى الدروز في سوريا، ومن الإيزيديين الذين تعرضوا لإبادة، إلى الصابئة والمندائيين الذين يندثرون في صمت... فهل هناك مخرج لهذا القلق المزمن؟

فلم تكن الأقليّات مطمئنة عبر تاريخها. تحديات الوجود وصراعات البقاء تطارد كل الطوائف. بعضها انقرض وانتهى بسبب الحروب الدينية، وبعضها الآخر تم القضاء عليه بفعلٍ سياسي.

إن انقراض الأقليّات ليس حتميةً تاريخية ولا اجتماعية، ولكن معظم الطوائف التي انتهت مردّها إلى ممارساتٍ معيّنة ذات طابعٍ إثني، والطائفة التي عاصرنا ما يشبه انتهاؤها هي الطائفة «الإيزيدية» التي تعرضّت لجرمٍ بشع يعبّر عن بربرية آيديولوجية غير مسبوقة في تاريخنا الحديث.

مع احتدام الأحداث تصاعد الحديث عن مصير الوجود لدى الأقليات كلها، حتى الطائفة الشيعية على امتدادها الشاسع ثمة من يتساءل عن الواقع والمصير. وما كانت الأحداث الأخيرة إلا جرس إنذارٍ للعالم لئلا تتكرر الكوارث التي حدثت منذ سنواتٍ في العراق، لقد كانت أحداثاً دمويّة وكارثية دفع ثمنها الآلاف. هذا كلّه يذكّرنا بالقلق الأقلّوي الذي ضارع ما بعد أحداث «الربيع العربي»، وهو قلق له تبريره؛ آنذاك أصدر مركز المسبار للدراسات والبحوث كتاباً بعنوان: «الأقليات الدينية والإثنية» فيه تناول موضوع الأقليّات الدّينية والإثنية في الدّول التي تحكمها الأحزاب الإسلامية.

في الكتاب لفتتني دراسة الأكاديمية اللبنانية الدكتورة ريتا فرج، بعنوان: «الأكثرية والأقلية في الإسلام المعاصر جدلية الفقه الحركي والواقع»، عالجت فيها ثلاثة محاور أساسية، الأول عن الجذور التاريخية لأزمة الأقليّات في العالم العربي وخريطة انتشارها، وقدمت فيه تعريفاً لمفهوم الأقلية والأكثرية ومتعلقاتها في الوعي الغربي. المحور الثاني كان حول الرؤية الفقهية الإسلامية للآخر، وعالجت فيه «رؤية الإسلام الفقهي - الأكثري - للآخر الأقلوي» عبر مفاهيم دار الحرب، ودار الإسلام، وأهل الذمة، مبيّنة أن «الأقلية والأكثرية لم تستعملهما الأدبيات الإسلامية بشكلها الحرفي». أما المحور الثالث فتناولت فيه رؤية الفقه الحركي للآخر الديني. في بحثٍ آخر تم تناول موضوع المسيحيين والصابئة والمندائيين في ظل حكم حزب الدعوة، في العراق. البحث لعبد الحسين شعبان أستاذ مادة اللاعنف وحقوق الإنسان في جامعة أونور. يشير شعبان إلى أن الإسلاميين قطفوا ثمار غيرهم، وقرر أن صعودهم أثار السؤال عن مدى احترامهم لحقوق الأقليات، كما عرض تاريخ الأقليات في العراق، مشيراً إلى أن إشكاليتها تفاقمت باحتدام الوضع السياسي وظروف الحرب والحصار، حيث هاجر ما يقارب ثلثي عدد المسيحيين خلال ثلاث فترات؛ الأولى فترة الحرب العراقية - الإيرانية، والثانية فترة الحصار الدولي، أما الثالثة فهي الأوسع والأشمل؛ فقد كانت بعد الاحتلال الأميركي للعراق في عام ٢٠٠٣، ولا شك في أن النسبة الكبرى كانت خلال اندلاع موجة التطهير والقتل، وعلى الخصوص في عام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧. يقول شعبان: «أرى أن الأمر يجب ألا يكتفي بإدانة ما يحصل، بل يتطلب اتّخاذ مبادرة وطنية على مستوى الحكومة والبرلمان والشعب، تشارك فيها جميع التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية والمؤسسات الدينية الإسلامية وغير الإسلامية، وكذلك منظمات المجتمع المدني، لدعم الوجود المسيحي والمندائي والعمل على ملاحقة مرتكبي الجرائم وتقديمهم إلى العدالة».

الخلاصة؛ إن كل حدثٍ كبير تتصاعد معه تلقائياً نوازع البقاء لدى الأقليات، وهذا مبررٌ ومفهوم، غير أن سبيل نزع القلق أو تخفيفه لا يتحقق إلا عبر تشريع قوانين صارمة تحرس مستقبل الطوائف كلها، وتحترم طقوسها وعقائدها ضمن مجتمعٍ مدني ودولةٍ قوية، ومؤسسات عادلة، من دون ذلك فإن الصراع سيستمر طويلاً، ولهذا تكلفةٌ إنسانية واجتماعية كبيرة.

> **الإسلاميين قطفوا ثمار غيرهم، وقرر أن صعودهم أثار السؤال عن مدى احترامهم لحقوق الأقليات**

أربيل تتحدث بلغة الـ
كيف نجح الإقليم في بنـ

د.شوان عثمان حسين
رئيس قسم الجغرافية
بجامعة صلاح الدين

في زمن تتقاذفه الأزمات، وتنهكه الانقسامات، برز إقليم كردستان كنموذج مختلف داخل الخارطة العراقية المعقدة. ففي حين تترنح مؤسسات الدولة في بغداد تحت وطأة النزاعات السياسية والأمنية، رسم الإقليم مسارًا خاصًا به: مسار الدولة القوية، والحكم الرشيد، والاستثمار في الإنسان والمستقبل.

ليست هذه رواية دعائية، بل سرد واقعي لتجربة استطاعت أن تثبت نفسها خلال أكثر من عقدين، وسط ركام دولة تعاني من الهشاشة والانقسامات.

ـــــدولة
ـــاء نمـــوذج متماسك؟

فمنذ تأسيس برلمانه في تسعينيات القرن الماضي، حرص الإقليم على ترسيخ مفهوم المؤسسات. وتمكّن من بناء هيكل إداري وقانوني مستقر، ساهم في تعزيز ثقة المواطن والدول المجاورة على حد سواء.

حكومة الإقليم لم تكتف بإدارة شؤونها الذاتية، بل استطاعت بذكاء سياسي أن تحافظ على توازن دقيق بين التفاهم مع بغداد، والانفتاح على العالم، دون التصادم أو الانعزال.

برلمان منتخب، ودستور محلي، وإدارة تشريعية وتنفيذية واضحة، كلها ركائز أعطت الإقليم هوية سياسية مختلفة ضمن الدولة العراقية الاتحادية. بينما عانت محافظات العراق من الإرهاب والانفلات الأمني، نجح الإقليم في بناء منظومة أمنية متماسكة ومحترفة، تتجسّد في قوات البيشمركة والأجهزة الأمنية التابعة له. هذه المنظومة لم تحمِ الإقليم فقط، بل لعبت دورًا محوريًا في صد تنظيم داعش، وقدّمت تضحيات جسيمة دفاعًا عن العراق بأكمله. لم يكن الأمن مجرد غياب للفوضى، بل كان استقرارًا شاملًا شجّع على الاستثمار، وجذب رؤوس الأموال، ووفّر بيئة تنموية حقيقية.

ورغم الخلافات المالية مع بغداد، والعراقيل المتعلقة بصادرات النفط، استطاع الإقليم أن يبني اقتصادًا متنوعًا ومرنًا. فمن حقول النفط والغاز، إلى قطاعات السياحة، والزراعة، والتعليم، استطاع الإقليم أن ينمّي موارده ويخلق بيئة اقتصادية مشجعة، مدعومة ببنية تحتية متطورة، وقوانين جاذبة. أربيل أصبحت وجهة دولية للاستثمار، والسليمانية تشكّلت كمركز ثقافي وتعليمي، بينما واصلت دهوك نموّها السياحي والعمراني.

كذلك بنى الإقليم منظومة صحية وتعليمية حديثة، قائمة على الاستثمار في الإنسان أولًا.

في كردستان، لا يُنظر إلى التعليم والصحة كأعباء، بل كمفاتيح للتقدّم وبناء جيل واعٍ وقادر على المساهمة في التنمية

المدارس والجامعات في الإقليم باتت تنافس نظيراتها في دول الجوار، والمستشفيات الحكومية والخاصة تشهد تطورًا ملحوظًا على مستوى التجهيزات والكوادر.

ففي كردستان، لا يُنظر إلى التعليم والصحة كأعباء، بل كمفاتيح للتقدّم وبناء جيل واعٍ وقادر على المساهمة في التنمية. ولعل أبرز ما يميز تجربة إقليم كردستان هو قدرته على بناء علاقات خارجية مرنة وعاقلة.

إذ تستضيف أربيل ممثليات دبلوماسية لعدد من الدول الكبرى، وتحظى الحكومة الكردية باحترام متزايد في المحافل الدولية، خاصة لدورها في الحرب ضد الإرهاب، وإيواء اللاجئين، ودعم الاستقرار.

فلم تسعَ حكومة الإقليم لصناعة الخصومات، بل ركزت على الشراكة الاقتصادية، والدبلوماسية الذكية، والتكامل مع الدولة العراقية، بما يخدم مصالح الجميع.

إقليم كردستان ليس مثاليًا، وليس خاليًا من التحديات، لكنه يمثّل تجربة متقدمة ضمن واقع عراقي مليء بالتعقيدات.

إن النجاح في السياسة الكردية لا ينبغي أن يُنظر إليه كاستثناء، بل كـ"فرصة" لتكرار النماذج الناجحة في بقية العراق، بل وفي المنطقة عمومًا. ففي زمن الانقسام، تُثبت كردستان أن الدولة ممكنة... إذا توفّر القرار، والإرادة، والرؤية

سيادة القانون أم تســـ

د. كاوه ياسين سليم
دكتوراه في القانون العام

تُعرّف سيادة القانون بأنها "مبدأ للحوكمة يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات، العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علنًا، وتُطبق على الجميع بالتساوي ويُحتكم في إطارها إلى قضاء مستقل، وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويقتضي هذا

ـــييس القانون

المبدأ كذلك اتخاذ تدابير لكفالة الالتزام بمبادئ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون، والمساءلة أمام القانون، والعدل في تطبيق القانون، والفصل بين السلطات، والمشاركة في صنع القرار، واليقين القانوني، وتجنب التعسف، والشفافية الإجرائية والقانونية".

وفي معناها العام، هي حالة يجب أن يتم فيها كل شيء وفقًا لمتطلبات القانون بالشكل الذي لا يحده حاجز من الحواجز أو يعرقل تقدمه تعسف الحكومة، وبالشكل الذي يوفر ضمانات حماية للأفراد بعيدًا عن الظلم أو الفوضى، وهو المعنى الذي يمتد إلى أن سيادة القانون هي أن يكون الجميع وبدون تمييز، مواطنين كانوا أو السلطات العامة، تحت سلطة القانون بعيدًا عن التعسف والاستبداد، مهما كان شكل النظام القائم أو التوجه السائد في هيكل السلطة، في النظام الملكي أو العسكري أو الجمهوري، وبصورة عامة اعتماد ما يجب في هذا الشكل المحدد بعيدًا عن قيود القانون متى كان هناك رغبة في ذلك.

ومن أهم سماتها المشروعية أن تجري أعمال أجهزة الدولة جميعها طبقًا للقانون، ما يمثل ضمانة ضد الإجراءات التعسفية. المساواة أمام القانون. استقلالية القضاء. شفافية القوانين. المساءلة والمحاسبة. الأسس الديمقراطية وجوب أن تُسن القوانين بناء على إرادة الشعب وموافقته، لذلك تُعد سيادة القانون حجر الزاوية في الحكم الديمقراطي؛ إذ يضمن خضوع كل الأفراد والمؤسسات، بما في ذلك الحكومة.

فمبدأ سيادة القانون ليس مجرد مفهوم قانوني شكلي، بل هو منظومة جوهرية تعمل على تحقيق التوازن في مختلف المجالات. ففي السياق الدولي، تضطلع بحماية استقلال الدول وصون حقوق الأفراد من التدخل التعسفي. أما في الميدان الاقتصادي، فإنها تضع إطارًا قانونيًا متينًا يشجع النمو ويضمن بيئة استثمارية مستقرة، إذ تهيئ بيئة قانونية مستقرة تكفل حماية حقوق الملكية، وتضبط حدود السلطة الحكومية، فتخلق مناخًا يشجع

> الأسس الديمقراطية وجوب أن تُسن القوانين بناءً على إرادة الشعب وموافقته، لذلك تُعد سيادة القانون حجر الزاوية في الحكم الديمقراطي

على الاستثمار، ويخفّف من حدة المخاطر الاقتصادية، مما يُسهم في تعزيز الازدهار الاقتصادي واستدامة مسارات التنمية، وتتباين النتائج بناء على مستوى التنمية الاقتصادية في الدول؛ في «الدول النامية»، يساعد تطبيق سيادة القانون في بناء مؤسسات اقتصادية أقوى، بينما في «الدول المتقدمة» يعمل على تحسين الكفاءة وتحقيق العدالة الاقتصادية. وعلى المستوى الاجتماعي، يبرز دور المجتمع المدني كركيزة أساسية في تعزيز المساءلة الشعبية، مما يضمن بناء نظم قانونية عادلة وفعالة تتماشى مع تطلعات الشعوب واحتياجاتها. وبالرجوع إلى دستور جمهورية العراق، يتم ملاحظة ورود نصوص عدة تتعلق بالموضوع (السيادة للقانون والشعب مصدر السلطات)، بهذه النصوص الصريحة، يتقرر في ظل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ مبدأ سيادة القانون، وبالتالي تتوفر للأفراد ضمانة جديدة في مواجهة السلطات العامة، مع ذلك نجد في العراق، يبدو مع كل حدث، وفي أغلب الأحيان أن سيادة القانون، قد تؤدي في حال تطبيقها من الناحية العملية إلى الإجحاف بحقوق وحريات الأفراد، لذا لا بد من توافر ضمانة أساسية إلى جانبها تتعلق بتنظيم أجهزة الدولة تنظيمًا يمنع الاستبداد، ويحول دون الطغيان، ويعمل في الوقت نفسه على حماية حقوق وحريات الأفراد، وهي المبدأ الأول للديمقراطية وهدفها الأساسي، وليس مجرد سردية تُستخدم لخداع المواطن العراقي ليس أكثر.

أما تسييس القانون، فيعني استخدام القانون لتحقيق أهداف سياسية أو حزبية، مما يؤدي إلى انحياز في تطبيقه وتشويه لغاياته الأصلية، بهدف خدمة مصالح سياسية أو حزبية معينة، وتهميش أو إضعاف المعارضة، وتبرير ممارسات غير قانونية، بدلًا من تحقيق العدالة والمساواة.

لذلك نجد أن الفرق بين «سيادة القانون» و«تسييس القانون» يكمن في جوهر المفهومين. سيادة القانون تعني أن القانون هو الحاكم الأعلى، وأن الجميع، بمن فيهم الحكومة، يخضعون للقانون ويحاسبون بموجبه. أما تسييس القانون، فيعني استخدامه لتحقيق أهداف سياسية أو حزبية، مما يؤدي إلى انحياز في تطبيقه وتشويه لغاياته الأصلية. يشير تسييس القانون في العراق إلى توظيف القانون لأغراض سياسية، حيث يتم استخدامه لتحقيق أهداف سياسية أو لخدمة مصالح فئة معينة بدلًا من تطبيقه بشكل عادل ومحايد. ومن أهم سماته: تسييس القضاء، استخدام القوانين كأداة للملاحقة السياسية، تغيير القوانين لتناسب مصالح فئة معينة، التحكم في وسائل الإعلام واستخدامها لتشويه الحقائق. أما أسبابه:

> مبدأ سيادة القانون ليس مجرد مفهوم قانوني شكلي، بل هو منظومة جوهرية تعمل على تحقيق التوازن في مختلف المجالات

الرغبة في السيطرة: قد تسعى السلطة التنفيذية أو الأحزاب السياسية إلى تسييس القضاء لضمان عدم معارضة أي جهة لقراراتها.

تصفية الحسابات: قد يُستخدم القانون لتوجيه اتهامات ضد معارضين سياسيين أو لتبرير إجراءات قمعية ضدهم.

المصالح الخاصة: قد يتم استخدام القانون لتحقيق مصالح فئوية أو شخصية على حساب المصلحة العامة.

والتي تؤدي إلى انعكاسات خطيرة، أهمها:

فقدان الثقة: يؤدي إلى فقدان الثقة في النظام القضائي والقانون بشكل عام.

تدهور سيادة القانون: يعيق تطبيق القانون بشكل عادل ويضعف سلطته.

انتهاك حقوق الإنسان: قد يؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحرياته.

ومن أهم الأمثلة في العراق:

المحكمة الاتحادية: هناك اتهامات كثيرة بأن المحكمة الاتحادية العليا في العراق قد تم تسييسها، وأن قراراتها قد تتأثر بالضغوط السياسية.

قوانين العفو: تم إصدار قوانين عفو عام في العراق، ولكن هناك جدل حول ما إذا كانت هذه القوانين تهدف إلى تحقيق العدالة أم تحقيق مصالح سياسية معينة.

قوانين الأحوال الشخصية: تم تعديل قوانين الأحوال الشخصية في العراق، وهناك جدل حول مدى تأثير التعديلات على حقوق المرأة والفئات الضعيفة في المجتمع.

لذلك يمثل تسييس القانون مشكلة خطيرة في العراق، حيث يقوض سيادة القانون ويؤثر سلبًا على حقوق الإنسان والمساواة. ويؤدي بنظام الدولة إلى الهاوية وبئس المصير.

حين يُجامل الـ

أ.م.د. قارمان حيدر رحمان

باحث وأكاديمي

حينما جلس الموت ذات مساءٍ هادئٍ إلى الحياة، قال لها:
- "ألا يزعجك أن يحبك الناس وأنت كذبة؟ ويكرهونني وأنا الحقيقة؟" ابتسمت الحياة بخبث، وأجابت:
- "لا، لأنهم اختاروا أن يعيشوا في الوهم... فالحقيقة تُربكهم، تجرحهم، تفضحهم. أما الكذبة الجميلة مثلي، فهي تدفئهم، حتى لو كانت نارًا تُحرقهم ببطء." في هذا الزمن، الكذب لم يعُد عارًا، بل صار مهارة والمجاملة أصبحت وسيلة للبقاء الناس تركوا الحقيقة لأنها موجعة، لأنها تتطلب شجاعة، لأنها تكشف الخوف الذي يسكن تحت جلد كل إنسان يُصفّق لما لا يؤمن به. من يطلب الحقيقة اليوم يُتّهم بالوقاحة. ومن يقولها بصراحة، يُعزل أو يُحارب أو يُسخر منه.

موت الحياة

فالناس لا يريدون من يقول لهم: "الطريق خاطئ"، بل يريدون من يبتسم ويقول: "كل شيء على ما يُرام"... حتى لو كانت النهاية هاوية

فالناس لا يريدون من يقول لهم: "الطريق خاطئ"، بل يريدون من يبتسم ويقول: "كل شيء على ما يرام"... حتى لو كانت النهاية هاوية. ومع ذلك، يظل هناك قلائل... غرباء... لا يُجاملون، لا يكذبون، لا يخدعون.

يسيرون في الطرق الوعرة لأنهم لا يحتملون المشي على أرض زلقة مدهونة بالنفاق هؤلاء لا يحزنهم أن يكونوا قلة... لأنهم يعرفون أنهم، ولو متأخرين، سينتصرون.

في النهاية، الحقيقة... وإن تأخرت، لا تموت. في المجتمعات التي تقدّس الواجهة وتخشى العمق، تصبح الحقيقة ضيفًا ثقيلًا... لا يُرحّب به أحد، إلا أولئك الذين اعتادوا على البقاء بلا أقنعة.

الحقيقة لا تُناسب هذا الزمن، لأنها ليست بضاعة قابلة للتسويق. فالنفاق اليوم صار مهارة اجتماعية، والسكوت عن الخطأ صار ذكاء، والتلون صار سياسة. أما من يرفع صوته ليقول: "كفى كذبًا"، فيُرمى بالجنون أو بالتطرّف.

في المكاتب، في الشوارع، في الإعلام، وحتى في بيوت الله... الكذب يتجوّل بلباس أنيق، يُصنَّف على أنه "دبلوماسية" أو "ذكاء اجتماعي"، بينما الصدق يُختزل في شخص "ساذج لا يُجيد اللعبة".

لكن... ما هي هذه اللعبة؟ ولماذا علينا أن نُجيدها لنعيش؟ ولماذا أصبح الصدق عبئًا، والمجاملة عملة، والحق ثقيلًا على الألسن؟

لأن الحقيقة لا تساوم. ولأنها، ببساطة، لا تناسب من يخاف النظر في المرآة.

الصادق في هذا العصر لا يُشبه الآخرين... يمشي وحيدًا أحيانًا، محاطًا بالوجوه لكنه يعرف أن القلوب ليست معه. يتكلم فيصمت الجميع، ليس احترامًا... بل لأن كلماته تفضحهم دون أن يقصد.هو لا يصرخ، لكن حضوره صراخ. لا يتفاخر، لكن مبادئه تضع المرآة في وجوه المنافقين. لذلك يُتعبهم، فيبتعدون عنه، أو يحاولون كسره، أو يسخرون منه. الصادق في هذا الزمن يُشبه الشجرة في الريح... تضربها العواصف، تكسر بعض أغصانها، لكنها لا تقتلع

> **بذور الحقيقة التي تزرعها في كل لحظة صدق، في كل كلمة غير متكلّفة، في كل موقف لا تخشى فيه الوقوف لوحدك**

الجذور. لأنه لا يعيش على التصفيق، بل على القناعة. لا يحتاج لقبول الآخرين، ما دام ضميره صافٍ.ليس سهلًا أن تكون صادقًا حين يكون الكذب سلعة رائجة. لكن الصادق لا يبحث عن السهولة، بل عن القيمة. لا يبحث عن كثرة الأصدقاء، بل عن صدق العلاقة. لا يقف في الطوابير، بل يصنع طريقه ولو وحده.

ومع الوقت، يتغيّر كل شيء... تنكشف الأقنعة. تسقط الزيف. ويعود الناس للبحث عن من قالوا له يومًا: "أنت قاسٍ". ليكتشفوا لاحقًا أنه كان... الأصدق، والأوفى، والأعمق.

في عالم يختلط فيه الوهم بالحقيقة، ويصبح الكذب ذريعة للحياة، تُصبح المهمة صعبة على من يجرؤ أن يعيش على حقيقته.

ليس الأمر مجرد قول الحقيقة، بل تحمّل نتائجها التي قد تكون وحشية، والوقوف في مواجهة موجات من الرفض والتجاهل، وربما الإقصاء.

لكن ما العمل حين يتحول الكذب إلى ثقافة؟ حين يهرب الناس من مواجهة أنفسهم في المرآة؟

هنا يظهر البطل الحقيقي: من لا يخاف أن يكون وحده في بحر من الزيف. من لا يبحث عن تأييد الأغلبية، لأن الأغلبية قد تكون أعمى يقود آخرين إلى السقوط.

الشخص الذي يُصرّ على الصدق يصبح، في نظر الكثيرين، خارجًا عن المألوف، متمردًا، وكأنه في زمن لا يُريد الحقيقة فيه أن تُقال.

وهذا الزمن له قوانينه الخاصة:

يُكافئ المظهر على حساب الجوهر.

يُثني على الابتسامات المصطنعة أكثر من القلوب النقية.

يُعاقب من يُجرؤ على نقض العهود والمواثيق التي بنى عليها الآخرون أمانهم الكاذب.

ومع ذلك، وفي قلب هذا الظلام، توجد بذور نور لا تنطفئ.

بذور الحقيقة التي تزرعها في كل لحظة صدق، في كل كلمة غير متكلّفة، في كل موقف لا تخشى فيه الوقوف لوحدك.الحقيقة التي قد لا تثمر اليوم، لكنها ستنمو بلا

شك، لتصبح شجرة قوية تظلل الأجيال القادمة، تحميها من أعاصير النفاق والتزييف.وهكذا، يصبح الصدق ليس مجرد خيار أخلاقي، بل مهمة وجودية. مهمة لإعادة بناء عالم يتنفس بصدق، ويتحدث بنقاء، ويعيش بكرامة.لن يكون الطريق سهلاً، ولن تكون الرحلة قصيرة. لكنها رحلة تستحق أن تُخاض، لأن في نهايتها، ليس فقط إنقاذك لنفسك، بل إنقاذًا للحياة نفسها من الموت الذي يرتدي قناعها.في زمنٍ بات فيه الكذب لا يُعتبر جريمة، بل مهارة اجتماعية تُعلّم في المدارس السرية للنفاق، يصبح من يعانق الحقيقة خارجًا عن القوانين الخفية التي تحكم اللعبة. هذا هو زمنُ "الحياة الكذبة"، حيث تُقاس القيمة بعدد الإعجابات، لا بعدد الحقائق التي تحملها الكلمات. زمنٌ يتبادل فيه الناس الأدوار بين ضحايا وخادعين، كأنهم في مسرحية هزلية بلا نهاية.

في مكاتب العمل، تسمع الهمسات عن "التنازلات السياسية" التي تعني عمليا التنازل عن المبادئ. في المجالس العائلية، تُغلق الأفواه التي تجرؤ على قول الحقيقة، تحسبًا لخسارة محبة مزيفة.في الإعلام، تختفي القصص الحقيقية خلف عناوين ملفتة مزيفة، وصور معدلة، وحبكات درامية تخدع المتلقي. يبيع الكذب هنا ليس فقط كذبًا، بل واقعًا مزيفًا يُعاد إنتاجه بلا هوادة.أما على

> **في زمنٍ بات فيه الكذب لا يُعتبر جريمة، بل مهارة اجتماعية تُعلّم في المدارس السرية للنفاق**

المستوى الشخصي، فيتجنب كثيرون قول الحقيقة خوفًا من "الانعزال الاجتماعي"، لأن المجتمع بات يعاقب الصادقين بوصفهم "مزعجين" أو "متمردين".

لكن، هل هذا يعني أن الصدق انتهى؟ أو أن الحق باع نفسه لرخيص المجاملات؟

أبداً. فكما في كل قصة ظلم، هناك بطل يظهر ليقلب الموازين. بطل يتحدّى الخوف، يرفض الركون إلى الصمت، ويختار قول الحقيقة رغم الألم.إن هؤلاء القلائل الذين يرفضون أن يكونوا جزءًا من هذه المسرحية الزائفة، هم عماد النهضة الحقيقية. هم الذين يُعيدون للعالم وجهه الصادق، ولو تأخر الزمن في منحهم مكافأته.وفي نهاية المطاف، الحقيقة لا تُقهر، بل تنتصر. إنها دائماً كانت على حق، حتى وإن بدا الظلم والزور أقوى في لحظة ما.لذا، إذا أردت أن تعيش حياة ذات معنى، فلا تجامل الموت، ولا تسير مع الحياة الكاذبة. كن أنت الحقيقة التي لا تموت.

في عالمٍ يُعانق فيه الكذبُ الحياةَ، ويُجاملُ الموتُ الحقيقةَ، يظل الصدقُ هو الفجرُ الذي لا ينطفئ.أن تكون صادقًا في زمن المجاملات ليس اختيارًا سهلاً، بل هو موقفٌ بطوليّ، وقفةُ رجلٍ لا يرضى بأن يُباع ضميره بثمن رخيص.الحقيقةُ ليست طريقًا معبدًا، بل دربٌ وعرٌ يعبر عبر صخور الخداع وظلال النفاق. لكنها الطريقُ التي تصنع من الإنسان إنسانًا، وتُعيد للحياة مجدها وكرامتها.

لا تخشَ أن تكون وحيدًا في صدقك، فالوحيدون هم الذين يُحرّكون التاريخ ويغيّرون العالم.تمسّك بحقيقتك كأنها آخر ما تملك، لأنها حقًّا كذلك.

وفي كل مرة تُصرخ فيها بالصدق، يُشرق فجر جديد.فلتكن أنت الضوء في زمن الظلمة، ولتكن صوت الحقيقة في زمن الصمت.لأنّ في النهاية، لا مكان للمجاملة حين تشتعل نار الحقيقة... ولا مكان إلا للصادقين الذين يقولونها، مهما كلفهم ذلك.

تغييرات ديموغ
وسط أحداث دولي

فراس النجماوي
كاتب ومحلل سياسي

وسط انشغال حكومة اقليم كوردستان بالقضايا المهمة في العراق والصراعات التي تجري في الشرق الأوسط، وإجراء المفاوضات مع حكومة بغداد لحل المسائل العالقة بين الطرفين، لاسيما قضية قطع رواتب موظفي الإقليم من قبل الحكومة المركزية، كانت بعض الأطراف في الحكومة الاتحادية تقوم بتحركات مريبة من أجل إثارة المزيد من المعضلات وإحداث تغييرات ديموغرافية في عدد من المناطق سواء التابعة لإقليم كوردستان أو المناطق المتنازع عليها، وهي المناطق الكوردستانية المستقطعة من الإقليم.

ـــــرافية جديدة..

ـــــة وداخلية ساخنة

حيث أعلنت وزارة التخطيط الإتحادية عن تحويل ناحية قره تبه إلى قضاء، وإضافة عدد من النواحي مثل (جبارة وكوكس وكولجو) إلى هذا القضاء، علما إن هذه المناطق مشمولة بأحكام المادة ١٤٠ من الدستور العراقي التي تمنع التلاعب بالحدود الإدارية والجغرافية لحين تطبيق المادة الدستورية بشكل كامل، والتي تضمنت آلية تتكون من ثلاث مراحل: أولها التطبيع ويعني علاج التغييرات التي طرأت على التركيبة السكانية في هذه المناطق، والثانية الإحصاء السكاني في هذه المناطق، وآخرها الاستفتاء لتحديد ما يريده سكانها.

لذا فإن هذا القرار يعد استمرارا لسياسة التغيير الديموغرافي التي انتهجتها حكومات بغداد سابقا (ومازالت) وهي مخالفة صريحة للمادة الدستورية واجبة التنفيذ ولابد من احترامها وعدم انتهاكها، فاذا ما تم تمرير هذا القرار قد يتم اتخاذ قرارات مماثلة على مناطق كوردستانية أخرى، فلاشك أن هذا القرار مجحف ومخالف للدستور ويعد خرقا جديدا للاتفاقيات السياسية من قبل حكومة بغداد يضاف للخروقات العديدة السابقة.

بدورها أعلنت إدارة گرميان عن رفضها لتحويل ناحية قره تبة إلى قضاء وضم ناحية كوكس إليها التي تتبعها إداريا، معتبرة أن المشروع سياسي وغير دستوري ويشكل مساساً مباشراً بالحدود الإدارية للإقليم، وقالت الإدارة في بيان لها إن (ناحية كوكس) هي جزء من إقليم كوردستان، وقد أُلحقت به رسميا بعد عام ٢٠٠٣ وأن سلخها عن إدارة گرميان تعد تجاوزًا قانونياً مرفوضاً، وأكد البيان أن أهالي ناحية (كوكس) يرفضون بشكل قاطع أي تغيير يفرض عليهم، ويجب أن لا يتم ضمهم إلى قضاء جديد خارج بدون العودة لإرادة السكان المحليين، وشددوا على تمسكهم بانتمائهم الإداري والسياسي للإقليم، وأشار البيان إلى أن إدارة گرميان ستتخذ كافة السبل القانونية والسياسية لإيقاف هذا المشروع والحفاظ على الوضع الإداري الحالي لناحية كوكس ضمن حدود إدارة گرميان.

من جانب آخر، اعترض نواب من التحالف الكوردستاني في البرلمان العراقي على قرار وزارة التخطيط الذي يهدف الى إحداث تغييرات ديموغرافية بدعم من بعض الأحزاب السياسية المتنفذة وسط الأحداث الساخنة في العراق والمنطقة، لاسيما وأن العراق يستعد لخوض الانتخابات البرلمانية المقررة في تشرين الثاني المقبل، ما قد يؤثر على سير التحالفات والتفاهمات السياسية المقبلة، وطالب برلمانيون رئيس مجلس الوزراء بالعمل على إيقاف هذا القرار المنافي للدستور العراقي ومنع انتهاك مواده وأحكامه، كما طلبوا من رئيس الجمهورية أن يعمل على إيقاف هذا القرار باعتباره الحامي الأول للدستور.

إيران تعيد تفعيل خطوط تهريب السلاح

فهل يشتعل الشـــ

في لحظة مشحونة بالتوترات الإقليمية، يعود شبح «الممرات المسلحة» ليطل برأسه من جديد، وتبدو إيـران وكأنها تستعيد أدواتها القديمة بحلّة جديدة. فبعد سنوات من الضربات المتتالية التي طاولت مخازن أسلحتها وقياداتها في العراق وسوريا ولبنان، تثبت الوقائع الميدانية أن طهران لم تتراجع، بل أعادت بناء شبكات تهريبها وتعزيز ترسانة حلفائها من جديد. عمليات دقيقة، طرق ملتوية، وشحنات متقدمة تمضي تحت أنظار الـرادارات، تحمل في طياتها رسائل سياسية وعسكرية معقدة، تؤكد أن طهران لم تسقط من حسابها أي ورقة في معركة النفوذ الإقليمي. وبينما تحبس المنطقة أنفاسها، تقف الدول أمام سؤال مصيري: هل بدأت إيران مرحلة جديدة من التصعيد غير المباشر؟ وهل صار لبنان واليمن والعراق ساحات اختبار لصبر إسرائيل وواشنطن؟ هذا التحقيق يستعرض بعمق الوقائع، ويكشف خرائط التحركات، ويقرأ في أبعاد التهريب الجديد للأسلحة الإيرانية... وفي ما إذا كانت الحرب باتت أقرب مما نتوقع.

ـــــرق الأوسط من جديد؟

عودة خطوط التهريب: مشهد يتكرر بأساليب جديدة

في تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال نُشر في ١٧ يوليو ٢٠٢٥، يتضح أن إيران بدأت بتفعيل شبكات تهريب السلاح إلى ميليشياتها الحليفة بوتيرة غير مسبوقة.

الهجمات الإسرائيلية على قادة «الحرس الثوري» والضربات الأميركية التي أصابت منشآت حيوية في إيران لم تردع طهران بل حفزتها لإعادة بناء منظومة الإمداد العسكري لميليشياتها، وعلى رأسهم «حزب الله» و«الحوثيين".

وقد أكدت الصحيفة أن عمليات التهريب لم تعد تعتمد فقط على الشاحنات الضخمة، بل باتت تشمل مركبات صغيرة وشحنات مفخخة ومموهة تمر عبر طرق حدودية ضيقة، خصوصاً بين العراق وسوريا، ومنها إلى لبنان.

أضخم شحنة حتى الآن: ٧٥٠ طناً من الأسلحة النوعية

بحسب القيادة المركزية الأميركية، تم اعتراض شحنة ضخمة تضم صواريخ كروز، رؤوساً حربية، محركات لطائرات مسيرة، ومكونات متطورة جرى إخفاؤها داخل سفينة حاملة لأجهزة تكييف. الشحنة التي كانت في طريقها إلى الحوثيين، تُعد مؤشراً واضحاً على رغبة إيران في تعويض مخزون الأسلحة الذي فقده وكلاؤها.

والمثير أن هذه الشحنة تضمنت أنظمة دفاع جوي وصواريخ بحرية مثل «قادر» و«صقر»، وهي أسلحة قادرة على تغيير قواعد الاشتباك في البحر الأحمر أو حتى في أي ساحة مواجهة مستقبلية مع إسرائيل أو السعودية.

خرائط جديدة للتهريب: من الممر السوري إلى التصنيع المحلي

أصبحت سوريا مجدداً ممراً رئيسياً لتهريب السلاح نحو «حزب الله»، رغم الانتكاسات التي تعرض لها النظام السوري وفقدان السيطرة على بعض المعابر. إيران بدأت باستخدام مخابئ جديدة، وتكتيكات تنقل السلاح ضمن شحنات غذائية، كما حدث مع شاحنة الخيار التي ضبطت بداخلها صواريخ «كورنيت".

بل إن «حزب الله» نفسه، بحسب مصادر غربية، بدأ بتصنيع بعض أنواع طائراته المسيرة وصواريخه داخل لبنان. هذه الخطوة تكشف أن الحزب لا يعتمد كلياً على التهريب، بل صار جزءاً من منظومة تصنيع إيرانية خارج الحدود.

تغير في العقيدة الإيرانية: لا للعلنية، نعم للمرونة

اللافت أن إيران، وبخلاف السنوات السابقة، لم تعد تفتخر علناً بدعمها العسكري المباشر لحلفائها. بل على

العكس، يتنصل مسؤولوها، كما فعل المتحدث باسم الخارجية إسماعيل بقائي، من التورط في إرسال أي سلاح إلى اليمن.

ومع ذلك، تؤكد الوقائع الميدانية استخدام الحوثيين لطائرات مسيرة إيرانية وصواريخ طويلة المدى ضد سفن في البحر الأحمر، إضافة إلى صواريخ باليستية استهدفت إسرائيل.

التهديد الإسرائيلي والرد اللبناني

إسرائيل، التي تخشى من تنامي ترسانة «حزب الله»، ألمحت عبر وزير دفاعها يسرائيل كاتس إلى إمكانية استئناف العمليات العسكرية في سوريا ولبنان. فالخشية من إدخال أسلحة استراتيجية إلى الحزب تدفع تل أبيب لاعتبار الوقت الحالي «نافذة أخيرة» للتحرك.

أما لبنان، الغارق في أزمته الاقتصادية، فيعيش مرحلة تجاذب حاد. إذ يرفض «حزب الله» أي حديث عن تسليم سلاحه، معتبرًا إياه جزءاً من «الردع الإقليمي». في حين تحاول قوى سياسية التلويح بمفاوضات تحت عنوان «الاستراتيجية الدفاعية»، ولكن لا تقدم فعلي يلوح في الأفق.

تحولات الصراع: من البندقية إلى الاقتصاد

الولايات المتحدة لا تخفي نيتها الضغط على إيران عبر أذرعها، ولكن بشكل غير مباشر. توم براك، الموفد الأميركي، ألمح بوضوح إلى أن استمرار تسلح «حزب الله» سيؤدي إلى تجميد أي مساعدات دولية للبنان، وهو ما يفسر التصعيد المالي والاقتصادي ضد بيئة الحزب.

ووفق محللين، فإن واشنطن ترى أن الأزمة المالية في لبنان فرصة نادرة للضغط على الحزب دون حرب، وربما لدفع حلفاء إيران إلى التفاوض من موقع الضعف. في المقابل، ترى طهران أن أي تراجع في تسليح الحلفاء هو تخلٍّ عن ساحات النفوذ، وهو أمر غير وارد حتى في أصعب الظروف.

ففي ظل هذا المشهد المتشابك، يبقى السؤال المركزي: هل نحن أمام تصعيد تدريجي نحو مواجهة عسكرية جديدة، أم أمام لعبة عضّ أصابع سترسم نتائجها على مائدة مفاوضات إقليمية لاحقاً؟

الأكيد أن إيران عادت لتستخدم سلاحها القديم... التهريب، ولكن بروح جديدة ومنهجية أكثر تعقيداً، وقدرة متزايدة على تجاوز الرصد والملاحقة. وإذا استمرت الأمور على ما هي عليه، فإن لبنان قد يكون الساحة الأبرز لاختبار حدود هذه الاستراتيجية، ما لم تتداركه صفقة دولية كبرى تعيد رسم خريطة النفوذ في المنطقة قبل أن تقع الكارثة.

نشاطات مؤسسة رؤى خلال شهر يول

يول 9 يو

مكونات أم أقليات: عيش مشترك أم تعايش مشترك؟"

أقام قسم السيمنارات والندوات في مؤسسة رؤى ندوة فكرية وثقافية متميزة، بعنوان «مكونات أم أقليات: عيش مشترك أم تعايش مشترك؟»، قدّمها معالي وزير النقل والاتصالات في حكومة إقليم كوردستان، السيد آنو جوهر عبدوكا، بحضور نخبة من الشخصيات السياسية والثقافية، وممثلين عن مختلف المكونات الدينية والعرقية، إضافة إلى جمهور واسع من المهتمين بالشأن العام وحقوق المكونات.

استهل الوزير مداخلته بالترحيب بالحضور وشكر مؤسسة رؤى على إتاحة الفرصة لفتح حوار معمّق حول قضية حساسة ومركزية في بناء الدولة والمجتمع، ألا وهي مسألة «المكونات» أو ما يُطلق عليها غالبًا «الأقليات".

تمييز المصطلحات: المكونات أم الأقليات؟

أشار الوزير عبدوكا إلى أهمية تجاوز مصطلح «الأقليات» لما يحمله من دلالات تهميشية وإقصائية، داعيًا إلى اعتماد مصطلح «المكونات» الذي يعبّر عن الشراكة الحقيقية والتنوع البنّاء في البنية الاجتماعية والسياسية للدولة العراقية، بما في ذلك إقليم كوردستان.

وأكد أن استخدام مفردة «الأقليات» يُكرّس دون قصد خطابًا فوقيًّا، يُقصي الشعوب الأصيلة ويقلّل من شأن إسهاماتها

يو 2025

الحضارية والإنسانية، رغم كون هذه المكونات، ومنها الكلدان والسريان والآشوريون والإيزيديون والصابئة والكاكائيون، من أقدم الشعوب في المنطقة.

العيش المشترك أم التعايش المشترك؟

وفي محوره الثاني، فرّق الوزير بين مفهومي «العيش المشترك» و«التعايش المشترك»، موضحًا أن الأول يُعبّر عن شراكة حقيقية قائمة على الاعتراف المتبادل والحقوق الكاملة، بينما الثاني يُوحي بمستوى أدنى من التقبل، كأنما يعيش أحد الأطراف «مرغمًا» أو «م tolerated".

واعتبر عبدوكا أن التحوّل من «التعايش» إلى «العيش» يتطلب مراجعة جذرية للسياسات، والتشريعات، والمناهج التعليمية، والخطاب الإعلامي، بحيث تُبنى هوية وطنية جامعة لا تُقصي أحدًا ولا تُذيب أحدًا في الآخر.

نشاطات مؤسسة رؤى خـلال شهـر يولـ

يولـ29يو

‹‹مأسسة قضية المرأة في الحكومة بحضور نخبة من المثقـ

ضمن سلسلة فعالياتها الفكرية والتوعوية، أقام قسم السيمنارات في مؤسسة رؤى للتوثيق والدراسات الاستراتيجية والمستقبلية سيمنارا نوعيا بعنوان:

"مأسسة قضية المرأة في الحكومة / المجلس الأعلى لشؤون المرأة والتنمية"

واستضافت المؤسسة في هذا السيمنار الدكتورة خانزاد أحمد، الأمينة العامة للمجلس الأعلى لشؤون المرأة والتنمية، التي قدمت محاضرة غنية بالمضامين والرؤى حول دور المجلس في ترسيخ قضايا المرأة داخل البنية الحكومية، وتفعيل السياسات الداعمة لتمكينها وتنميتها في مختلف القطاعات.

تطرقت الدكتورة خانزاد في محاضرتها إلى أهمية تحويل قضية المرأة من كونها مجرد ملف أو شعار إلى قضية مؤسساتية راسخة ضمن هيكل الدولة، مشيرة إلى جهود المجلس الأعلى لشؤون المرأة والتنمية في رسم السياسات، وخلق شراكات فعالة مع الجهات الرسمية

ـــــيو 2025

ـــــفين والمتخصصين»

والمجتمع المدني، من أجل بناء مستقبل متوازن وعادل.

شهد السيمنار حضورا لافتا من نخبة من المثقفين، الأكاديميين، والباحثين المتخصصين في قضايا التنمية والعدالة الاجتماعية، كما شهد نقاشًا حيويًا تميز بتنوع الطروحات والأسئلة، مما أضفى طابعًا تفاعليًا عميقًا على الفعالية.

وفي ختام السيمنار، أعربت إدارة مؤسسة رؤى متمثلة بالدكتور سعد الهموندي عن شكرها وامتنانها للدكتورة #خانزاد أحمد على مشاركتها القيمة، ولجميع الحضور الذين ساهموا في إنجاح هذه الأمسية الفكرية المهمة، مؤكدة استمرار المؤسسة في احتضان مثل هذه الفعاليات التي تسلط الضوء على القضايا الاستراتيجية ذات الطابع التنموي والمجتمعي.

رؤى المستقبل

مجلة استشرافية

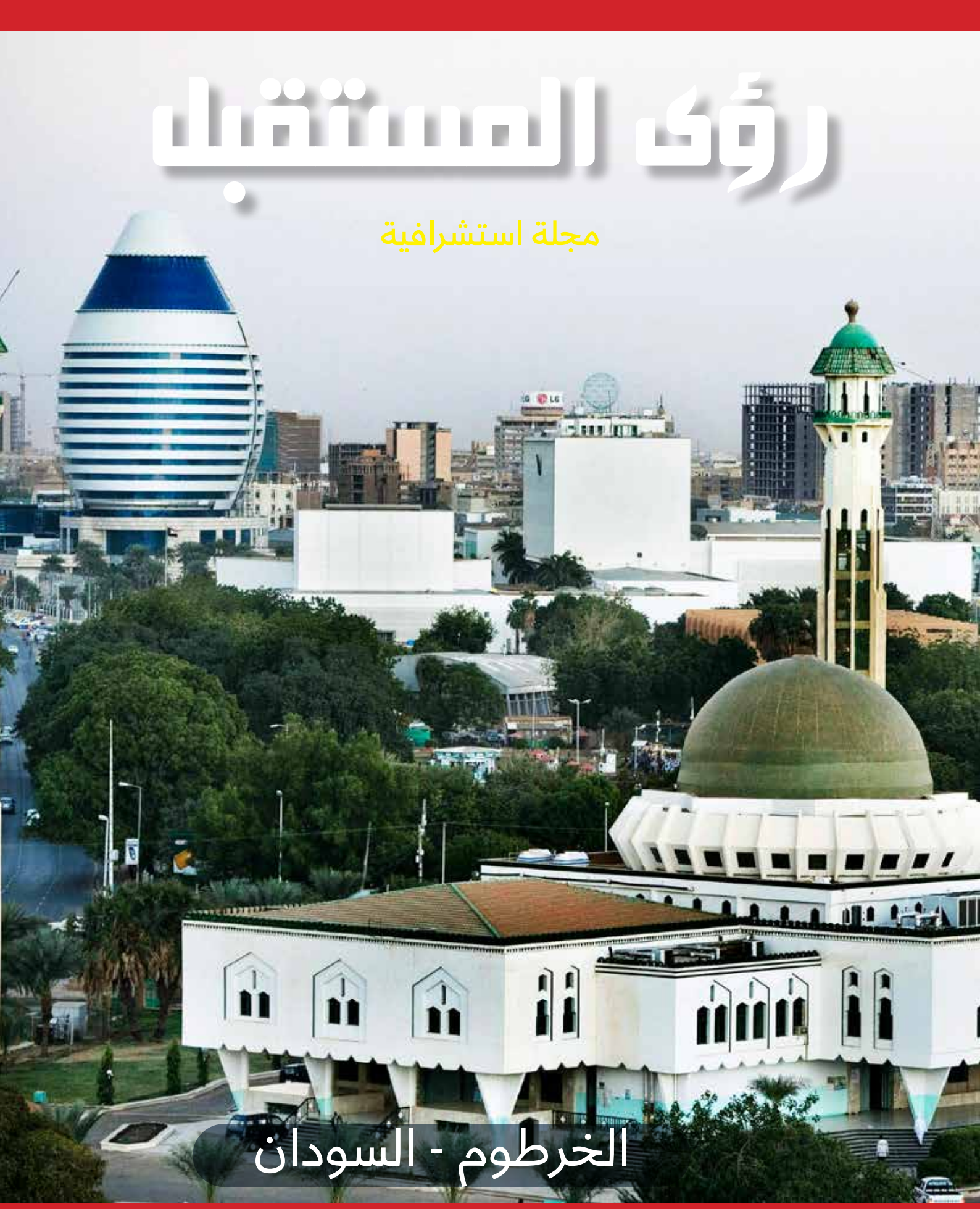

الخرطوم - السودان

لمواكبة الرؤى التنموية الطموحة في العراق ومنطقة الشرق الأوسط، ودعم السياسات العامة
واستشراف المستقبل في ظل التطورات المتسارعة من أجل التنبؤ السليم لمستقبل أفضل

www.ruaafoundation.com